الجمهـورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العـالي والبحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية والتجـارية وعلـوم التسيير
قسـم العلوم التجاريـة

الموضـوع

أثر تحرير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية
* دراسة حالة الجزائر *

مشروع مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهـادة المـاستر في العلوم التجارية
تخـصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطـالـب:

- عبد الرحيـم مزهودي

الأستاذ المشرف:

- علي بلحسـن

رقـم التسجيل:	2018
تـاريخ الإيداع	.....

المـوسم الجـامعي: 2017-2018

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي وأخواتي

إلى الزوجة الكريمة

إلى جميع أصدقائي

..... إلى كل طالب علم

عبد الرحيم

التشكر

أتقدم بالشكر و عظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل رشيد حمريط الذي اشرف على هذه المذكرة، و كذا الأستاذة : بلحسن علي، لونيسي محمد، قارة رابح، لما قدموه لي من دعم و تشجيع و توجيهات قيمة كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين قاموا بتدريسنا في قسم العلوم التجارية بجامعة محمد خيضر بسكرة..

كما لا يفوتني أن اشكر كل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو بعيد.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة اثر تحرير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية ، من خلال دراسة العلاقة بين تحرير سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية على المستوى النظري، ثم محاولة إسقاط ذلك على واقع الاقتصاد الجزائري.

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى عديد النتائج لعل أهمها أن التجارة الخارجية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بمستوى أسعار النفط على المدى القصير والمتوسط، أما تحرير سعر الصرف و تغيراته في الأجل القصير والمتوسط فتكاد أثاره تكون منعدمة على التجارة الخارجية، لذلك نقول أن هناك علاقة بينهما لكنها ضعيفة جدا.

الكلمات الدالة: تحرير سعر الصرف، تحرير التجارة الخارجية، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات

Résumé:

Cette recherche vise à étudier l'impact de la libéralisation du taux de change sur la libéralisation du commerce extérieur, à travers l'étude de la relation entre la libéralisation du taux de change et la libéralisation du commerce extérieur au niveau théorique, et puis essayer de le déposer sur la réalité de l'économie algérienne.

A été atteint dans cette recherche de résultats peut-être le plus important du commerce extérieur en Algérie sont fortement influencés par le niveau des prix du pétrole à court et à moyen terme, la libéralisation du taux de change et ses changements à court et à moyen terme est presque élevé à être inexistante sur le commerce extérieur, donc nous disons qu'il ya une relation Entre eux mais très faible.

Mots-clés: libéralisation du taux de change, libéralisation du commerce extérieur, balance commerciale, balance des paiements

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
التشكر	
الملخص باللغة العربية	V
الملخص باللغة الأجنبية	VI
فهرس المحتويات	VII
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XI
مقدمة	(أ – و)
الفصل الأول: التحرير في التجارة الخارجية	1
تمهيد	1
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	2
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	2
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية	4
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التجارة الخارجية	5
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة و النظريات المفسرة في التجارة الخارجية	7
المبحث الثاني: ماهية ماهية سياسات التجارة الخارجية	12
المطلب الأول: مفهوم وأهداف سياسات التجارة الخارجية	12
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية	15
المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الخارجية	18
المطلب الرابع: سياسة تقييد التجارة الخارجية	21
المبحث الثالث: ماهية تحرير التجارة الخارجية	23
المطلب الأول: مفهوم وأسباب تحرير التجارة الخارجية	24
المطلب الثاني: شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية	25
المطلب الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية و تسلسلها الأمثل	25

المطلب الرابع: أثار تحرير التجارة الخارجية	27
الفصل الثاني: تقلبات أسعار الصرف و سياساته	31
تمهيد	31
المبحث الأول: ماهية سعر الصرف	32
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف و وظائفه	32
المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف	33
المطلب الثالث: الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف	35
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	44
المبحث الثاني: سياسة تحرير سعر الصرف في التجارة الخارجية	46
المطلب الأول: ماهية سياسة سعر الصرف	46
المطلب الثاني: مفهوم تحرير سعر الصرف	50
المطلب الثالث: تقييم سياسات سعر الصرف في التجارة الخارجية	53
المبحث الثالث: الاعتبارات الزمنية لتحرير التجارة الخارجية و تحرير سعر الصرف	54
المطلب الأول: التوقيت والتتابع في تحرير التجارة الخارجية	54
المطلب الثاني: التوقيت والتتابع في تحرير سعر الصرف	55
المطلب الثالث: السرعة الملائمة لإصلاح سياسة التجارة الخارجية وسعر الصرف	56
الفصل الثالث: مسار حياة التحرير لسعر الصرف و التجارة الخارجية للجزائر	59
تمهيد	59
المبحث الأول: تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	60
المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية	60
المطلب الثاني: أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	63
المطلب الثالث: أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	65
المطلب الرابع: ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	67
المبحث الثاني: تحرير سعر صرف الدينار الجزائر	68
المطلب الأول: مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري	68
المطلب الثاني: دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل تعويم الدينار	72
المطلب الثالث: أهمية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري اقتصاديا.	74
الفصل الرابع: واقع تحرير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	77
تمهيد	77
المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر تغير سعر صرف الدينار على التجارة الخارجية	77

المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري	77
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات	90
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 1990-2015	92
المطلب الأول: الدراسة القياسية لآثر سعر الصرف على الميزان التجاري	95
المطلب الثاني: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال	99
المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	104

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	الميزة المطلقة	08
2.1	الميزة النسبية	08
3.1	نظرية التجارة الخارجية	09
1.2	مقارنة بين سعر الصرف الثابت و المرن	40
1.3	تطور معدل التضخم في الجزائر(2017/2007)	66
1.4	تطور الميزان التجاري للجزائر(1989/1970)	77
2.4	تطور الميزان التجاري للجزائر(2015/1990)	78
3.4	تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية حسب المنتجات خلال الفترة(2015/2004)	81
4.4	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر للفترة 2015/2001	85
5.4	تطور معدل التغطية (tc) خلال الفترة 2001-2015	86
6.4	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند مستوى 5%	94
7.4	اختبار مدد التباطؤ الزمني للميزان التجاري	95
8.4	اختبار السببية لرصيد الميزان التجاري	96
9.4	تحليل التباين لرصيد الميزان التجاري	99
10.4	اختبار مدد التباطؤ الزمني لرصيد حساب رأس المال	100
11.4	نتائج اختبار السببية لحساب رأس المال	101
12.4	تحليل التباين لرصيد حساب رأس المال	103
13.4	اختبار مدد التباطؤ للرصيد الكلي لميزان المدفوعات	104
14.4	اختبار السببية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات	106
15.4	تحليل تباين للرصيد الكلي لميزان المدفوعات	108

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.2	التعديل التلقائي في ميزان المدفوعات	48
1.4	العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري	76
2.4	تطور بنود الميزان التجاري خلال الفترة 1970-2015	80
3.4	تطور إجمالي الصادرات و الصادرات من المحروقات للجزائر خلال الفترة 2004-2015	82
4.4	نسبة تغطية الصادرات للواردات في الجزائر 2001-2015	86
5.4	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 2001-2015	87
6.4	اختبار استقرارية النموذج للميزان التجاري	98
7.4	اختبار استقرارية النموذج لحساب رأس المال	102
8.4	اختبار استقرارية نموذج الرصيد الكلي لميزان المدفوعات	107

مقدمة

إن الدول في الوقت الراهن تسعى بكل الطرق والوسائل إلى خلق وتنمية المبادلات التجارية على أساس فكرة التجارة الخارجية التي تعد دافعا للتنمية، وكأفضل وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي العالمي. وسعي هذه الدول إلى خلق التبادل الدولي التجاري لم يكن رغبة منها ولكن ضرورة حتمية نتجت عن التباين في الثروات بين هذه البلدان وكذا الطاقة الإنتاجية.

وقد مرت التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هي عليه الآن ،انطلاقا من المقايضة و مرورا بالاقتصاد الموجه وصولا إلى تقلب سعر الصرف.

ومع زيادة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الدولية ،فقد أصبح من الضروري التعامل بحذر وصرامة مع هذه التحولات ،وذلك بتبني سياسة اقتصادية مبنية على أسس سليمة لمواجهة أي أزمة يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

وتطور هذه العلاقات بين البلدان يضعها في مشاكل عدة من بينها مشكلة اختلاف العملات ، ومنها جاء الاهتمام بتغير سعر الصرف في الدراسات الاقتصادية والفكر الاقتصادي .

إن تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف لدولة مثل الجزائر ليس بالأمر الهين كون هذه الأخيرة قد اعتمدت على سياسات اقتصادية تتنافى في غالبيتها مع التحرير التام ،إلا انه ولطبيعة المرحلة الحالية وجب إعادة النظر في الهيكلة والقواعد التي تحكم التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف في الجزائر ، ومن اجل هذا بدأت الجزائر في تهيئة الأرضية اللازمة لذلك من خلال قانون النقد والقرض 90-10 والذي عرف عدة تعديلات عبر السنين كان آخرها قانون رقم 17-10 مؤرخ في 20 محرم عام 1939 الموافق 11 أكتوبر سنة 2017 ، وكل هذه القوانين والتعديلات تعمل على تسهيل الانتقال إلى تجارة خارجية حرة وتحرير سعر الصرف ليتحدد وفق آلية العرض والطلب .

ومما سبق تتجلى لنا معالم الإشكالية الرئيسية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال بحثنا هذا والتي يمكن صياغتها كما يلي: **كيف يؤثر تحرير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟**

- **فرضيات البحث**

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية سنحاول صياغة مجموعة من الإشكاليات الفرعية التالية:

1 - ما المقصود بسياسة تحرير التجارة الخارجية ؟

2 - ما نعني بتحرير سعر الصرف ؟

3 - ما مدى العلاقة بين تحرير سعر الصرف و حرية التجارة الخارجية ؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية نفترض الفرضية الرئيسية التالية :

يؤدي تحرير سعر الصرف إلى تحرير التجارة الخارجية

ولمعالجة محاور الموضوع نقترح الفرضيات التالية :

1 - عدم تدخل الدولة للتأثير على المعاملات التجارية الخارجية لتحريرها.

2 - يتحدد سعر الصرف وفق العرض والطلب في حالة تحرير سعر الصرف.

3 - التجارة الخارجية تتأثر بشكل كبير بتقلبات سعر الصرف.

- **أسباب اختيار الموضوع**

- إن أهمية الموضوع ذات صلة بالتحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة.

- الرغبة الشخصية في دراسة مجال سعر الصرف الذي لا يكاد ينفصل عن التجارة الخارجية والتي هي من صميم تخصصنا.

- يعد هذا الموضوع من مواضيع الساعة، بحيث يستقطب اهتمام كافة الدارسين للتجارة الخارجية وسعر الصرف.

- **أهداف الموضوع**

- التطرق إلى مسيرة الجزائر في مجال تحرير التجارة الخارجية .

- التعرف على اثر تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

- التعرف على العلاقة بين تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

- التعرف على تأثيرات تحرير سعر الصرف على بعض متغيرات التجارة الخارجية .

- **أهمية الموضوع**

تكمن أهمية هذا الموضوع في الاتجاه الذي يسلكه الاقتصاد العالمي نحو تحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية ، وهذا ما يشهده الاقتصاد الجزائري من خلال الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق ، مما يفرض مواكبة ما يشهده الاقتصاد العالمي من تنسيق في سياسة تحرير سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية . كما تتجلى أهمية هذا الموضوع في إبراز أهم أثار تحرير سعر الصرف على حرية التجارة الخارجية بغية التحكم فيها وتوجيهها بما يخدم الاقتصاد الوطني الجزائري.

- **منهج وأدوات الدراسة**

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني الذي يسمح بوصف الأنظمة والنظريات وتطوراتها ،أما الفصل الثالث فبداناه بالمنهج التاريخي المناسب لعرض متغيرات التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري عبر الزمن بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي لدراسة العلاقات بين هذه المتغيرات وتحليل الأوضاع.

- **الدراسات السابقة**

من بين الدراسات السابقة التي تطرقنا له ا في هذا الموضوع والتي تتعلق به أو ببعض أجزائه الرئيسية والتي تمكنا من الحصول عليها :

1 -دراسة ، دوغة الحسين ،اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) دراسة تحليلية قياسية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017/2016.

وقد حاولت هذه الدراسة تبيان اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر من خلال دراسة تحليلية قياسية لهذا الأثر الذي يمثل احد مؤشرات التوازن الخارجي من جهة وابرز العناصر المساهمة في الاقتصاد الدولي.

2 -دراسة ،علاء الدين عماري وحكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، (حالة الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي التبسي – تبسة – 2016/2015.

وقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على متغيرة أسعار الصرف وكيفية تأثيرها على ميزان المدفوعات في الجزائر كونه مؤشر رئيسي في اقتصاد كل دولة.

3 -دراسة ، الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ،دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2016/2015.

وقد حاولت هذه الدراسة بيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية .

أما دراستي فقد حاولت من خلالها أن ادرس الموضوع من زاوية أخرى هي بيان اثر تحرير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية، أي أن تغير سعر الصرف له كبير أم لا على متغيرات التجارة الخارجية .

تقسيمات الموضوع

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع الدراسة إلى أربعة فصول ،الفصلين الأولين ضما الجانب النظري للدراسة وذلك للإحاطة بالموضوع من خلال تعريفات وتقسيمات تمهيدا للجانب التطبيقي.

الفصل الأول جاء تحت عنوان التحرير في التجارة الخارجية يضم ثلاث مباحث فالمبحث الأول تم التطرق فيه إلى ماهية التجارة الخارجية والمبحث الثاني تضمن ماهية سياسات التجارة الخارجية أما المبحث الثالث ففيه تم ذكر ماهية تحرير التجارة الخارجية .

الفصل الثاني جاء تحت عنوان تقلبات أسعار الصرف وسياساته هو أيضا يضم ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية سعر الصرف، أما المبحث الثاني فتطرق إلى سياسة تحرير سعر الصرف في التجارة الخارجية و المبحث الثالث ذكر فيه الآثار الاقتصادية وغير اقتصادية لتحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

وكان الفصل الثالث مخصص لدراسة مسار حياة سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر ،ويقسم إلى مبحثين ،المبحث الأول تطرقنا فيه إلى تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ،أما المبحث الثاني فخصص لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري ، أما الفصل الرابع و الأخير فجاء تحت عنوان واقع اثر تحرير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية وتضمن مبحثين، المبحث الأول يحوي دراسة تحليلية لأثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية، المبحث الثاني عنوانه الدراسة القياسية لأثر تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 1990-2015.

صعوبات الموضوع

كأي بحث أكاديمي فقد واجهتنا في إعداد هذا البحث جملة من الصعوبات والعقبات من بينها ما يلي :

1 - صعوبة الحصول على الإحصائيات بآخر تحديثاتها، وملاحظة وجود تضارب فيها من مصدر لأخر.

2 - نقص المراجع وخاصة الكتب التي تتحدث عن العلاقة بين تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

3 - صعوبة الجانب التطبيقي بإسقاط الجانب النظري على الاقتصاد الجزائري ،لاختلاف الواقع المعاش عن الجانب النظري.

الفصـل الأول

التحرير في التجارة الخارجية

تمهيد

يهتم علم الاقتصاد الدولي بدراسة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، وذلك من خلال تحليل تدفقات السلع والخدمات والمدفوعات بين أحد الدول وباقي دول العالم، كذلك يهتم علم الاقتصاد الدولي بدراسة السياسات التي تستهدف تنظيم ورقابة هذه التدفقات وتأثيرها على رفاهية أفراد المجتمع، ويتعامل مع نظريات التجارة الدولية، السياسات التجارية، ميزان المدفوعات الدولية، أسواق الصرف الأجنبي، إلى جانب المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية.

يعتبر رواد المدرسة التجارية أول من أكد على أهمية التجارة الخارجية انطلاقا من تصورهم للثروة، فقوة الأمة تقاس بما لديها من ذهب وفضة. ولقد وجدوا في التجارة الخارجية الأداة الفعالة لزيادة الثروة عن طريق البيع لدول العالم الخارجي سلعا بأكثر من قيمتها ابتغاء تحقيق ربح يرجع إليها في صورة معدن نفيس.

وبناءا على ما تم ذكره سابقا تم تقسيم هذا الفصل إلى الشكل التالي:

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: ماهية سياسات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: ماهية تحرير التجارة الخارجية.

المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية

لقد بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية تحتل مكانا متميزا في دراسات الاقتصاديين في القرن السابع عشر وخاصة أصحاب المذهب التجاري منهم، فأفردوا أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية، أو التجارة الدولية كما أصبح هذا الموضوع يسمى في وقت لاحق.
أما في العصر الحديث فأصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة العلاقات الاقتصادية الدولية .
مما يؤكد على أهمية موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية وأن التجارة الخارجية هي ركيزة كل اقتصاد يسعى إلى التطور والرقي .

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية

لتحديد ماهية التجارة الخارجية وطبيعتها، فان ذلك يستلزم توضيح العلاقة بينها وبين التجارة الدولية من ناحية، وإلقاء الضوء على الاختلافات بينها وبين التجارة الداخلية من جهة أخرى، وهذا ما سنحاول تناوله في هذا العنصر.

أولا : تعريف التجارة الخارجية

يخضع المقصود بالتجارة الخارجية شأنه في ذلك شان الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه و للصور التي يتألف منها. ويختلف الكثير من علماء الاقتصاد حول تعريف التجارة الخارجية ، فالبعض يرى أن التجارة الخارجية هي "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة". ويعرف آخرون التجارة الخارجية على "أنها عبارة عن مجموع التبادلات الاقتصادية الدولية من سلع وخدمات ورأس المال، إذ يظهر الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي والتبادل بينهما وبين مختلف دول العالم".[1]

ويعرفها أحمد الناشد على أنها " أحد أوجه النشاط البشري القائم على أساس التبادل السلعي والخدمي والتصدير والاستيراد ".[2]

كما عرفت التجارة الخارجية بأنها " فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية "[1]

[1] - محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، دار هومة للنشر،الجزائر، 1992،ص 33.

[2] - أحمد الناشد، التجارة الخارجية، منشورات جامعة حلب،سوريا،1977،ص10.

وتتضمن الصفقات الاقتصادية مايلي :

-تبادل السلع المادية .

-تبادل الخدمات .

-تبادل النقود (رؤوس الأموال).

-تبادل عنصر العمل.

كما يعرفها محمد علي حسين على أنها "علاقة الدولة بغيرها من الدول والشعوب والأمم من ناحية تجارية ،أي هي رعاية شؤون الأمة التجارية من ناحية خارجية"[2].

وتعرف أيضا بأنها " عبارة عن حركة مجموعة السلع والخدمات بين مختلف دول العالم بمقتضى اتفاقيات وقوانين معترف بها دوليا"[3].

من خلال طرحنا للتعاريف السابقة نلاحظ انه تم التطرق لتعريف التجارة الخارجية من خلال زاويتين مختلفتين :

المعنى الضيق ويشمل :

- الصادرات والواردات المنظورة (السلع).
- الصادرات والواردات الغير منظورة (الخدمات).

المعنى الواسع ويشمل :

- الصادرات والواردات المنظورة.
- الصادرات والواردات الغير منظورة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال.
- الهجرة الدولية للأفراد.

ويطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق للتجارة الخارجية "التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع " التجارة الدولية".

ثانيا : الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

للإحاطة أكثر بماهية التجارة الخارجية نفرق بينها وبين التجارة الداخلية ،حيث انه كل منهما يكون نتيجة للتخصيص وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل إلا أن هذا لا يمنع من وجود اختلافات بين المفهومين تكمن فيما يلي:

1 - التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.

---

[1]- د.رائد فاضل جويد،النظرية الحديثة في التجارة الخارجية،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 5،العدد 17،جامعة ذي قار ،العراق،2013، ص122.

[2]- محمد علي حسين، العلاقات الدولية في القران والسنة، الطبعة الأولى،مكتبة النهضة الإسلامية،عمان،الأردن، 1980، ص276.

[3]- محمد بن ابراهيمالتو يجري،التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة،المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية،المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة،تونس،2007، ص49.

2 – التجارة الخارجية تتعامل مع نظم سياسية واقتصادية مختلفة في حين أن التجارة الداخلية في ظل نظام واحد.

3 – اختلاف ظروف وعوامل السوق المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.

4 – وجود فرصة للاحتكارات والتكتلات الاقتصادية في حالة التجارة الخارجية.

5 – سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب ذلك في التجارة الخارجية.

6 – وجود عملة واحدة تقوم على أساسها التجارة الداخلية ، بينما تتعدد هذه العملات في التجارة الخارجية.[1]

هذه الأوجه من الاختلاف بين التجارة الداخلية والخارجية كانت قائمة في أذهان المفكرين الاقتصاديين، لكن آرائهم اختلفت بحسب اختلاف فلسفاتهم، فالتجاريون يرون أن الفارق الأساسي بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية يمن في أن التجارة الداخلية ليس من شانها زيادة مقدار المعادن النفيسة التي تمتلكها الدولة. وأن التجارة الخارجية هي وحدها القادرة على ذلك، وهم ينطلقون في ذلك من اعتقادهم بان المعادن النفيسة (مثل الذهب) ليست رمزا للثروة وإنما هي الثروة ذاتها.

ويرى الاقتصاديون الكلاسيك أن الفارق يكمن في الظروف والأوضاع التي يتم في ظلها هذين النوعين من التجارة ، حيث تتمتع عوامل الإنتاج بالقدرة على التنقل في التجارة الداخلية، فان الأمر ليس كذلك في نطاق التجارة الخارجية.

أما الاقتصاديون المعاصرون فإنهم يرون إن الفارق يبرز عند وضع الاقتصاد الداخلي(أو القومي) في مواجهة الاقتصاد العالمي،وان كان من أنشطة غير متجانسة إلا انه يخضع لعوامل التبعية. [2]

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية

ترتبط مختلف بلدان العالم فيما بينها بعلاقات متشعبة، تنشأ بمناسبة قيامها بالتجارة الخارجية وعملية التبادل بين البلدان تتحقق ستتحقق إذا ما كانت هناك مكاسب وأرباح جراء ذلك وهي أساس التجارة الخارجية، وإذا لم تكن هناك مكاسب وأرباح لن تكون هناك تجارة خارجية.

ويمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية إلى ما يلي :

1 -الحاجة في العلاقات الاقتصادية الدولية[3] :

بما أن هناك توزيع غير متكافئ لعناصر الإنتاج بين بلدان العالم بما فيها الظروف المناخية (الأمطار،درجات الحرارة، نوع التربة،....)، والموارد المعدنية والبشرية والرأسمالية والمستوى التكنولوجي والكفاءات الإدارية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قدرات البلد في الإنتاج ،إذ أن هذه الاختلافات بين البلدان تمكننا من القول أن أي بلد لا يمكنه أن يحقق الاكتفاء الذاتي بمفرده.

[1] – د.فارس الأشقر،مقدمة في التجارة الدولية،محاضرات مقدمة لطلاب سنة ثالثة تجارة دولية،كلية الاقتصاد،جامعة حماة،سوريا، 2017،ص4.

[2] - عبيد علي احمد الحجازي،الاقتصاد الدولي،ج1،دار الدليل الذهبي للدعاية والإعلان،دبي ،الإمارات العربية المتحدة، 2003،ص13.

[3] - – د.رائد فاضل جويد،مرجع سابق ، ص123.

2 - التخصص الدولي[1]:

لا تستطيع الدول الاعتماد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية و المكتسبة بين دول العالم، ولذلك يجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تأهلها طبيعتها وظروفها وإمكانياتها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف اقل أو بكفاءة عالية.

3 - اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من بلد إلى آخر[2]:

ينتج عن اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة تفاوتا في أمثلية استخدام الموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا، وعلى العكس من ذلك في حال انخفاض مستوى هذه التكنولوجيا، حيث يخضع الإنتاج إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، والاستغلال غير الأمثل للموارد الاقتصادية.

4 - اختلاف ظروف الإنتاج:[3]

فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز و القهوة فيجب أن تتخصص في إنتاج هذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط مثلا الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي كدول الخليج العربي .

5 - اختلاف الميول والأذواق:[4]

حيث أن المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة، لتحقيق أقصى منفعة ممكنة منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع ازدياد متوسط دخل الفرد في البلد.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التجارة الخارجية

تعد التجارة من أقدم مظاهر قيام علاقات اقتصادية دولية، ولهذا جذبت اهتمامات الدول والفكر الإنساني منذ القدم، وذلك للأهمية البالغة التي تكتسيها في قيام اقتصاديات الدول من خلال بلوغ الأهداف المسطرة لها.

أولا: أهمية التجارة الخارجية :[5]

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي :

- ربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، زيادة على اعتبارها أداة لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

[1]- حكيمة سبع،آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التجارة الدولية،جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،الجزائر،2015، ص8.

[2]- حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية،الطبعة الأولى،دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص 17.

[3]- حكيمة سبع،مرجع نفسه، ص 8.

[4]- د.رائد فاضل جويد،مرجع سابق ، ص125.

[5]- د.فارس الأشقر،مرجع سابق، ص5

- اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري.
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها اقل مما لو تم إنتاجها محليا.
- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على التخصص والتقسيم الولي للعمل.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية، التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة' وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات و الرغبات وإشباع الحاجات.
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول المتعامل معها.
- بالنسبة لعملية الاستيراد : فالاستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا ووضع سياسات محكمة في ميدان شراء المنتجات والأنشطة المكملة والمرتبطة والسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف، ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد آخر.
- بالنسبة لعملية التصدير : التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات، ومعرفة قدرات تكيفها مع البيئات الأخرى.[1]

ثانيا: أهداف التجارة الخارجية[2]

تعمل التجارة الخارجية على تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

1 - الأهداف الاقتصادية : و تتمثل في

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة، واستخدامها في تمويل النفقات العامة للدولة بكافة أشكالها وأنواعها.
- تصريف الفائض الإنتاجي عن طريق التصدير.
- سد الحاجيات من السلع التي لا تنتج محليا، عن طريق الاستيراد.
- التوسع في المبادلات التجارية مع الدول الأخرى، والولوج إلى أسواق دولية أكثر اتساعا من الأسواق المحلية.

2 - الأهداف الاجتماعية : وتتمثل في

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح الزراعيين والمنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة للمجتمع.

[1]- حكيمة سبع، مرجع سابق، ص 7.

[2]- د.فارس الأشقر،مرجع سابق، ص6.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة و النظريات المفسرة في التجارة الخارجية

أولا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك عدة عوامل تؤثر على التجارة الخارجية وهي كما يلي: [1]

1 - التفوق النسبي في بعض فروع الإنتاج وارتفاع الكفاءة الإنتاجية لها، فكلما كانت الدولة تتمتع بتفوق نسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات، فإن هذا من شأنه أن يدعم اتجاه هذه الدول إلى التخصص ويؤدي هذا إلى تخصصها في هذه الصناعة وزيادة صادراتها منها.

2 - تنوع الطلب، فكلما كان طلب المستهلكين أكثر تنوعا أدى إلى زيادة التجارة الخارجية للدولة.

3 - درجة اشتداد طلب الدول الأجنبية على منتجات الدولة، فازدياد طلب الدول الخارجية على منتجات الدولة يؤثر على حجم التجارة الخارجية.

4 -تكاليف النقل وسهولة المواصلات، فالدولة التي تحظى بمواصلات جيدة ورخيصة التكاليف بينها وبين بقاع العالم الأخرى يزداد حجم تجارتها بالنسبة للدول الأخرى التي تقل عنها في هذه الناحية.

5 -عدم وجود عوائق بين الدول، فالرسوم الجمركية ونظام الحصص، وما إلى ذلك من الأنظمة التي تتبعها الدول المختلفة للحد من الواردات تعرقل التجارة الخارجية وتقلل من كميتها.

6 +الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي كعامل مهم من عوامل زيادة حجم الصادرات بين الدول.

ثانيا: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

سنحاول التطرق هنا إلى أهم النظريات المفسرة للتجارة الخارجية بشكل مختصر جدا

1 -النظرية الكلاسيكية :

1 -1 نظرية الميزة المطلقة (ادم سميث):

استعرض ادم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فاوض حان حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع السوق، حيث يرى ادم سميث أن التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، بحيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بلفة اقل، وتبادلها بسلعة كلفتها اقل في الدول الأخرى، وهذا يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي،وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في كل دولة بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة، في ظل تجارة خارجية حرة[2].

ولتوضيح فكرة المزايا المطلقة ورأى ادم سميث، يمكننا الاستعانة بالمثال الرقمي، مفترضين انه لدينا دولتين ولتكن الجزائر ومصر وأنهما ينتجان سلعتين هما التمر والقطن.كذلك نفترض أن تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل المبذول في إنتاج السلعتين.

[1]- أحمد حشيش عادل،العلاقة الاقتصادية الدولية،الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1993،، ص11.

[2]- علي عبد الفتاح أبو شرار،الاقتصاد الدولي،دار المسيرة،الأردن،2007،ص 36-37.

جدول رقم (1.1)- الميزة المطلقة

الدول / الإنتاج	الجزائر	مصر
التمور	1سا/كلغ	5سا/كلغ
القطن	4سا/كلغ	2 سا/كلغ

المصدر: من إعداد الطالب للتوضيح

وعلى هذا فان الجزائر تحتاج ساعة عمل لإنتاج وحدة (كلغ) من التمور، ولكن تحتاج إلى 4 ساعات من العمل لإنتاج وحدة (كلغ) من القطن، بمعنى أن إنتاج القطن في الجزائر يكلفها أربعة أضعاف ما يكلفها إنتاج التمور، وبالمثل فان إنتاج التمور في مصر يكلفها 5 ساعات من العمل وإنتاج القطن لا يكلفها سوى ساعتين، وهكذا فان هناك فرص لقيام التجارة بين الدولتين، نظرا لاختلاف المزايا المطلقة بينهما.

1 2 نظرية الميزة النسبية (دايفيد ريكاردو):

وطبق ل لهذه النظرية فانه في ظل التجارة الحرة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات ارخص نسبيا، أي السلع التي لديها ميزة نسبية فيها، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول بميزة نسبية فيها.

فالاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية وليس النفقة المطلقة هو الذي يدعو إلى التبادل.

فالشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو أن تختلف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى.[1]

وللتوضيح أكثر ليكن لدينا المثال التالي:

جدول رقم (2.1)- الميزة النسبية

الدول / الإنتاج	الجزائر	مصر
التمور	1سا/كلغ	3 سا/كلغ
القطن	4 سا/كلغ	7 سا/كلغ

المصدر: من إعداد الطالب للتوضيح

[1]- زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، مصر،2004، ص12-13.

بالتدقيق في وضع مصر نلاحظ أنها اقل كفاءة في إنتاج السلعتين، ولكن بنسب متفاوتة.

تكلفة إنتاج التمور في مصر مقارنة بتكلفة إنتاجها في الجزائر:

تكلفة إنتاج التمور في مصر/تكلفة إنتاج التمور في الجزائر= 3/1x100=300%

تكلفة إنتاج القطن في مصر مقارنة بتكلفة إنتاجها في الجزائر:

تكلفة إنتاج القطن في مصر/تكلفة إنتاج القطن في الجزائر=7/4x 100= 175%

من الواضح أن نقص الكفاءة في إنتاج القطن أقل من نقص الكفاءة في إنتاج التمور، وهو ما يعني أن لمصر ميزة نسبية في إنتاج القطن على إنتاج التمور على الرغم من عدم تمكنها من أي ميزة مطلقة.

1 3 نظرية التجارة الدولية (جون ستيوارت ميل):

وتتلخص هذه النظرية في انه تتحقق الاستفادة المتبادلة من التجارة الخارجية، عندما يتساوى طلب الدولتين على سلع بعضهما، وفي حالة كون طلب إحدى الدولتين على سلع الدولة الأخرى أكبر فان هذا يقلل من نفعها من التجارة الخارجية، بسبب ازدياد وارداتها عن صادراتها مع هذه الدولة، والعكس صحيح، ويتم التوصل إلى المعدل التوازني عن طريق مرونة الأسعار التي تساوي بين عرض وطلب الدولتين حتى يتحقق النفع المتساوي.

ولفهم أكثر نظرية التجارة الدولية نأخذ المثال التالي :

جدول رقم (3.1)– نظرية التجارة الدولية

مقدار العمل المستخدم	الدولة	الإنتاج	
		تمور (طن)	قطن (طن)
10 رجل / السنة	الجزائر	20	أو 20
10 رجل / السنة	مصر	10	أو 16

المصدر: من إعداد الطالب للتوضيح

نلاحظ من الجدول أنه بنفس مقدار العمل المبذول في كل من الجزائر ومصر تنتجان كميات مختلفة من التمور والقطن، فالجزائر تتمتع بقيمة مطلقة في إنتاج السلعتين، إلا أن الجزائر لديها ميزة نسبية في إنتاج القطن (10/20=2 مقابل20 /16=1.25)

أما مصر فهي أقل تخلفا في إنتاج القطن، وبالتالي فان لها ميزة نسبية في إنتاج هذه السلعة.

وحسب نظرية القيم الدولية، فان التجارة سوف تقوم بين الجزائر ومصر، إذا أمكن للجزائر أن تحصل من مصر على أكثر من 10 طن من القطن مقابل تصديرها لها 10 طن من التمور، لأنها تستفيد في هذه الحالة، أما بالنسبة لمصر فتستفيد من قيام التجارة بين البلدين لو أمكنها الحصول على 10 طن من التمور مقابل تصديرها للجزائر كمية اقل من 16طن من القطن.

1 4 نظرية التوازن التلقائي (دايفيد هيوم):[1]

بين هيوم ان القيود التي تفرض على التجارة الخارجية من قبل التجاريين، لا تؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس من خلال دراسته للعلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ومستويات الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي، وتوصل هيوم إلى انه إذا زاد قدر المعدن النفيس لدى الدولة عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فان أسعار السلع فيها ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلدان الأخرى، مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، مما ينجر عنه عجز في الميزان التجاري، مما يؤدي إلى خروج المعدن النفيس إلى العالم الخارجي والعكس صحيح.

2 النظرية النيوكلاسيكية.

2-1 نظرية وفرة عوامل الإنتاج(هكشر-اولين)[2]:

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية لسبب اختلاف في النفقات النسبية لإنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى.

فجاءت هذه النظرية منتقدة المبادئ التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية، واعتبرت أن عامل الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج وما يتبعه من اختلافات نسبية في أثمان تلك العناصر ليس السبب الوحيد للاختلافات النسبية لاثمان السلع المتبادلة وفقا لهذه النظرية، فالاختلاف في دالات الإنتاج من سلعة إلى أخرى والذي يرجع إلى المعاملات الفنية التي تحكم المزج بين العناصر من اجل الحصول على كمية من الناتج بأكفأ طريقة ممكنة يعتبر سببا آخر لقيام التجارة الخارجية.

2-2 نظرية (ليونتاف) [3]:

تعرضت نظرية وفرة عوامل النتاج للاختبار التطبيقي من جانب الاقتصادي (ليونتيف) حيث استعان بجداول (المستخدم – المنتج) للاقتصاد الأمريكي لسنة 1947 والتي تتضمن معلومات كافية عن كميات العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج مجموعة معينة من السلع المعوضة عن الاستيرادات، وتبين أنها تصدر سلع مكثفة للعمل وتستورد سلع مكثفة لرأس المال ، ولكن بسبب وفرة عنصر رأس المال بالقياس إلى عنصر العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد سمي هذا التناقض الذي وقعت به الدراسة بلغز ليونتيف، وقد فسر ذلك ليونتيف مبينا أن إنتاجية العامل الأمريكي تعادل ثلاثة أضعاف إنتاجية العامل في أي مكان آخر،ولهذا يتعين ضرب العمل الأمريكي في ثلاثة للوصول إلى العرض الحقيقي.

---

[1]- أشرف احمد العدلي،التجارة الدولية ،الطبعة الأولى، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع،2006،ص 17.

[2]- زبير طيوح،أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري،مذكر لنيل شهادة الماستر،كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية،جامعة بسكرة، دفعة 2014-2015، ص13.

[3]- رعد حسن الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا، للنشر،دمشق، سوريا،2000، ص 206

2-3 نظرية مفهوم الطلب المماثل (ستافان ليندر):

كان للاقتصادي السويدي ستافان ليندر الفضل في جذب الانتباه إلى القصور الذي تعاني منه نظرية هكشر-اولين، حيث استنتج أن التفسير الصحيح لتطور التبادل التجاري، يقتضي التمييز بين تجارة المواد الأولية وتجارة السلع المصنعة من جهة، ثم تجارة دول العالم الثالث وتجارة الدول الصناعية من جهة اخرى.
كما أكد ليندر من جهة أخرى أن كثافة التجارة بين الدول ترتبط بمدى التشابه بهياكل الطلب الداخلية، التي تتأثر بدوها بمدى التقارب في مستويات المعيشة والدخول، لان التوسع في إنتاج السلع المصنعة القابلة للتصدير يكون مرهونا بمستوى الطلب الداخلي،ولا يمكن أن تصدر هذه السلع إلا لبلاد يمكن أن تستهلكها، أي لبلاد تعرف نفس مستويات الأجور والدخول.
ومن هنا تنتهي نظرية ليندر إلى أن التجارة الدولية تتسع بصورة اكبر بين الدول التي تتقارب في درجة الوفرة في عوامل الإنتاج ومستويات المعيشة والدخول،ومن ثم في هيكل الطلب الداخلي.
هذا وبالإضافة إلى اعتقاد ليندر أن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضا متشابهة الذوق،واستنتج بالتالي فرص التصدير لكل دولة ستكون في أسواق الدولة الأخرى المتشابهة لها من حيث الدخل.

3 -النظرية الحديثة :[1]

1-3 نموذج دورة حياة المنتج (فيرنون):

يقوم هذا النموذج بدراسة وتحليل التبادل الدولي حسب التطور الزمني للمنتج،والميزة النسبية التي تتحقق للدولة وصاحبة المنتج الجديد من خلال تقسيم حياة المنتج إلى عدة مراحل أطلق عليها اسم دورة حياة المنتج وقسم "هيرش" مراحل دورة المنتج إلى :

- مرحلة المنتج الجديد : يمثل فيها العمل الماهر عالي المستوى النسبة المرتفعة من مدخلات هذه المرحلة،وبالذات المهارة العلمية.
- مرحلة النمو: وذلك أن إنتاج المنتج ينمو بسرعة، وتحتل المدخلات الرأسمالية النسبة العالية من المدخلات، حيث تتميز هذه المرحلة بالكثافة الرأسمالية مع بقاء المهارات، وبالذات العمالة المدربة تلعب دورا هاما فيها.
- مرحلة النضج: حيث يكون المنتج في هذه الحالة نمطيا،ويتمتع بصفة الثبات والاستمرار،وحسب نموذج دورة المنتج فان الدول الأكثر تقدما والتي تملك عمالة ماهرة جدا سوف تتمتع بميزة نسبية خلال مراحل الإنتاج الأولى للمنتج الجديد، ثم بعد ذلك تملك الدول الأقل تقدما ميزة نسبية أيضا عند دخول المنتج مرحلة النمو في المرحلة الأخيرة للمنتج، تنتشر النسبية في إنتاجه بين الدول[2].

2-3 نظرية اقتصاديات الحجم:

تعتبر هذه النظرية بالنسبة للتجارة الخارجية نموذجا تطويريا وتعديلا آخر لنموذج هكشر -اولين، بحيث تسعى هذه النظرية إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير فتوافر سوق داخلي كبير شرط أساسي لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم،

[1]- رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، مرجع سابق،ص128.
[2]- زبير طيوح، ،مرجع سابق،ص.ص،15-16.

المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج،وبتعبير متكافئ تنشا وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسيع العملات الإنتاجية.

3-3 نظرية الفجوة التكنولوجية (بوزنر):

يرى بوزنر أن الاختلاف في مستوى التكنولوجيا، يؤدي إلى اختلاف مناظر في المزايا النسبية المكتسبة، وتؤدي بالتالي إلى قيام التجارة الخارجية بين الدول عن طريق :

- تسمح زيادة الكفاءة الإنتاجية لدولة ما في إنتاج سلع معينة، مع اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول،وبالتالي تصدير هذه السلعة.
- دخول بعض الدول بسلع جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة إلى الأسواق الدولية، في الوقت الذي تعجز فيه بقية الدول في بداية إنتاجها الداخلي أو تقليدها لأنها لا تملك أساليب الإنتاج اللازمة، أو الوسائل التكنولوجية المتفوقة لإنتاج هذه السلعة،وبالتالي ستتمتع الدولة المخترعة بميزة نسبية مؤقتة،مرتبطة بطول الفترة التي تحتفظ بها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي.

المبحث الثاني :ماهية سياسات التجارة الخارجية

لطالما اعتبرت التجارة الخارجية أداة ربط بين الدول، بحيث لا يتصور حاليا أن تقوم دولة ما،بممارسة مبادلاتها التجارية بمعزل عن الدول الأخرى، كونها مضطرة إلى تصريف فائضها الإنتاجي من السلع، واستيراد ما يلزمها من سلع من بقية دول العالم، وهنا يتحدد موقف الدولة من التبادل التجاري الخارجي بالنسبة لها عن طريق سياستها للتجارة الخارجية، والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف متعددة.

المطلب الأول: مفهوم و أهداف سياسات التجارة الخارجية

سنحاول التطرق في هذا المطلب إلى مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهم أهدافها

أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية

يقصد بالسياسات التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة . فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فان السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج، الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق[1].

بغض النظر عن السياسة التجارية الدولية المتبعة وفي إطار التجريد العلمي، يمن تعريف السياسة التجارية في أي دولة على أنها " مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة"[2].

---

[1]- فيصل لوصيف،أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012،مذكرة ماجستير،تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة سطيف 1، الجزائر،دفعة 2014/2013، ص15.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية،مجموعة النيل العربية، 2003، القاهرة،مصر، ص124.

وعرفت بأنها " كافة الإجراءات التي تضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة،ويعني كافة الإجراءات المتخذة من قبل الدولة القادرة على دفع أو إعاقة تصدير أو استيراد البضائع والخدمات".

ويقصد بالسياسة التجارية أيضا" مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية،والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول".[1]

وتعرف السياسة التجارية حسب Maurice Bye " هي الاختيار الذي تقوم به السلطات العمومية لمجموعة متناسقة من الوسائل القادرة على التأثير في التجارة الخارجية للدولة، بغرض الوصول إلى أهداف محددة،وعادة يكون الهدف المنشود هو تطوير الاقتصاد الوطني، إلا انه يمكن أن نجد أهدافا أخرى مثل التوظيف التام، واستقرار أسعار الصرف"[2]

من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن السياسة التجارية هي :

-مجموع القرارات والإجراءات و التشريعات التي تتخذها الدولة.

-تأتي السياسة التجارية لتنظيم العلاقة الاقتصادية بين الدول.

-السياسة التجارية شاملة لكل من التبادل السلعي والخدمي وأسعار الصرف والاستثمار.

ثانيا: أهداف السياسة التجارية

إن تطبيق الدولة لأي سياسة تجارية ، هو بالأساس من اجل تحقيق مجموعة من الأهداف، فمنها ما هي ذات صبغة اقتصادية ومنها ما هي ذات طابع اجتماعي وأخرى سياسية واستراتيجيه.

1 - **الأهداف الاقتصادية** : وتتمثل هذه الأهداف في

- تحقيق موارد الخزانة العامة: قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة، أحد أهداف السياسة التجارية. وفي كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد هذه الطريق أكثر فعالية وأكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق البديلة لتمويل الخزانة العامة. فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة العامة، عند مرور السلع عبر الحدود وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل.

كما أن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق، تكون على الأقل جزء منها، مدفوعة بواسطة الأجانب.[3]

- حماية الإنتاج المحلي من المنافسة: والمقصود عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيرا ضارا على الإنتاج المحلي في بعض المجالات، وتشتد الحاجة إلى الحماية عندما تكون التكلفة الحقيقية للإنتاج في الداخل اكبر منها في الخارج.
- حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية: قد تحدث تقلبات اقتصادية عنيفة خارج الاقتصاد القومي كتضخم عنيف أو انكماش حاد و لاشك أن مثل هذه التقلبات أياً كانت العوامل المسببة لها غير مرغوب

[1]- السيد محمد احمد السريتي،اقتصاديات التجارة الدولية،مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة،مصر، 2009،ص 111.

[2]- Maurice Bye, Relation économique internationale, Dalloz, Paris, 1971,P : 341.

[3]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،مصر، 2007، ص118.

فيها، و لذلك فإن حماية الاقتصاد القومي منها أمر مسلم به و طالما أن التجارة الخارجية هي وسيلة الاتصال بالخارج، لذا أصبح منوطا بالسياسة التجارية مهمة حماية الاقتصاد منها و في ظرف البيئة الدولية المعاصرة ، فإن حماية الاقتصاد القومي من التقلبات الخارجية قد أصبحت أكثر من أي وقت مضى، مهمة المجتمع الدولي كله[1].

- حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق: فالإغراق يعني تطبيق نظرية التميز السعري في مجال التجارة الدولية، ويقصد بسياسة الإغراق بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الإنتاج في الأسواق الخارجية على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية،وسياسة الإغراق تعتبر سياسة ملتوية لكسب السوق الخارجي على حساب المنتجين المحليين وخاصة من بعض المحتكرين الأجانب بشكل مؤقت أو دائم.
- تشجيع الاستثمار من اجل التصدير: ويأتي في إطار الاتجاه إلى تحرير التجارة الدولية والتحول إلى إستراتيجية الإنتاج من اجل التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة، وتوفير الحوافز والمزايا اللازمة لزيادة الاستثمار المحلي أو الأجنبي المباشر من اجل التصدير[2].
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن.

2 - الأهداف الاجتماعية: وتتمثل في

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كالمزارعين والمنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للمجتمع.
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.
- العمل على حماية الصحة العامة للمجتمع، من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

3 - **الأهداف السياسية والإستراتيجية:** ولعل أبرزها مايلي

- توفير اكبر قدر من الاستقلال، وتوفير الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية.
- تأمين الاكتفاء الذاتي وخصوصا الأمن الغذائي.
- العمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيها من السلع الإستراتيجية، خصوصا في فترات الأزمات والحروب.

[1]- - زبير طيوح،أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري،مرجع سابق،ص19.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، مرجع سابق، ص 127.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

لتحقيق أهداف السياسة التجارية لابد من استعمال مجموعة من الأدوات والأساليب الفنية والتي تسمى بأدوات السياسة التجارية، والتي من شانها تنظيم تجارتها الخارجية ويمكن إجمالها فيمايلي :

أولا: <u>الوسائل السعرية</u>: تؤثر هذه الوسائل في التبادل التجاري الدولي عن طريق التأثير المباشر في أسعار الواردات والصادرات

1/ الرسوم الجمركية: هي ضريبة تطبق على المنتجات المستوردة،ولها اثر في جعل المنتجات المحلية، أكثر قدرة على المنافسة.[1]

وقد تفرض هذه الرسوم على الصادرات، والغالب أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات،ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم (التعريفة الجمركية). ويمكن التمييز بين أنواع الرسوم الجمركية على أساس كيفية تقديرها، وعلى أساس الهدف من فرضها كما يلي:

أ – على أساس كيفية التقدير:

- **الرسوم القيمية:** تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة، فيكفي اطلاع موظف الجمارك على الأوراق الدالة على قيمة السلعة (الفاتورة) حتى يحدد المبلغ المطلوب.
- **الرسوم النوعية:** تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلع، وعندئذ يكفي اطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها، بغض النظر عن قيمتها حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.[2]
- **الرسوم المركبة:** أما هذه الرسوم فهي مزيج بين الرسم القيمي والنوعي، فهي تتضمن رسما قيميا معين يضاف إلى رسم نوعي بغرض التمييز بين أنواع السلعة الواحدة.
- **الرسوم الاسمية:** وتهدف إلى إبقاء أسعار السلع شبه ثابتة، فإذا ارتفعت أسعار السلع في الأسواق الخارجية، خفض الرسم، أما إذا انخفضت أثمانها في الخارج رفعت الضريبة.

ب| – على أساس الهدف من فرضها: نميز بين

- **الرسوم المالية:** فهي تهدف إلى تحقيق إيراد لخزينة الدولة[3].
- **الرسوم الحمائية:** فهي تفرض باعتبارها أداة للحد من المنافسة الخارجية.

وإذا كان من الصعب التمييز بدقة بن هذين الرسمين، نظرا لكون كل منهما يلعب دورا مزدوجا، من تغذية الخزينة بموارد مالية بالإضافة إلى حماية الأسواق المحلية.

ج– على أساس مدى حرية الدولة في فرضها[4]:

- **التعريفة المستقلة :** وهي التي تنشا تبعا لتشريع داخلي، بمعنى أن الدولة هي التي تقررها بمحض إرادتها.

---

[1]– زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية ،مصر،2003، ص 297.

[2]– أحمد حشيش عادل و مجدي محمود شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي،منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان، 2003،ص ص،245–246.

[3]- احمد حشيش عادل وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998،ص216.

[4]– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي،مرجع سابق، ص ص 297–298.

- **التعريفة الاتفاقية:** هي التي تنشا بموجب اتفاق بين مجموعة من الدول.

2/ الإعانات والدعم:

ويقصد بها كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج المحلي لتحسين مستوى تنافسيته على المستوى الدولي، وقد تكون هذه المساعدات أو الإعانات إما نقدية أو عينية، فهذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج.ويمكن تصنيف هذه الإعانات المحتملة إلى:

- **الإعانات المباشرة :** وهي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين،مثل إمدادهم بالأموال للاستمرار في بعض خطوط الإنتاج.
- **الإعانات غير المباشرة:** وهي ابرز وأكثر الأشكال التي تقدمها الدول إلى منتجيها في كافة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية.مثل أن توفر الدولة البنية الأساسية من مياه وطرق و كهرباء بأسعار رمزية، أو توفير الائتمان بأسعار فائدة منخفضة للمنتجين المحليين، بهدف الرفع من تنافسيتهم على المستوى الدولي.

3/ سياسة الإغراق:

هو احد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية، ويصنف نظام الإغراق إلى ثلاث أنواع[1]:

- **الإغراق العارض :** ويسمى بالإغراق الفجائي ويفسر في كونه يحدث في ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من المخزون أو تغيير نوع الإنتاج.
- **الإغراق قصير الأجل (المؤقت):** يصبو للوصول إلى هدف محدد، بحيث يزول مع زوال الهدف المرجو منه.
- **الإغراق الدائم:** يرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطني، يعتمد هذا الاحتكار على وجود حماية للتخفيف من حدة المنافسة الأجنبية.

4/ تخفيض سعر الصرف: تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، لتحقيق عدد من الأهداف منها تشجيع صادرات البلد وتخفيض الواردات[2].

ويؤدي هذا التخفيض إلى تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالأسعار الأجنبية، ويرفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.

ثانيا: <u>الوسائل الكمية</u> تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في الحجم الكمي للتبادل التجاري مع دول الخارج وهي :

1/ نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة، ويكون التقييد قسري عن طريق إصدار تراخيص لبعض

[1]– عادل احمد حشيش وآخرون،مرجع سابق، ص 224.

[2]- محمد جاسم، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص142.

الأفراد أو المؤسسات، ويعيب الأخذ بهذا النظام ما يتضمنه من تدخل إداري كمي في العلاقات الاقتصادية، مع ما قد ينجم عنه من مساوئ الجمود والتحكم البيروقراطي، فضلا عن ما يمكن أن يؤدي إليه من احتكارات.[1]

2/ تراخيص الاستيراد: يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص التي تمنح للأفراد والهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، وهي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية [2]. والمعتاد أن يكمل نظام الحصص بفرض نظام التراخيص فيكون الغرض تنظيم عملية الاستيراد وتوزيع الحصة أو الحصص المصرح بها بين مختلف التجار.

ثالثا: <u>الوسائل التنظيمية</u> وهي الوسائل والإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها المرجوة، ويمكن تقسيم هذه الوسائل إلى:

1/ المعاهدات التجارية: عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات الاقتصادية فيما بينها، إلى جانب ذلك تشمل المعاهدة أمورا ذات طابع سياسي وإداري وأهم مبادئ المعاهدة التجارية:

- **مبدأ المساواة:** وطبقا لهذا المبدأ تتعهد كل دولة أن لا تعامل الدولة الأخرى معاملة تقل عما يتمتع بهم واطنوا الدولة أنفسهم، سواء من حيث تبادل المنتجات، أو حقوق الأشخاص.
- **مبدأ المعاملة بالمثل :** وبموجبه تعامل الدولة منتجات أو مواطني الدولة الأخرى، بنفس المعاملة التي تعامل بها منتجاتها أو مواطنيها، بشرط أن تتلقى نفس المعاملة من الدول الأخرى.
- **مبدأ المعاملة الأكثر رعاية :** والمقصود به أن تكون معاملة الدولة لمنتجات أو مواطني الدولة الأخرى تكاد تكون مماثلة تماما وحاصلة على نفس المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها الدولة الأخرى.

ويستثنى من هذا المبدأ المميزات الناشئة عن اتحاد جمركي أو سوق مشترك، حيث لا تمتد هذه المعاملة إلى المعاملة المماثلة التي يتمتع بها أعضاء الاتحاد الجمركي[3].

2/ **الاتفاقات التجارية:** هي معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظم المعاملات التجارية الخارجية بينهما من تصدير و استيراد وطريقة تسديد الديون والمستحقات وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما،وتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، ويتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأنه يعقد لفترة قصيرة (عادة لمدة سنة) ويتناول أمورا معينة ومحددة بالتفصيل أكثر مما نجده في المعاهدة التجارية، وتتضمن المعاهدة التجارية العناصر التالية:

- إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين.
- تحديد الإجراءات والوثائق التي تستلزمها عملية المبادلة بين الدولتين.
- تعهد كل من الدولتين بعدم إعاقة عملية تبادل السلع المشار إليها.
- إنشاء لجنة مشتركة بين الدولتين، للإشراف على تنفيذ الاتفاق والبت في الخلافات.

---

[1]- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق،ص ص ، 306-307.

[2]– جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، مصر، 1992، الطبعة الرابعة، ص 169.

[3]- مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية،مصر، 2003، ص 156.

- تحديد مدة الاتفاق وكيفية التصديق عليه، وطريقة تمديد العمل به.[1]

3/ **اتفاقات الدفع:** ينتشر هذا الأسلوب بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان،ويتضمن العناصر التالية[2]:

- تحديد العملة التي تسوى بها المعاملات الاقتصادية بين البلدين.
- تحديد سعر الصرف الذي تسوى به المعاملات الاقتصادية.
- تسجيل العمليات الحسابية الناجمة عن التبادل بين الدولتين في قيود البنك المركزي، بغرض تسوية هذه الحسابات في فترات دورية، أو في نهاية تاريخ الاتفاق.
- تحديد شروط الائتمان بين الدولتين.
- تحديد العمليات التي تشملها الاتفاقية، والفترة الزمنية التي تغطيها، وكيفية تعديلها.

4/ **التكتلات الاقتصادية:** لا تعد التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة بل ترجع على الأقل إلى بداية القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد في الموضوع هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات، أو الدخول فيها، خصوصا من قبل الدول المتقدمة[3].

وتظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ التكتلات الاقتصادية عدة أشكال تختلف فيما بينها من حيث الاندماج ودرجات التقارب بين الأطراف المنظمة.

5/ **الحماية الإدارية:** تعتبر أداة من أدوات السياسة التجارية المنظمة للتجارة الخارجية، والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تشديد الإجراءات والقوانين الجمركية لأجل بلوغ أهداف السياسة التجارية المسطرة سابقا، وتتخذ هذه الإجراءات عددا من الأشكال مثل التشدد في التعريفة الجمركية، التشدد في تطبيق اللوائح الصحية و التشدد و المبالغة في نفقات النقل والتخزين، وهذا عادة لإعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطني.

المطلب الثالث: سياسة حرية التجارة الخارجية

وتسمى أيضا السياسة التجارية التحررية أو الحرية التجارية، وقد ظهرت هذه السياسة في عصر المدرسة الاقتصادية الفيزوقراطية وانتعشت مع أفكار ادم سميث وريكاردو وغيرهما، والتي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية

[1]– محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2010، ص 333.

[2]- بن ديب عبد الرشيد، تنظيم وتطور التجارة الخارجية– حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2003/2002،ص173.

[3]– فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،العدد 43،2011،،ص 174.

عموما، ويحق للأفراد والمؤسسات في القيام بالنشاط الاقتصادي كما يرغبون، وابتعاد الحكومة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما أمكن ذلك وترك الأفراد والمؤسسات أحرارا فيما يفعلون[1].

مع ظهور نظرية ادم سميث وما تلاها من تطورات فقد عاش الاقتصاد الدولي العديد من محاولات تحرير التجارة الدولية كان أبرزها في عام 1927م بانعقاد مؤتمر جنيف الذي تضمن بيانه الختامي القضاء على زيادة الضرائب الجمركية، إلا أن الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية شهدت الكثير من النزاعات الدولية أثرت على حركة تحرير التجارة الدولية.

بنهاية الحرب العالمية الثانية بدأت بوادر قيان نظام جديد تم خلاله إحلال منظمة الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم التي فشلت في نزع التوترات التي أدت إلى الحرب العالمية الثانية .

وبقيام منظمة الأمم المتحدة فقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة إصلاح التجارة الدولية للنظام الاقتصادي الدولي الجديد، وقد جرى النقاش والبحث في إنشاء منظمة التجارة الدولية بناءا على الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تسعى جاهدة إلى ترتيب الأوضاع التجارية الدولية بما يخدم مصالحها الاقتصادية ويزيد من فرص زيادة صادراتها إلى العالم الخارجي من خلال الحث على الحرية التجارية والوقوف في وجه كل العقبات التي تعيق حرية التبادل التجاري الدولي، كدولة خرجت منتصرة من الحرب وتسعى لرسم سياسة اقتصادية تجعلها في طليعة دول العالم[2].

لما كان هدف أي سياسة اقتصادية أو تجارية، هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية، فان إتباع حرية التجارة من شانه تعظيم الدخل القومي للدول أطراف التبادل بما يكفل بالتالي تحقيق تلك الرفاهية لكل منهما،و يعتمد أنصار هذا المذهب على عدة حجج من أهمها:

1/ **منافع التخصص الدولي في الإنتاج :** حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية. ولما كان مدى التخصص إنما يتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، فان اتساع نطاق التجارة الدولية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل. وفي هذا التخصص ما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يؤدي بدوره إلى حسن استغلال موارد الدولة[3].

2/ **منافع المنافسة:** إن مناخ المنافسة الذي تحققه حرية التجارة، يؤدي إلى تحقيق منافع لكل من المستهلكين والمنتجين معا، فأما المستهلكين فيكون انخفاض الأسعار في صالحهم، وأما المنتجين فيزيد إنتاجهم عن طريق استعمال وسائل الإنتاج المتطورة.

3/ **الحد من قيام الاحتكار:** إن سياسة الحرية تمنع الاحتكار أو على الأقل تجعل قيامه أكثر صعوبة مما لو كنا في حالة الحماية، خاصة مع سيادة مبدأ المنافسة بين المنتجين، حيث يكون هناك دافع للتجديد والابتكار لديهم

---

[1]- آلاء عبد السلام عبد الرزاق، اثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد،كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط، المغرب،2017/2016،ص 25.

[2] – الفاتح الابوابي عبد الوهاب، السودان ومواجهة العولمة الاقتصادية عبر التكتلات الاقتصادية، الشركة العالمية، السودان، الطبعة الأولى،2008،ص 22.

[3]- زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص280.

وبالتالي تنخفض التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وهذا يؤدي إلى عدم حدوث احتكارات في الأسواق المحلية لان المستهلك يدافع عن نفسه ضد استغلال المحتكر بشراء السلع الأجنبية[1].

4/ **دعم مشاريع التنمية المستديمة :** إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى دعم المشاريع المستديمة، حيث تتجه الدول الغنية إلى تخصيص قدر اكبر من الموارد بغرض حماية البيئة وصيانتها، كما تمكن تحرير المتاجرة بالسلع والخدمات البيئية من دعم أهداف التنمية المستديمة من تخفيض تكاليف نقل التكنولوجيا الخاصة بالبيئة مثلا: في مجالات إدارة مياه الصرف الصحي، إدارة النفايات الصلبة والخطرة، إعادة تأهيل التربة والمياه، حماية الغلاف الجوي وإنتاج الطاقة المتجددة.

5/ **تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية** : إن تحرير التجارة الدولية ساعد على نمو وتشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، يتم بموجبها تشكيل أسواق مشتركة بينها. وأصبحت هذه التكتلات الاقتصادية تمثل أهم المظاهر الاقتصادية والسياسية و الثقافية السائدة في العالم، وأصبح لها دور مهم وأساسي في أوجه السياسات الاقتصادية في العالم.

تنتهج دول العالم اليوم منهج حرية التجارة الخارجية سواء كان ذلك في مجال السلع أو الخدمات، حيث نجد معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي من شانها أن تمنع حركة التجارة عبر الدول وبالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في[2]:

أ/ **التكامل الاقتصادي:** يأخذ أشكالا عدة منها

- **<u>منطقة التجارة الحرة</u>** : وهي اتفاق مجموعة دول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية وما تفرضه من قيود كمية على التبادل مع الدول غير الأعضاء.
- **<u>الاتحادات الجمركية</u>** : ويقصد به معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد، حيث تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية مع الخارج خاصة من حيث عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية و توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.
- **<u>الاتحادات الاقتصادية</u>:** و هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية، إلى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية ويحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.
- **<u>السوق المشتركة</u>:** تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها،مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها العمل ورأس المال، ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة التي تأسست عام 1958م.

[1]- عادل حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق،ص 201.

[2]- شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012/2011،ص43.

ب/ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية: الهدف الأساسي لإنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية ويختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.

ج/ تحديد التعامل في الصرف الأجنبي: ومعناه تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.[1]

المطلب الرابع: سياسة تقييد التجارة الخارجية

يعتبر التجاريون أول من نادى بها ويمكن تعريفها بأنها: " مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيودا مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية أو غير تعريفية على تدفق التجارة الدولية عير حدود الدولة، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة."

وتعني أيضا استخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى في اتجاه مبادلاتها،وذلك لتبنيها مجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات وتنفيذها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.[2]

هنالك العديد من الاقتصاديين الذين يرون بوجوب اعتماد سياسات حمائية من اجل حماية الاقتصاد الوطني،وكذا الحفاظ على أفضل مستوى من الرفاهية لغالبية المجتمع.

كما أن هنالك بعض الحجج النظرية التي تسمح بالدفاع عن القول بالحماية أو التقييد:

أولا: <u>الحجج الغير اقتصادية</u>

هناك العديد من الحجج الغير اقتصادية نسردها وفقا لما يلي:

- **حجة الحفاظ على القيم الاجتماعية:** إن التخصص الناجم عن حرية التجارة الخارجية، يؤدي إلى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، مما يؤدي إلى انتشار العادات والتقاليد والثقافة والقيم العقائدية، و بالتالي ذوبان الفوارق بين الدول ومن ثم فقدان الدولة لهويتها الوطنية ومدنيتها الخاصة، و لذا فالدولة ترى من مصلحتها الوطنية، أن تقوم بتقييد التجارة مع العالم الخارجي، وذلك بهدف حماية الشخصية الوطنية،والعادات والتقاليد الموروثة[3].
- **الحجة الدينية و الأخلاقية:** هناك بعض السلع المستوردة ينافي استخدامها أو استهلاكها السلوك الاجتماعي أو المعتقد الديني، أو السلوك الفردي على الفئات العمرية المختلفة، فتفرض على مثل هذه السلع قيودا،أو تمنع الاتجار بها، من أمثلة هذه السلع نجد: الخمور، الدخان.

[1]- خليل الشحماني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، دار النفائس، لبنان، 2003،ص 122.
[2]- السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة،مصر، 1999، ص 219.
[3]- عادل احمد حشيش وآخرون،مرجع سابق،ص 204.

- **حجة الدفاع والأمن:** تستخدم هذه الحجة كمبرر قوي لفرض قيود على التجارة الخارجية، فقد تشعر الدولة أن التجارة مع دولة أو عدة دول أخرى تتعارض مع أمنها الوطني مثل: موقف بعض الدول العربية من الكيان الصهيوني[1].
- **حجة حماية القطاع الزراعي:** قد تؤدى الحرية التجارية في بعض البلدان في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، نظرا لان ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية سوف يقضي على الزراعة الوطنية، مما قد يضر بطبقة المزارعين، فضلا عن ذلك فان حماية القطاع الزراعي يعد من قبيل ما يعرف بالأمن الغذائي.[2]

ثانيا: <u>الحجج الاقتصادية</u>

- **تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع مستوى التوظيف:** إن إتباع سياسة حمائية يمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومي أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في احد المنتجات، فان تأثيره يكون قليلا على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب ايجابي في احد المنتجات الأخرى فيحقق نوع من الاستقرار على المستوى القومي.

  كما يؤدي إتباع السياسة الحمائية أيضا إلى تشجيع الصناعات المحلية و التوسع في أنشطتها بعيدا عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظيفية اكبر في الدول النامية خاصة.[3]

  بحيث أن فرض الرسوم الجمركية على الواردات تحول الطلب الوطني إلى السلع المحلية مما يساعد على انتشار العمالة ويزيد من فرص الاستثمار المربح في الداخل.
- **حماية الصناعة الناشئة:** تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد حرية التجارة، وقد اشتهرت بنسبها إلى الكاتب الألماني (فريدريك ليست) وقد بسطها في كتابه المشهور(النظام الوطني للاقتصاد السياسي عام 1841)، وتتلخص هذه الحجة في استخدام عوائق على الواردات حتى يمكن للصناعات الوطنية الناشئة النمو، وتصبح قادرة على منافسة الصناعات الأجنبية البالغة التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة المدربة.
- **الحصول على إيراد لخزانة الدولة:** يعتقد أنصار هذه الحجة انه بفرض الرسوم الجمركية على الواردات فانه يمكن تمويل جزء من نشاط الدولة بواسطة الدول المصدرة لهذه الواردات، وذلك على أساس أن مثل هذه الرسوم سيكون لها اثر مصحح أو تعمل على خلق نوع من التوازن مع السلع الداخلية، ولكنه يحقق في نفس الوقت زيادة الحصيلة، وبالتالي زيادة موارد الدولة واستخدام الموارد في الإنفاق العام، وبالتالي تصبح التجارة الخارجية تشارك في تمويل التنمية المحلية[4].

---

[1]- مصطفى رشدي شيحة،الأسواق الدولية ،مرجع سابق، ص 68.

[2]- عادل احمد حشيش وآخرون، مرجع سابق، ص204.

[3]- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012،مرجع سابق،ص20.

[4]- مصطفى رشدي شيحة، الأسواق الدولية ،مرجع سابق، ص 75.

- **تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل:** يمكن للدول أن تستفيد من الحماية التجارية ففرض رسوم جمركية على الواردات يقلل منها، ومن ثم تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات و تحسين معدل التبادل بين الدول سواء كان ذلك من خلال الأثر الكمي أو الأثر السعري .
- **حماية الأسواق الوطنية من سياسة الإغراق:** والتي تمارسها الدول الأجنبية المصدرة لسلع رخيصة، والإغراق إما أن يكون مؤقتا أو دائما لحماية المنتجين لحماية المنتجين المحليين من الخسارة الكبيرة، لان المنافسة الأجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية.

المبحث الثالث: ماهية تحرير التجارة الخارجية

من النادر عموما وجود أشكال صافية للسياسة الحمائية أو التحريرية في التجارة الخارجية للدول في الممارسة العملية، ففي الواقع النظري تنطوي السياسات التي تطبقها مختلف الدول في مجال التجارة الخارجية على مزيج من الحرية والحماية بحيث يصعب الحديث عن صورة مطلقة لهذه السياسة التجارية أو تلك بل حتى أكثر الدول دعوة وحماسة لتحرير التجارة الخارجية والتي تحاول إلزام الدول الأخرى على إتباعها، نراها أحيانا تستخدم أساليب وأدوات تندرج في سياق السياسة الحمائية[1].

ويمكن الحديث عن درجات متفاوتة من الحرية والحماية في السياسات التجارية المختلفة، رغم غلبة الاتجاه لتحرير التجارة اليوم في ظروف العولمة المتزايدة وقيام منظمة التجارة العالمية التي ترفع لواء الحرية وتفرضه شرطا أساسيا للانضمام إليها، وكذلك سيطرة الشركات العالمية الكبرى و متعددة الجنسيات على جزء هام من التبادلات التجارية الدولية.

يبذل دعاة العولمة وتحرير التجارة جهودا لإثبات الفكرة القائلة بان السعي إلى إتباع سياسة التجارة الحرة كان دائما عنصرا أساسيا من عناصر الدول النامية، وهم يقدمون مثالا عن ذلك نموذج بلدان جنوب شرقا آسيا أو ما يسمى " النمور الاسياوية " التي نجحت خلال فترة وجيزة في الاقتراب في مستوى تطورها من مستوى الدول المتقدمة.

[1]- محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، مرجع سابق،ص 309.

المطلب الأول: مفهوم و اسباب تحرير التجارة الخارجية

لفهم ماهية تحرير التجارة الخارجية لابد من التفريق بين مفهومي حرية التجارة وتحريرها،حتى أن بعض الاقتصاديين يخطئون عندما يعتقدون أن الاثنين يعنيان شيئا واحدا، ولكن هناك فرق جوهري بين المعنيين فتحرير التجارة يعني إزالة القيود الكمية وغير التعريفية على واردات الدولة، وهو ما يختلف عن مفهوم حرية التجارة الذي يعني الإلغاء التام لكافة الضرائب الجمركية وغيرها من ضرائب ذات الأثر المماثل على الواردات[1].

أولا: تعريف تحرير التجارة الخارجية

في فترة الستينات والسبعينات كان تحير التجارة يعني" التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف".

ويمكن تعريف تحرير التجارة الخارجية على أنها " جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا"[2].

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية يعني التخلي التام للدولة عن القيود المفروضة على التجارة الخارجية وأسعار الصرف،من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات التي تعمل على تحويل نظام التجارة الخارجية نحو الحياد،وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا بحسب ظروف كل بلد.

أما من وجه نظر المؤسسات الدولية فان تحرير التجارة الخارجية تعني:

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد.
- تخفيض قيمة الرسوم الجمركية المرتفعة والحد من درجة تشتتها.
- تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد للرسوم الجمركية.

ثانيا: أسباب تحرير التجارة الخارجية

إن برامج تحرير القطاع الخارجي في الغالب هي جزء من برنامج متكامل لإصلاحات هيكلية، تنتهجها الدول وذلك بغية دفع عجلة النمو في الاقتصاد، هذا التوجه مرده إلى أسباب مترابطة منها:

- تزايد عدد التجارب الناجحة، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية حيث استنتجت العديد من الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية ونمو الاقتصاد الوطني، وان الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات، قد حققت نموا اكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات، المبنية على حماية الصناعات المحلية،وكمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا.
- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار مواد الأولية الأخرى نحو الانخفاض مع مرور الزمن.

[1]- محمد نبيل الشيمي، حرية التجارة وتحرير التجارة والأزمة المالية، صحيفة الكترونية الحوار المتمدن، العدد 2008،2684، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155306

[2]- قدي عبد المجيد،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006،ص 249.

- الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية،وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982، حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير التجارة الخارجية هو عنصر أساسي لإنعاش الاقتصاد العالمي[1].

المطلب الثاني: شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية

استنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها دول العالم في سياساتها لتحرير تجارتها الخارجية، فانه ثمة متطلبات وشروط لابد من توافرها لنجاحها من أهمها:

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة، وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي للبلد، فبوجود سياسة اقتصادية غير واضحة أو مضطربة فان تحقيق الفوائد المرجوة من تحرير التجارة الخارجية يصبح أمرا غير مضمون، لان تحرير التجارة الخارجية هو حلقة من سلسلة السياسات الاقتصادية سلامتها تشترط سلامة كل حلقات السلسلة.
- أن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالأسعار والاستثمار تعم ل في اتجاه التحرير ودعمه بمعنى أن لا تكون هناك تناقضات في اتجاه مؤشرات الاقتصاد، فالكل يعمل في اتجاه واحد وهو تحرير التجارة الخارجية لتحقيق هدف واحد تحقيق النمو الاقتصادي.
- من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة، والتي يمكن استبدالها بتعريفة جمركية، لان التعريفة تضفي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية، وحجم هذا الانتفاع.
- من المفيد أيضا قبل الشروع في إجراء التخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية، القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.
- يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير[2].

المطلب الثالث: مراحل تحرير التجارة الخارجية وتسلسلها الأمثل

سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء ولو بشكل وجيز على أهم المحطات التاريخية لتحرير التجارة الخارجية، ثم نتطرق إلى التسلسل الأمثل للإصلاحات لبلوغ تحرير التجارة الخارجية.

أولا: <u>مراحل تحرير التجارة الخارجية</u> ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

- **المرحلة الأولى (1498-1763):** ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، وهي تبدأ باكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولوموديا" Bartholomew Diaz"(1488)،واكتشاف كريستوف كولومب " Christoph Colomb"لأمريكا

[1]- زبير طيوح، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر(1980-2013)، مرجع سابق، ص 26.
[2]- قدي عبد المجيد،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،مرجع سابق،ص ص، 250-251.

وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكوندوقاما " Vasco de Gama " عام 1488م، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

- **المرحلة الثانية (1763- 1883):** يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه انجلترا، والتي كانت تعتبر ذاك الوقت لب الاقتصاد العالمي، ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير فائض المنتجات إلى المستعمرات التي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات،والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية، وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللا متكافئ لجون روكفلر" John D Rockefeller" ،وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات،وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[1].
- **المرحلة الثالثة (1980-الوقت الحالي):** تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان وسلطة الدول، بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الانفتاح، وتبني اقتصاد السوق،وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع و عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان إلى الصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها[2].

ثانيا: <u>التسلسل الأمثل لتحرير التجارة الخارجية</u>

لاشك وان هناك خلاف حول التسلسل الأمثل للإصلاحات اللازمة لبلوغ تحرير التجارة الخارجية، لكن هناك مبادئ عامة، قد تمثل التسلسل الأمثل لتحرير الاقتصاد بشكل عام وليس التجارة الخارجية فقط وهذه المبادئ هي:

1. تحرير القطاعات الحقيقية (الأسعار، الأجور،.....)، قبل القطاعات المالية لان هذه الأخيرة تتميز بالشفافية، مما يعني أن أي اضطراب في التدفقات المالية قد يؤدي إلى عدم استقرار مالي في الدولة، وعدم نجاح تحرير التجارة الخارجية.
2. تحرير الأسواق المحلية كأسواق رأس المال، بمعنى انه إذا كان هناك حرية لانتقال رأس المال، وبوجود أسعار فائدة محلية اقل من المتداولة عالميا، فان ذلك يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، لذا وجب مراعاة نسب أسعار الفائدة قبل تحرير أسواق المال، وكذلك دخول رأس المال إلى الدولة خلال فترة تحرير الاقتصاد من شانه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف، وهو عكس ما هو مطلوب لتحرير التجارة الخارجية.
3. التحرير التدريجي أو السريع للتجارة الخارجية، وهنا برز رأيان هما:

[1]- صدر الدين صواللي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر،2006/2005،ص 76.

[2]- زبير طيوح، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر(1980-2013)، مرجع سابق،ص28.

- **الرأي الأول:** ويرى أن تحرير التجارة الخارجية التدريجي (الذي يستغرق أكثر من سنتين) يعتبر إلى حد ما أفضل للأسباب التالية:
  - تعريض الصناعات المحلية للمنافسة الخارجية فجأة يؤدي إلى فشل أو اختفاء هذه الصناعات، مما ينعكس على نسبة البطالة والنشاط الاقتصادي ككل.
  - الطريقة التدريجية تعطي هذه الصناعات الفرصة الكافية للتعامل مع الظروف الجديدة، وهناك دول اتبعت هذه الطريقة وهي (اندونيسيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المغرب)
- **الرأي الثاني:** ويرى انه من الأفضل التحرير السريع للتجارة الخارجية للأسباب التالية:
  - تعطيها مصداقية اكبر، وتوحي بقطع العلاقات مع الماضي والبداية من جديد.
  - تؤكد التزام وتوجه الحكومة الواضح والمحدد.
  - الطريقة السريعة تجعل من القضية سياسية، وتوحي بقرار سيادي بعدم التراجع،وهناك بعض الدول إلى اتبعت هذه الطريقة منها(بوليفيا، غانا، المكسيك،بولندا)[1].

المطلب الرابع: أثار تحرير التجارة الخارجية

هناك العديد من الآثار التي تنجم عن جراء إتباع الدول لبرامج تحرير التجارة الخارجية، حيث تؤثر هذه البرامج على العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، إما سلبا أو إيجابا وهو ما سنتناوله كما يلي:

أولا: الآثار الايجابية لتحرير التجارة الخارجية

بفعل التغيرات التي مست الاقتصاد العالمي، والتحول نحو العولمة تسارعت الخطى و الضغوط نحو تحرير التجارة الخارجية، إذ أصبح التوسع الخارجي هو وسيلة أساسية للدول من اجل التغلب على مشاكلها التسويقية بالإضافة إلى الآثار الايجابية التي يخلفها هذا التوسع ونتناولها في الجانب الاقتصادي والاجتماعي:

- **الآثار الايجابية الاقتصادية لبرامج تحرير التجارة الخارجية:**
  - **رفع معدلات النمو و تحسين الإنتاجية:** إن تحرير التجارة الخارجية أو رفع الحماية، يسمح برفع معدلات اكبر للنمو من خلال توافر موارد اكبر، وتحسين إنتاجية عناصر الإنتاج، ولقد أثبتت كثير من الدراسات على وجود علاقات طردية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.
  - **استغلال وفرات الحجم:** إن الانفتاح على العالم الخارجي من شانه الحد من القوى الاحتكارية، ويسمح باستغلال وفرات الحجم، من خلال زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية واستغلالها بطريقة مثلى بما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي بالنسبة لهذه الدول[2].

[1]- حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها،محاضرة على الموقع العربي للتخطيط، الموقع: http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/70/

[2]- ناصر عدون، محمد منتاوي،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003،ص 59.

- **رفع معدلات التصدير وتنويعه:** يلعب تشجيع التصدير وتنويعه دورا هاما في برامج تحرير التجارة الخارجية، إذ أن ارتفاع الصادرات يضمن عائدات من العملة الصعبة، وبالتالي فان سياسة تشجيع التصدير تضمن تحسنا في وضع ميزان المدفوعات، وارتفاعا في معدلات النمو الاقتصادي.
- **تخفيض عجز الميزان التجاري:** يتوقف تأثير برامج تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري من خلال تأثيرها على الصادرات والواردات في نفس الوقت، في حين تؤثر برامج التحرير تأثيرا سريعا وواضحا على الواردات (خاصة من خلال الحوافز السعرية)، فان التأثير على الصادرات يتوقف أيضا على درجة تعديل هذه الحوافز ومدى الاستجابة لها.
- **تضييق الفجوة التكنولوجية:** يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها،وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة.
- **تشجيع التجارة والاستثمار:** يساعد تحرير التجارة الخارجية في قيام نظام تجاري متعدد الأطراف، وبالتالي يهيئ للمستثمرين والمستخدمين بيئة عمل تشجع التجارة والاستثمار[1].

- **الآثار الايجابية الاجتماعية لتحرير التجارة الخارجية:**

- **توفر السلع:** إن تحرير التجارة الخارجية يفتح أمام المستهلكين فرصة الحصول على سلع وخدمات عديدة ومتنوعة، وبأسعار غالبا ما تكون ارخص من مثيلاتها في السوق المحلية.
- **اكتساب المهارة الفنية:** في ظل تحرير التجارة الخارجية، يفتح المجال أمام الشركات العالمية ذات الخبرة في المجال من الدخول إلى الأسواق المحلية وتوظيف عمال محليين، يكتسبون مهارة هذه الشركات في الإنتاج.
- **الاستفادة من الإصلاحات والبرامج الاقتصادية:** إن عملية تحرير التجارة الخارجية، يصحبها عادة عمليات إصلاح هيكلية تخص النقل البحري والنقل عبر السكك الحديدية ومد الطرقات ، التي قد يتفاد من الأفراد.

ثانيا: الآثار السلبية لتحرير التجارة الخارجية

رغم فوائد تحرير التجارة الدولية، إلا انه ومع الأزمات التي عصفت على اقتصاديات العديد من الدول، بدا الاهتمام أكثر بتسليط الضوء على الآثار السلبية لهذا الاتجاه وخاصة على الدول النامية، وفيما يلي نحاول أن نذكر بعض هذه الآثار:

- **الآثار السلبية الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية:**

- إن تحرير التجارة الخارجية يتيح للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، أن تنشأ فروع في دول العالم، وخاصة النامية، مما يؤثر سلبا على السياسة الاقتصادية للدولة من خلال عمليات تحويل الأموال[2].
- هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي.

[1]-زبير طيوح، اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر(1980-2013)، مرجع سابق،ص31.

[2]- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ، الاردن،2008،ص 52.

- إن تحرير التجارة الخارجية يقابله القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية، غير القادرة على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية.
- يؤدي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج.
- يساعد تحرير التجارة الخارجية على دعم موقف المحتكرين ويقضي على المنافسين الصغار في السوق[1].

- **الآثار السلبية الاجتماعية لتحرير التجارة الخارجية:**

- إن رفع الحماية عن التجارة الخارجية، يتسبب في تقهقر بعض الشركات أو القطاعات التي لا تستطيع مواجهة المنافسة الأجنبية، ويؤدي ذلك إلى تسريح العمالة، خاصة غير المتخصصة، مما ينجم عنه ارتفاع معدلات البطالة.
- تدهور في مستوى المعيشة، من خلال تدني مستوى الاستهلاك الحقيقي للفرد، بحيث يعبر مستوى الاستهلاك للفرد عن مستوى الرفاهية.
- تقلص التقديمات الاجتماعية المقدمة للطبقات الفقيرة، دليل على تقهقر المستوى المعيشي لهؤلاء ويقاس بحجم الإنفاق الاجتماعي إلى الناتج المحلي.

[1]- احمد فاروق غنيم،تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004،ص 18،الموقع:www.cipe-arabia.org/files/pdf/book7.pdf

خلاصة الفصل الأول:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى نوعين متناقضين من السياسات التجارية الدولية، وهما مذهب التقييد أو المذهب الحمائي، الذي يرى ضرورة تدخل الدولة في السياسة التجارية الدولية والحد من المؤثرات الخارجية التي قد تضر بالمصالح الاقتصادية والسياسية للدولة، ويكون هذا التدخل عبر وسائل معروفة كما تطرقنا إليها والتي إما أن تكون باستخدام وسائل سعرية كالرسوم الجمركية أو وسائل كمية كتراخيص الاستيراد،وهذا لحماية الصناعات الناشئة الوطنية من المنافسة الأجنبية التي قد لا تقوى على مجابهتها وهذا ما يهددها بالزوال.

كما أن أنصار حماية وتقييد التجارة الخارجية يقدمون حججا أخرى يدعمون بها موقفهم من الحماية، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية.

أما المذهب الآخر وهو المذهب المناقض الأول، فهو مذهب تحرير التجارة الخارجية والذي يرى بضرورة إزالة كافة القيود التي من شانها أن تعرقل تدفق السلع والخدمات بين الدول كون ذلك يتيح للدولة الاستفادة من مزايا التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل، وكذا القضاء على الاحتكارات ، وتنمي روح الابتكار والمنافسة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادية الدولية.

كما تطرقنا أيضا إلى تحرير التجارة الخارجية كضرورة ملحة، تطالب بها اكبر المنظمات الاقتصادية العالمية (المنظمة العالمية للتجارة) التي لا تتصور الآن قيام نظام اقتصادي دولي متكامل دون تحرير التجارة الخارجية لكن هذا التحرير لابد أن يكون مدعوما بشروط وضوابط لنجاحه ولا يكون عشوائيا، من خلال إتباع التسلسل الأمثل للوصول لتحرير التجارة الخارجية، ورغم هذا فان تحرير التجارة الخارجية لا يخلو من الآثار السلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، فاقتصاديا مثلا فجو تحرير التجارة الخارجية يساعد على تجبر المحتكرين وتحكمهم في الأسواق، وكذا زوال بعض الصناعات الناشئة الغير قادرة على المنافسة، أما اجتماعيا فأكدت دراسات إلى وجود علاقة بين تدهور المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة، وتحرير التجارة الخارجي. وهذا لا ينكر وجود آثار ايجابية لتحرير التجارة الخارجية والتي لعل أهمها رفع مستوى الإنتاجية والنمو الاقتصادي للدول وكذلك توفير العديد من الخيرات السلعية أمام المستهلكين.

وهناك آليات ووسائل يمكن الاعتماد عليها للمساهمة في تحرير التجارة الخارجية، ومن بينها سعر الصرف، فكيف يمكن أن يساهم تحرير سعر الصرف في تحرير التجارة الخارجية.

الفصـل الثانـي

تقلبات أسعار الصرف وسياساته

تمهيد:

إن اتخاذ العملة وسيطا للتبادل ومقياسا للقيمة، أمر يساهم بقسط كبير في تسهيل المعاملات الاقتصادية والتجارية، والتي تتم بين الأعوان الاقتصادية في دولة معينة، إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعينة، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى سعر الصرف.

وبحكم انه على أساس سعر الصرف يتم تسوية كل المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين في الدولة الواحدة، فان جميع الدول تولي أهمية كبيرة لهذا الأخير، ومنحه العناية الفائقة لاعتباره المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلد، وهو مؤشر من المؤشرات الاقتصادية الكلية، لكونه يشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد وخاصة في ظل التطورات التي حدثت للنظام النقدي منذ السبعينات من القرن الماضي، حيث تحول النظام النقدي العالمي من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم، فزادت سرعة حركة رؤوس الأموال بسبب العولمة المالية وما تفرضه من تفتح على العالم.

إن قيمة سعر الصرف في عالمنا المعاصر، تبرز في كيفية تحديده، ومعرفة تغيراته المستقبلية، وأشكاله والعوامل المؤثرة فيه

ويأتي هذا الفصل الثاني من الجانب النظري للدراسة من خلال ما سنراه في المباحث التالية:.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.

المبحث الثاني: سياسة تحرير سعر الصرف في التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: الاعتبارات الزمنية لتحرير التجارة الخارجية و تحرير سعر الصرف.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

ظهر سعر الصرف كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ففي حين تتم تسوية المبادلات وعمليات التجارة ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، يجري التعامل مع الدول الأخرى بعملات مختلفة، وهذا أدى إلى ضرورة ايجا دالية يتم بناءا عليها حساب القيمة التبادلية للعملات المختلفة، وتحويلها فيما بينها أثناء قيام المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية بين هذه الدول.

ويعتبر سعر الصرف عنصرا مؤثرا في العلاقات الاقتصادية الدولية ويلعب دورا هاما على مستوى النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج والتصدير والاستيراد والاستثمار وغيرها،وبالتالي يؤثر على مقدرة الاقتصاد التنافسية في معدلات النمو وفي وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم ....الخ.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف و وظائفه.

أولا: تعريف سعر الصرف

يمكن تعريف سعر الصرف على انه" عدد الوحدات من عملة أجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية[1].

ويقصد بسعر الصرف " نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، بحيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر العملة الأخرى هي السعر النقدي لها".

كما يمكن تعريف سعر الصرف على انه " النسبة التي يتم على أساسها مبادلة العملات النقدية الوطنية بالعملات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع و الاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات"[2].

إن سعر الصرف شانه شان أي سعر يتوقف على العرض والطلب، والطلب على الصرف الأجنبي ينشأ من مختلف العناصر المدينة في ميزان المدفوعات، ويأتي العرض من مختلف العناصر الدائنة في هذا الميزان[3].

وهو أيضا " سعر الوحدة من النقد الأجنبي، معبر عنها بوحدات من النقد الوطني".[4]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما، هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة أخرى والذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية مثلا: في يوم 2018/04/30 [1دج =0.0087 دولار]،أو بشكل آخر عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية، أي انه وفي نفس اليوم [1دولار =114.942 دولار].

---

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، ،2007،ص 96.

[2]- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، الأردن، ،1999،ص 147.

[3]- محمد يونس، مقدمة في نظرية التجارة العامة، الدار الجامعية، بيروت،1996،ص 175.

[4]- عبد الحق بوعتروس،الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص 150.

ثانيا: وظائف سعر الصرف

لأسعار الصرف عدة وظائف نذكر منها ما يلي:

- **وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية،وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.[1]
- **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة في مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية[2].

وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول، وهنا يمكن الاستشهاد بواقع التبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فقد احدث الارتفاع الكبير لسعر صرف الدولار إزاء الين الياباني إقبال الأمريكيين علي شراء السيارات اليابانية التي تبدو ارخص من الأمريكية علاوة على ما تحتويه من تقنيات، مما أدى إلى انتعاش الصادرات اليابانية بصفة عامة، والى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة.

- **وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف هذه الوظيفة على المستوى الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم[3].

المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف

عادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال من سعر الصرف هي كالآتي:

أولا: <u>سعر الصرف الاسمي</u>

يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي، أي معمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية،وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[4].

---

[1]- اكبر عمر محي الدين الجباري، المالية الدولية، الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك، 2009،ص 24.

[2]– بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001،ص 76.

[3]– عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق،ص 150.

[4]– العباس بلقاسم،سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،العدد 23،2003،ص 4.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

تتحدد اتجاهات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر لصرف الحقيقي (مؤشر سعر الصرف الحقيقي) الذي يمكن اعتباره مؤشر مرجح تجاريا، يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة[1].

فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالآتي:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{E\ P*}{\mathrm{P}}$$

حيث :

E: سعر الصرف الاسمي بين الدولار والدينار.

*P: متوسط سعر السلع في الولايات المتحدة الأمريكية (مؤشر الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية).

P: متوسط سعر السلع في الجزائر (مؤشر الأسعار في الجزائر).

وتستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للاتجار و السلع الغير قابلة للاتجار، وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى[2].

وتمثل $\frac{1}{p*}$ القوة الشرائية للدولار في أمريكا، و $\frac{E}{\mathrm{P}}$ تمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر، وعليه فان سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائر مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية و القوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القوة التنافسية للجزائر.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

هو متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، أي متوسط سعر عملة ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية ويدل على مدى تطور عملة ما بالنسبة لسلة العملات، فعملات الدول التي لا تمثل أهمية كبيرة في التجارة الدولية تعطي وزنا منخفضا، بينما تعطي عملات الدول الهامة في التجارة الدولية وزنا اكبر وغالبا ما تستعمل سلة من العملات الأجنبية يتراوح عددها من 20 إلى 25 عملة أجنبية، وبهذا فان سعر الصرف الفعلي يتحدد بعاملين هما عدد العملات الأجنبية المختارة في سلة العملات والأوزان النسبية التي تعطى لكل عملة أجنبية[3].

---

[1]- مروان عطون،الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،،2000،ص ص 7-8.

[2]- العباس بلقاسم،مرجع سابق، ص 5.

[3]- يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011،ص 41.

من الواضح على وجه العموم انه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، فقد عمدت بعض الدراسات التجريبية إلى تعريف سعر الصرف الفعلي للواردات وآخر للصادرات، نبينها فيما يلي:

- **سعر الصرف الفعلي للصادرات (EERX):** هو عدد وحدات العملة المحلية التي يمكن أن تحصل مقابل قيمة دولار واحد من الصادرات، مع مراعاة ما يرتبط بهذه الصادرات من رسوم و دعوم وجباية إضافية وغير ذلك من التدبير المالية والضريبية التي تؤثر في الصادرات.
- **سعر الصرف الفعلي للواردات (EERM):** هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل قيمة دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ في الحسابات التعريفات الجمركية والرسوم والجباية الإضافية وكذا الفوائد إلى ودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر على سعر الواردات[1].

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن اجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية[2].

المطلب الثالث: الأنظمة والنظريات المفسرة لسعر الصرف

إن لنظام سعر الصرف تأثير كبير على حجم التجارة الدولية والتدفقات المالية، الأمر الذي يجعل نظام سعر الصرف جزءا محوريا مهما في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية، ويظهر أثرها البالغ في نوع نظام الصرف الذي يتبعه البلد بالنسبة لتعاملاته الاقتصادية الدولية، اهو خاضع لنظام الصرف الثابت أو المرن.

وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى هذه الأنظمة، وكذا إلقاء الضوء على مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف، من خلال الإشارة إلى أهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول.

أولا: أنظمة سعر الصرف

- **أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتن وودز**

نعني بها الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، وقد تنوعت أنظمة الصرف عبر التاريخ بسبب تعدد الأنظمة النقدية الدولية، ويمكننا اختزال أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتن وودز إلى:

1 **نظام سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب:** ظهر هذا النظام في أواخر القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، ويتم بمقتضاه ربط قيمة العملة المحلية لكل دولة منضمة فيه بوزن معين من الذهب والعملات الوطنية للدول المختلفة المشتركة في هذا النظام، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت لعملتها مقومة

[1]- بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013،ص 18.

[2]- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 106.

بالذهب أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول والأساسي لنظام سعر الصرف الثابت ويتطلب شروط أساسية هي[1]:

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ضمان السلطات النقدية بصرف العملة الوطنية بالذهب، العكس دون قيود.
- حرية تصدير الذهب واستيراده.

إن الهدف الأساسي الذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه جميع الدول هو التوسع الاقتصادي المستمر والمدعم داخليا ولكن في ظل نظام قاعدة الذهب لا تستطيع الدولة إتباع سياسة نقدية تتماشى وظروفها الداخلية، حيث أن الأولوية هي الاستقرار الخارجي على حساب الاستقرار الداخلي، وهذا ما أدى بالكثير من الدول ومن بينها بريطانيا التي تخلت عن هذا النظام سنة 1931م وهي أول من تعاملت به نتيجة للعيوب التي سبق ذكرها وهذا رغم الإصلاحات التي طرأت على هذا النظام من اجل التخلص منها.[2]

2 -أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية: يمكن القول أن النقد الورقي يعود إلى القرن السابع عشر ميلادي حينما كان يعهد الأفراد بما لديهم من عملات معدنية أو سبائك نفيسة إلى التجار و الصاغة والصيارفة ليحتفظوا بها لهم في أماكن آمنة بعيدة عن مخاطر الضياع، ويتلقون مقابل ذلك عمولة الحراسة وكان هؤلاء الصاغة أو التجار والصيارفة يقومون بتحرير وثائق وشهادات ورقية لصالح المودعين وذلك بإثبات حقهم في ودائعهم ورجوعها إليهم متى طلبوا ذلك[3]، ومع انتشار وتداول شهادات الإيداع وزيادة الثقة في مؤسسات الإيداع، بدأت هذه الشهادات تنوب عن النقود المعدنية النفيسة، وكانت قيمتها دائما تساوي قيمة الإيداعات الذهبية لدى مؤسسات إصدارها، وهذا يعني أن التغطية المعدنية للنقود الورقية كانت 100%، ولعل أهم ما يميز هذه القاعدة أن الورقة النقدية تعد وسيلة للمدفوعات وهي ذات قوة إبراء قانونية. بعد عام 1931 تخلت الدول على نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب، وبذلك ألغيت العلاقة الثابتة بين الذهب وبين وحدة العملة الوطنية، وأصبح سعر الصرف يحدد وفق قانون العرض والطلب، وهذا وفق نظام حرية الصرف ي ظل قاعدة العملات الورقية غير قابلة للتحويل، وقد عرفت الدول هذا النظام بعد تخلي انجلترا على قاعدة الذهب 1931م، وتلتها في ذلك كافة الدول وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية.[4]

3 -سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف: يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، وتحويل العملات يكون بشروط، وظهر في 1929م لما بدأت ألمانيا ودول أوروبا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في تطبيقه، ويقصد به " مجموع الإجراءات والقرارات والقوانين التي

[1]- عادل احمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق،ص 135.

[2]– كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الأردن، 1995،ص 201.

[3]– صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2005،ص 24.

[4]– السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي– النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان ، الاردن، 2011، ص 168.

تصدرها الدول بغرض توجيه معاملات أفرادها مع العالم الخارجي طبقا لما تراه مناسبا لظروف اقتصادها القومي وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية".[1]

وتتلخص أهم القواعد التي يقوم عليها هذا النظام في :

- لا يمكن تحويل العملة الوطنية إلا في ظل القواعد المنظمة لها.
- إخضاع حركية تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
- في ظل هذا النظام فانه يكون أكثر من سعر صرف.

4 -**نظام استقرار أسعار الصرف:** بظهور صندوق النقد الدولي، جاء نظام بريتن وودز بنظام نقدي جديد أطلق عليه نظام استقرار أسعار الصرف، ويتمثل فحواه كون هذا النظام جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات، حيث تحدد كل دولة سعر صرف عملتها بالنسبة للدولار الأمريكي أو الذهب، حيث يعادل واحد دولار ما قيمته 0.88867 غرام من الذهب، مع تقيد كل دولة في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل بالتباع الوسائل الكفيلة، بشرط مسايرتها مع أحكام الصندوق، وقد سمح الصندوق إمكانية زيادة أو نقص سعر الصرف الذي حددته الدولة لعملتها بحدود 1% عن سعر التعادل.

ولا يعني نظام استقرار سعر الصرف جمود سعر التعادل وعدم قابليته للتغيير، فقد اقر اتفاق بريتن وودز مبدأ تغيير سعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق وفقا لقواعد محددة.[2]

وتلخصت أهداف بريتن وودز في ثلاث نقاط أساسية:

- أن يضع مجموعة من القواعد التي ستحافظ على أسعار الصرف ثابتة في مواجهة التقلبات قصيرة الأجل.
- أن يضمن أن التغيرات في أسعار الصرف ستحدث فقط في مواجهة عجز أو فائض أساسي في ميزان المدفوعات.
- أن يضمن انه عندما تحدث مثل هذه التغيرات في أسعار الصرف فإنها تشمل سلسلة من التخفيضات التنافسية في قيم العملات.

مما يميز اتفاق بريتن وودز انه قام على أساس قوة الاقتصاد الأمريكي من خلال اتخاذ الدولار كقاعدة واستقر هذا النظام باستقرار الدولار الأمريكي خلال عقد الخمسينات، أما الاختبار الحقيقي لهذا النظام فكان خلال الستينات حين ظهرت دول كبيرة كدول أوروبا الغربية واليابان كعضوة في السوق الأوروبية المشتركة بمعدلات نمو معتبرة، مسجلة بذلك فوائض في موازين مدفوعاتها بالمقابل عجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن المضاربة ضد الدولار أدت إلى ارتفاع سعر الذهب نتيجة الطلب عليه، مما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية على لسان رئيسها "نيكسون" إلى إعلان وقف

[1]– عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي، مرجع سابق،ص 123.

[2]- علاء الدين عماري، اثر تقلبات أسعار لصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي،تبسة،2015–2016،ص 25.

تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971م وهو ما أدى بالعديد من الدول إلى تعويم عملتها، وبهذا انهار نظام بريتن وودز بعد استقرار دام ثلاثين سنة[1].

- **أنظمة الصرف بعد انهيار بريتن وودز:**

لما انهار نظام بريتن وودز تنوعت أنظمة الصرف وتلخصت فيما يلي:

1 **نظام سعر الصرف الثابت:** وفي ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى

- **عملة واحدة :** تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وتعمل الاقتصاديات إلى تثبيت عملتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير.
- **سلة من العملات:** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.
- **ضمن هوامش محددة:** سواء تعلق التحديد بعملة واحدة أو سلة من العملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.[2]

2 **نظام سعر الصرف المرن:** وينقسم إلى

- ✓ **أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة المحدودة:** تكون فيها عملية الربط بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى، بشرط أن يكون التذبذب في مجال محدد ومثال ذلك آلية النظام النقدي الأوروبي، الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال [– 2.25%، + 2.25%] مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.
- ✓ **أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية:** ينقسم هذا النوع بدوه إلى ثلاثة أنواع، حيث يتميز كل نوع من خلال تدخل السلطات وهذه الأنواع هي:

- **أنظمة السعر المعدلة بدلالة المؤشرات :** وفق هذا النوع، يجري تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة. واحد أهم المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي، الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها، لمراعاة اثر التضخم في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين[3].
- **أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار :** يتميز التعويم المدار بإمكانية تدخل السلطات النقدية لتغيير اتجاه العرض والطلب على العملات الأجنبية من اجل التأثير على العملة المحلية لتحقيق أهدافها

[1]– زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق،ص 84.

[2]- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 115.

[3]– عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وأثرها على الميزان التجاري– دراسة حالة الجزائر(1999–2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التجارة والمالية الدولية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015–2016،ص13.

الاقتصادية، من خلال بيع العملة الوطنية بهدف زيادة عرضها وتخفيض قيمتها من اجل تخفيض أسعار صادراتها، أو شراء العملة من اجل الطلب عليها وارتفاع قيمتها من اجل منع خروج رؤوس الأموال[1].

- **أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر** : يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق أي العرض والطلب من النقد الأجنبي، ويكون التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة وليس تحديد معين له.

لذلك فان الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه، تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها،ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف.

أ - **التعويم النظيف:** تظهر سياسة التعويم النظيف كنقيض تام لسياسة تثبيت سعر الصرف، ويعتبر التعويم نظيف إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من اجل مساندة عملتها الوطنية، أو تتخذ قرارات اقتصادية تتعلق بسعر صرف عملتها ولذلك فان الدولة تكون في غير حاجة للاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف[2].

ب - **التعويم غير النظيف:** يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا و شراء للعملات الأجنبية من اجل تجنب التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها[3].

ولفهم أكثر نظام سعر الصرف الثابت والمرن نعرض الجدول التالي نبين فيه مزايا وسلبيات كل نظام:

[1]- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، مصر، 2007، ص68.

[2]- مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ،القاهرة، مصر،1979،ص95.

[3]- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الأردن، 1999،ص 329.

جدول رقم(1.2): مقارنة بين سعر الصرف الثابت والمرن

	نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
الأسس	-يكون البنك المركزي مستعدا لتوفير النقد الأجنبي. - يتدخل البنك المركزي من حين لآخر في سوق النقد الأجنبي للإبقاء على سعر الصرف داخل الحدود المعلنة سلفا.	- لا يلتزم البنك المركزي بتوفير نقد أجنبي. - قد يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي لتسهيل العمليات أو في حالة التقلبات الكبيرة.
المزايا	-يوفر نظام سعر الصرف الثابت ثقة في عملة البلد، باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية. -يؤدي نظام سعر الصرف الثابت إلى نوع من الانضباط في السياسات الداخلية. -انخفاض أسعار الصرف.	-يوفر مرونة أكبر للسياسات، في مواجهة الصدمات. -يتيح مجالا محدودا للهجمات المضاربية -مرونة السياسات النقدية و الضريبية للبلدان. -عدم حاجة البنوك المركزية للاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملة الأجنبية. -في حالة حدوث الاختلالات في المدفوعات يمكن التعديل في سعر الصرف بدل تغيير العرض النقدي.
السلبيات	-تقييد حرية السياسات النقدية - تسهيل الهجمات المضاربية - ضرورة أن تكون الاحتياطات من العملة الأجنبية كبيرة. - إمكانية الحصول على أسعار صرف ذات مستويات متناقصة مع المعطيات الاقتصادية و ظهور السوق الموازية للصرف	- خطر التقلب الكبير لسعر الصرف الأمر الذي يكون له انعكاس سلبي على التجارة الدولية. - انخفاض الثقة في العملة.

الجدول السابق من إعداد الطالب بالاعتماد على:

– مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 1979، ص ص، 90–96.

– محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،الأردن، 1999،ص ص، 322–330.

ثانيا: النظريات المفسرة لسعر الصرف

1 **نظرية تعادل القوة الشرائية:** تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عملتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، حيث يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاستل في أوائل العشرينيات من القرن العشرين، وترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة[1].

تتلخص نظرية تعادل القوى الشرائية في شكلها المطلق في قانون السعر الوحيد الذي يفترض أن سعر سلعة قابلة للتبادل هو نفسه في مختلف الدول، أما حيثيات نظرية تعادل القوة الشرائية فهي تعتبر أن سعر الصرف التوازني يتحدد وفقا للنسبة بين المستوى العام للأسعار المحلية والمستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي كما يلي:

$S(o)$: سعر الصرف التوازني

P_n : المستوى العام للأسعار في البلد المعني (المحلي)

P_e : المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي

الانتقادات الموجه للنظرية وأهمها:

– أن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

– أن هذه النظرية تنطبق على الأمد الطويل أكثر منه الأمد القصير.

[1]- دوغة الحسين، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1970–2015)،مذكرة لنيل ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2016–2017،ص17.

– النظرية أهملت أو تجاهلت نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى، كما تتجاهل وجود اثر فعال للرسوم الجمركية على سعر الصرف، بما لها من تأثير في حجم الصادرات والواردات.

– أنها تهمل دور التقدم التكنولوجي والتغير في أذواق المستهلكين الأجانب على مستوى سعر صرف العملة من خلال التأثير على صادرات البلد.[1]

2 **نظرية تعادل أسعار الفائدة:** وترى هذه النظرية أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة ما مقارنة بالدول الأخرى يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لاستثمارها في هذه الدولة بهدف الحصول على أرباح ، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة وبالتالي ارتفاع قيمتها الخارجية.

وحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك التي يمكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال في الدول ذات معدلات فائدة اكبر من تلك السائدة في السوق المحلين لان الفارق في معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.[2]

إذن نظرية تعادل أسعار الفائدة تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية للفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي.

$$S^a = I - I^* \text{ مع } S^a = \frac{S - S_0}{S_0}$$

I : معدل الفائدة المحلي

I^* : معدل الفائدة السائد في البلد الأجنبي

S^a : الفرق المرتقب لسعر الصرف

S_0 : معدل الصرف العاجل

S : معدل الصرف الأجل

3 **نظرية كمية النقود:** تفسر هذه النظرية التغيرات في سعر الصرف بناء على كمية النقود، فزيادة الكتلة النقدية في بلد ما يؤدي إلى زيادة الأسعار في هذا البلد، وكنتيجة لذلك فان صادراته ستقل في مقابل ارتفاع في الواردات بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات فيه مقارنة بالبلاد الأخرى، مما يعني الزيادة في الطلب

[1]- عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 167.

[2]– علاء الدين عماري، اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مرجع سابق،ص 37.

على العملة الأجنبية، وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية ناي انخفاض سعر صرف العملة المحلية[1].

4 -**نظرية الأرصدة:** ترتكز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فان ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز، بمعنى عدم وجود رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة.

ويلزم للوصول بهذه النظرية إلى تحديد سليم لسعر الصرف أربعة خطوات هي[2]:

- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية في اقرب فترة ممكنة.
- تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات ، لإمكان تخطيط نتيجة ميزان العمليات الجارية المتوازن في حالة الاضطرابات الطارئة.
- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية التي تتطابق مع الهيكل المرغوب والمنتظم في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط.

5 - **نظرية كفاءة السوق[3]:** السوق الكفء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم، ....الخ وفي السوق الكفء:

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

وفي ظل كفاءة السوق يصبح :

[1]– سمية موري، أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية– حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2009–2010،ص37

[2]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق،ص ص، 123–124.

[3]– لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،لبنان، 2010،ص 19.

حيث : Ea هو سعر الصرف الآجل.

$E^*_{(t+1)}$: هو سعر الصرف المتوقع

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات كثيرة جدا، فسعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية وبدرجة اقل لغيرها، وعلى أساس هذا سيتم تقسيم هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وغير اقتصادية.

أولا: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

1. **كمية النقود:** إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار للسلع والخدمات، وبالتال ي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات لان سلع الدولة اقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، ويقابل ذلك زيادة في طلب عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية، مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.
2. **حالة ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان مدفوعات بلد ما فان ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز و بالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية والعكس في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات[1].
3. **تغير معدلات التضخم:** بافتراض ثبات العوامل الأخرى، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف، فعندما ترتفع قيمة عملة دولة ما بنسبة 10% في وقت يكون مستوى الأسعار لدى الدول الأخرى مستقر فالتضخم المحلي في الدولة يؤدي بالمستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية (العملات الأجنبية) وبهذا سيؤدي ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم إلى تقليل استيرادات الأجانب من سلعة هذه الدولة وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة، مما يعني أن لحالة التضخم اثر في تغيير سعر صرف العملات.[2]

[1]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع،الاردن،2006،،ص 20.

[2]– عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق،ص ص، 158–159.

4 -**الموازنة العامة:** تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى رفع أسعار الصرف المحلية.

5 -**أسعار الفائدة:** إن حركة رؤوس الأموال، والأرصدة المعدة للإقراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة، فان ارتفاع سعر الفائدة لعملة ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ويحدث العكس في حالة الانخفاض.

ثانيا: العوامل غير اقتصادية المؤثرة في أسعار الصرف

1 -**الاضطرابات والحروب:** تعد الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، وذلك بتأثيرها على أوضاع التجارة واقتصاد البلد بصورة عامة، وهذا ما يؤدي إلى فقدان الثقة في عملة البلد المعني، كذلك للأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف المتداول في الدول التي تجري فيها هذه الأحداث و التي تؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملات القيادية وخاصة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لهذه الدول[1].

2 -**الإشاعات والأخبار:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، لكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها وتكون الاستجابة لهذه التغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها، فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا وفي أخرى اقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.[2]

3 -**خبرة المتعاملين و أوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية على ضوء مهاراتهم وخبراتهم وقوتهم التفاوضية في التأثير على أسعار الصرف، بفضل أساليبهم المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة باستعمالهم الوسائل الفعالة والتي تؤثر بشكل مباشر.

[1]- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 159.

[2]- هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 22.

المبحث الثاني: سياسة تحرير سعر الصرف في التجارة الخارجية

منذ سبعينيات القرن الماضي وانهيار نظام بريتن وودز، بعدما أنهت الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد قابلية تحويل الدولار الأمريكي للذهب. تحولت العديد من الدول الصناعية الكبرى إلى اتخاذ قرار تعويم عملاتها الأمر الذي نتج عنه تعاظم المخاطرة في اتخاذ قرارات الاستثمار وإدارة المالية العامة، والاقتراض الخارجي، وإدارة احتياطات الصرف، ومن ثم تحولت العديد من الدول النامية هي الأخرى إلى نظام مرن لإدارة سعر الصرف، بحيث لا يتم ربط عملتها بعملة أخرى وما يترتب على ذلك من اختلالات هيكلية إذا ما ارتفعت قيمة تلك العملة لأي أسباب اقتصادية، وقد كان تحول الدول النامية لسعر الصرف المرن يعود إلى ارتفاع وتسارع معدلات التضخم في حقبة الثمانينات في كل من أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية وفي أوروبا ورغبة الدول النامية في عدم تدهور قدرتها التنافسية في الصادرات أرغمها على تخفيض قيمة عملاتها.

ويعتبر ارتفاع نسبة المخاطرة في المربوطة بعملات الدول الصناعية الكبرى هو الذي شجع البلدان النامية على قرار التحرير، حيث أن سعر الصرف المرن يقي من تقلبات عملات الدول الصناعية الكبرى.

في السنوات الأخيرة أكدت المؤسسات الدولية على أهمية تحرير سعر الصرف كسياسة مكملة لبرامج تحرير التجارة الخارجية، وأداة لتشجيع وترشيد الموارد ترشيد امثل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، ولغرض فهم الموضوع جيدا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية: المطلب الأول والثاني تطرقنا فيهما إلى ماهية سياسة سعر الصرف و تحرير سعر الصرف، أما المطلب الثالث فذكرنا فيه مشاكل وشروط نجاح سياسة تحرير سعر الصرف، أما المطلب الرابع فكان فيه تقييم لسياسات تحرير سعر الصرف في التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية سياسة سعر الصرف

تعد سياسة سعر الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من اجل إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من اختلال توازنه، فهي تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة على الأعوان الاقتصاديين.

أولا: تعريف سياسة سعر الصرف

يمكن تعريف سياسة سعر الصرف على أنها" هي جزء من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو، استقرار الأسعار، التوازن الخارجي".[1]

وتعرف أيضا على أنها " مجموع التوجيهات والتصرفات التي تبديها السلطات النقدية، والتي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف".[1]

[1]- شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر – نمذجة قياسية للدينار الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5،الجزائر،2011،ص 122.

تجدر الإشارة إلى أن سياسة سعر الصرف تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية، التي تؤثر على غيرها من السياسات فعلى سبيل المثال فان سياسة تخفيض سعر الصرف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية في الدول النامية مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وبهذا يتم اعتماد سياسة سعر الصرف بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية بغية تخفيف حدة التضخم و منع الكساد و المحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني.

ثانيا: أهداف سياسة سعر الصرف

إن سياسة سعر الصرف تسعى كغيرها من السياسات إلى تحقيق الأهداف التالية[2]:

- **مقاومة التضخم :** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد اثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم و تتضاعف أرباح المؤسسات مما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا ما يمكن المؤسسات من تحقيق عوائد إنتاجية وإنتاج سلع ذات جودة عالية ما يعني تحسن تنافسيتها.
- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي والذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) وهذا ما يعمل على توسعها، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها ويزيد عدد السلع التي يمكن تصديرها.
- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للأجور، في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العالمية في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها.
- **تحقيق التنمية الاقتصادية:** يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من اجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

ثالثا: أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي، واهم هذه الأدوات ما يلي:

- **تعديل سعر صرف العملة:** في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تلجا السلطات النقدية لتعديل توازن ميزان المدفوعات الى تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتة، أما

---

[1]– عبود عبد المجيد، اثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ، العدد4، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، ص 177.

[2]– بغداد بنين، سياسات سعر الصرف في ظل الأزمات المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 10، الجزء1، 2017،ص 78.

في حالة أسعار الصرف المعومة فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة، وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

والمخطط النظري للتعديل التلقائي في ميزان المدفوعات يوضح ذلك:

الشكل (1.2): التعديل التلقائي في ميزان المدفوعات

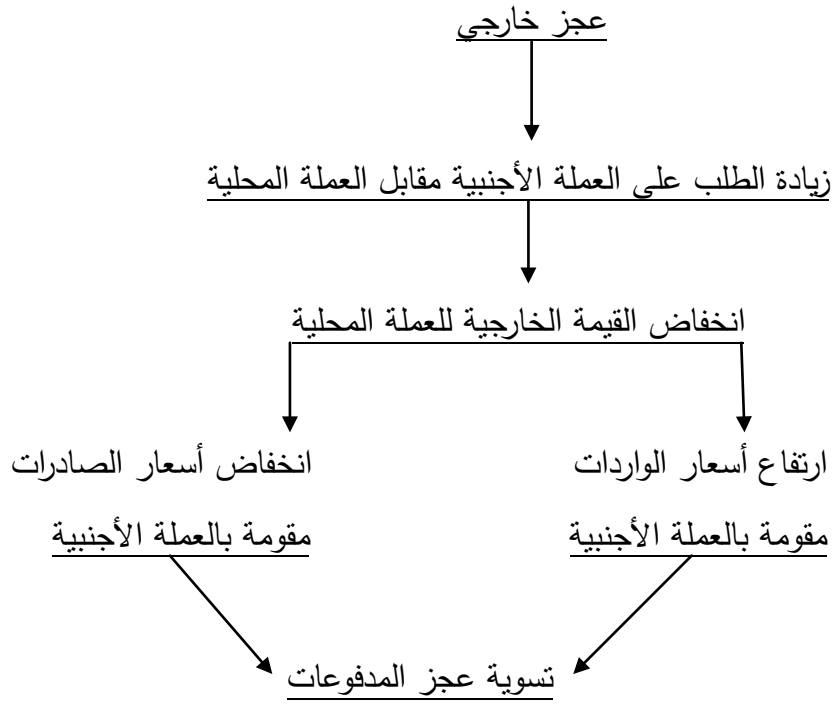

المصدر: Alain samuelson, Economie international contemporaine, office des Publication :universitaires, Algérie ; 1993, p:154 .

- **استخدام احتياطات الصرف:** في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجا السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية.

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.[1]

- **استخدام سعر الفائدة:** في حالة ما إذا كانت العملة ضعيفة، يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، ففي النظام النقدي الأوروبي مثلا اعتبر الفرنك الفرنسي

[1]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ص، 134-135.

اضعف من المارك الألماني، فعمد بنك فرنسا إلى اعتماد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية غير أن هذا الإجراء (التكلفة المرتفعة للقرض) هدد النمو الاقتصادي في فرنسا.[1]

- **مراقبة الصرف:** تقتضي هذه الأداة إخضاع مشتريات و مبيعات العملة الصعبة للرقابة عن طريق الترخيص، وتستخدم كذلك لمقاومة تهريب رؤوس الأموال للخارج.
- **إقامة سعر صرف متعدد:** تسعى السلطات النقدية من إتباع هذا النظام إلى محاولة تقليل حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم وسائلها اعتماد النظام الثنائي أو أكثر لسعر الصرف، بحيث يكون احدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الضرورية للواردات الأساسية أو القطاعات المرغوب في ترقيتها، أما القطاعات الأخرى من واردات غير أساسية وسلع محلية موجهة للتصدير فتخضع لسعر الصرف العادي[2].

رابعا: أنواع سياسات سعر الصرف

تسعى السلطات النقدية إلى التخفيض من قيمة عملتها أو الرفع منها لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترمي إليها مع توفر مجموعة من الشروط:

- **سياسة تخفيض قيمة العملة** [3]: هو لجوء السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة عملتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية ، بحيث تصبح تساوي عدد اقل مما كانت عليه من قبل. وعليه فهو قرار إداري تقوم به السلطات النقدية بغية الوصول إلى أهداف إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال الدور الذي يلعبه في تشجيع الصادرات و التقليص من حجم الواردات، ويرتبط التخفيض بأنظمة الصرف الثابتة عكس انخفاض قيمة العملة الذي تتحكم فيه قوى السوق من خلال العرض والطلب على العملة والذي يكون في نظام الصرف العائم، ولكي تتحقق أهداف التخفيض لابد من توفر مجموعة من الشروط:
  - وجود طلب خارجي على السلع والخدمات الوطنية.
  - وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي.
  - عدم قيام البلدان المنافسة بتخفيض قيمة عملاتها مما يعيق الأهداف المرجوة من العملية.
  - عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للبلد الذي يقوم بعملية التخفيض.
  - استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير.
- **سياسة الرفع من قيمة العملة:** تعتبر هذه العملية مقابلة لعملية التخفيض، حيث تهدف أساسا إلى تخفيض الفائض التجاري، فالفائض المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدفق السيولة والتي تعتبر

[1]- أمين صيد،سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات،مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013،ص 63.

[2]- لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مرجع سابق،ص ص، 126-127.

[3]- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 15.

من العوامل المؤدية للتضخم، إضافة لذلك فالخطورة تزداد عندما تقود المضاربة في أسواق الصرف إلى اجتذاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو البلدان ذات العملات التي تقيم على أنها دون قيمتها الحقيقية بانتظار رفع تلك القيمة لاحقا.

المطلب الثاني: مفهوم تحرير سعر الصرف

إن كلمة تحرير تعني التخلص من القيود التي تعرقل، ولذلك فتحرير سعر الصرف يعني تخليص عمليات صرف العملة من جميع القيود التي تعرقل العملية، والواقع تنقسم هذه القيود إلى القيود الخاصة بعمليات الحساب الجاري، والقيود الخاصة بعمليات رؤوس الأموال، والقيود حسب هوية حامل العملة (مقيم، وغير مقيم)، وهو ما يعرف بالحرية الداخلية وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أولا: حرية الصرف الداخلية

تعرف على أنها حرية المقيمين في اقتناء العملات أو الأصول المقومة بعملات أجنبية، وبالتالي حرية تحويل العملة المحلية إلى عملات أجنبية باستخدام سعر الصرف المعمول به.

وهناك درجات متفاوتة من حرية الصرف وذلك كما يلي:

- يمنع المقيمون من اقتناء الأصول و العملات الأجنبية، ويسمح لغير المقيمين اقتناء هذه الأصول والعملات.
- يسمح للعموم باقتناء وامتلاك أصول وعملات أجنبية، ولكن في نفس الوقت يمنع المصدرون من الاحتفاظ بعائداتهم من هذه العملات[1].

وهناك جملة من الأهداف التي يصبو إليها التحرير الداخلي لسعر الصرف نذكر منها:

1 -حث العموم من الناس إلى بيع أو تسليم ممتلكاته م من الأصول والعملات الأجنبية إلى النظام البنكي.

2 -إدماج القطاع غير الرسمي و سوق الصرف الموازي أو السوق السوداء ضمن القطاع الرسمي تفاديا لهروب رؤوس الأموال.

3 -القضاء على الاختلالات المترتبة على الرقابة المفروضة على الصرف(تكلفة الصفقات، تعدد سعر الصرف،...).

[1]- بليمان سعاد، إشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد ناشئ– دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007–2008،ص 59.

ثانيا: حرية الصرف الخاصة بعمليات الحساب الجاري.

وتعني هذه العملية حرية بيع وشراء الصرف، للقيام بدفوعات متعلقة بعمليات تصدير أو استيراد سلع وخدمات وهذه الحرية غير متسقة مع وجود قيود على التصدير والاستيراد ، كحصص الاستيراد و اذونات التصدير،...الخ ولحرية الصرف الخاصة بعمليات الحساب الجاري جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

1 -حرية الصرف في هذا المجال، تخول للمستهلكين إشباع رغباتهم من السلع غير المتواجدة في الأسواق المحلية، وللمنتجين اقتناء عناصر إنتاج حديثة و متنوعة.

2 -تسمح حرية الصرف هذه إلى تعريض المنتجين المحليين إلى المنافسة الخارجية،وتحثهم بالتالي على الإنتاج بكفاءة وتحسين استعمال الموارد، والحد من القوى الاحتكارية لبعض الصناعات المحلية.

ثالثا: حرية الصرف الخاصة بعمليات رؤوس الأموال.

و تعني حرية بيع وشراء العملات الأجنبية للقيام بعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر،والاستثمار في محفظة الأوراق المالية، وغيرها من العمليات التي يترتب عليها تحريك رؤوس الأموال بين الدول.

وحرية الصرف هذه تساعد على جذب المستثمرين الأجانب من خلال:

1 -تسهيل عمليات تحويل أرباح الشركات الأجنبية، إلى بلدانهم الأصلية وبالتالي تشجيع الاستثمار و تحقيق النمو الاقتصادي.

2 -السوق هنا تسمح بتحويل القدرة الشرائية بين الأشخاص من مختلف الجنسيات، وكذا تنويع الاستثمارات على المستوى الدولي.[1]

المطلب الثالث: مشاكل وشروط نجاح تحرير سعر الصرف

قد تصادف برامج الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدول الراغبة في تحرير سعر صرفها وكذا تجارتها الخارجية بعض المشاكل التي تحول دون تنفيذ هذه البرامج، كما أن لهذه البرامج الإصلاحية لسعر الصرف والتجارة الخارجية بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الدول الراغبة في تحرير سعر صرفها لنجاح العملية.

أولا: تأثيرات تحرير سعر الصرف الأجنبي و مشاكله.

فضلا عن التأثيرات الايجابية لتحرير سعر الصرف، هناك تأثيرات سلبية يمكن أن تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من بينها:

1 -فتح الأبواب أمام الاستيراد قد يترتب عليه ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات.

[1]- بليمان سعاد، إشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد ناشئ– دراسة حالة الجزائر،مرجع سابق، ص 60.

2 -تحرير الصرف يمكن أن ينتج عنه هروب رؤوس الأموال، كما حدث في بعض دول أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا.

3 -تحرير الصرف يعني تحركا اكبر للسلع والخدمات و رؤوس الأموال، وبالتالي احتمالات تعرض الاقتصاد إلى الصدمات الداخلية والخارجية.

4 -تحرير سعر الصرف يمكن أن يتسبب في عدم استقرار أسعار الصرف و أسعار الفائدة، وعائدات الدولة من العملات الأجنبية.

5 -يصبح تنفيذ السياسات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد الكلي أكثر صعوبة، مما يستوجب من السلطات الاقتصادية تدخلا سريعا لإصلاح ما يحدث من اختلالات وهزات للاقتصاد.[1]

ثانيا: شروط نجاح تحرير سعر الصرف

يوجد بعض الشروط التي يجب توفرها لضمان نجاح عملية تحرير سعر الصرف، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

1 -**استعمال سياسة صرف سليمة:** وهذا يعني تحقيق ما يلي:

- يجب أن يكون سعر الصرف الحقيق تنافسيا لتجنب التدهور في ميزان المدفوعات وهروب رؤوس الأموال.
- يجب أن يكون سعر الصرف متسقا مع ميزان المدفوعات، وإلا ترتب عليه تضخم وعجزن وبالتالي ضرر في الموازين الاقتصادية الداخلية.
- إذا تم تقييم سعر الصرف أعلى من قيمته، فسيكون من الصعب تحقيق توازن في الميزان التجاري.
- إذا تم تقييم سعر الصرف بأقل من قيمته، فستصبح الواردات مرتفعة الكلفة وستتدفق رؤوس الأموال بكثرة، مما قد يسبب ارتفاعا في معدلات التضخم، وربما تدهورا في ميزان المدفوعات[2].

2 -**حجم كافي من احتياطات العملات الأجنبية:** ويعني هذا توفر ما يلي:

- كميات كبيرة من العملات الأجنبية لمواجهة ما قد تتعرض له اقتصاديات الدول من صدمات غير متوقعة.
- الاحتياطات الأجنبية ضرورية للرفع من مصداقية برامج الإصلاح.
- في حالة ضعف الاحتياطات سيبدو الاقتصاد هشا، ويبعث بالإحساس بعدم الثقة لدى المتعاملين الاقتصاديين، وإذا استمر هذا الإحساس طويلا سيفشل برنامج تحرير سعر الصرف.

---

[1]- حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، مرجع سابق، ص ص، 9-10.

[2]- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي- دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في الاقتصاد القياسي المالي والبنكي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2013-2014،ص 78.

3 **استقرار الاقتصاد الكلي:** أسهمت حالة عدم الاستقرار الكلي في فشل الكثير من برامج التجارة الخارجية والصرف.

4 **توفير مناخ خالي من الاختلالات والتشوهات الاقتصادية:** نجاح جانب من جوانب الإصلاح، بما فيها تحرير سعر الصرف، يقتضي جهودا مكملة من جوانب أخرى، بحيث:

- يقتضي للمتعاملين الاقتصاديين القدرة والرغبة في الاستجابة للحوافز السعرية، أي أن يرفع المنتجون من العرض،ويخفض المستهلكون من الطلب اثر ارتفاع في السعر، وإذا لم يتم هذا، فان تحرير التجارة وتحرير سعر الصرف لن يحسن من كفاءة الإنتاج و الاستثمار[1].
- هناك أهمية خاصة للإصلاحات التي تهدف إلى تحسين هيكل الإنتاج من خلال إجراءات تنظيمية مثل: حقوق الملكية الفكرية، وقوانين الإفلاس وغيرها.

المطلب الرابع: تقييم سياسات سعر الصرف في التجارة الخارجية

يعتبر تصحيح اختلال أسعار الصرف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، و احد الشروط الأساسية لتحسين الأداء الاقتصادي وضمان الاستقرار الكلي له، فالاختلال يؤدي إلى تخفيض أداء الاقتصاد ويعمق التوزيع السيئ للموارد و يشجع هروب رأس المال، وبالتالي فان اختلال سعر الصرف الحقيقي اخذ اهتماما كبيرا في الأدبيات الاقتصادية.

أولا: العلاقة بين اختلال سعر الصرف ونمو التجارة الخارجية

يصف اختلال سعر الصرف الوضعية التي يكون فيها سعر الصرف في البلد المعني بعيدا عن المستوى الطويل الأجل القابل للاستدامة لمستوى سعر الصرف الحقيقي، وعليه فان أسعار الصرف تكون اقل قيمة أو أكثر قيمة عندما تكون منخفضة أو مرتفعة عن مستواها التوازني، وهذا الاختلال يؤثر على الأداء الاقتصادي عبر القنوات التالية:

- **التأثير سلبا على التنافسية** : عن طريق رفع أسعار الصادرات ، ويؤدي هذا إلى تدهور في الميزان التجاري و هدر للموارد الخارجية ، وقد يؤدي إلى انهيار أسعار الصرف عقب أزمة في ميزان المدفوعات.
- **التخصيص السيئ للموارد:** عن طريق إحداث هوة بين الأسعار المحلية و الدولية، مما يؤدي إلى خفض الاستثمار ورفع خسائر الإنتاج عن طريق انخفاض الفعالية.
- **التأثير السلبي على الأسواق المالية** : عن طريق رفع المخاطرة في هذه الأسواق و تشجيع المضاربة على العملة مما يزيد من خطر الأزمة المالية.[2]

ثانيا: الآثار الانكماشية لتخفيض سعر الصرف على التجارة الخارجية

---

[1]- حسان خضر، ، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، مرجع سابق، ص ص، 16-17.

[2]- عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، مجلة المعهد العربي للتخطيط، العدد 23،الكويت، ،2003،ص24.

إن الدراسة النظرية لتخفيض العملة تستنتج أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تنشيط الاقتصاد، فارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدي إلى رفع الطلب على السلع المحلية. بالرغم من اختلاف النماذج في توصيف الاقتصاد، فالمتعارف عليه أنها تنتهي إلى نتيجة واحدة وهي ارتفاع الدخل والأسعار، ولكن عندما تهمل النماذج ارتفاع الأسعار قد يؤدي ذلك إلى رفع الإنتاج وبالتالي التسبب في فائض عرض السلع المحلية، هذه الأفكار بقيت سائدة بالرغم من وجود العديد من الدراسات التطبيقية التي برهنت على أن تخفيض العملة يؤدي إلى خفض الطلب المحلي،ولكن هذه الدراسات تعطي مجالا بسيطا لدور أسعار الصرف في الاقتصاد،إن هذه الدراسات تم تلخيصها في دراسة مسحية استنتجت إلى أن التخفيض يؤدي إلى زيادة الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة، ويؤدي إلى رفع الأسعار إذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل تام.[1]

ثالثا: قياس اختلال سعر الصرف

ركزت الدراسات في هذا المجال على ثلاثة مقاييس أساسية لحساب الاختلال وهي الاعتماد على نظرية القوة الشرائية المتكافئة، نماذج تعتمد على سعر الصرف الرسمي، وطرق تعتمد على سعر الصرف في السوق الموازي، ويعرف الاختلال في سعر الصرف كالتالي:

حيث :

E^* : سعر الصرف التوازني

E : سعر الصرف الحقيقي

ويعرف سعر الصرف التوازني على انه سعر الصرف المتسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني E^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو وبمعدل طبيعي.

المبحث الثالث: الاعتبارات الزمنية لتحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف

إن موضوع الإصلاح التجاري، وخاصة تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية، في معظم الأحيان تطرح فيه مسألة الوقت المناسب لتنفيذ هذه البرامج وسرعة تنفيذها، بالإضافة إلى تتبع مراحل التنفيذ، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: التوقيت والتتابع في تحرير التجارة الخارجية

عندما يتم إعداد برامج لتحرير التجارة الخارجية عادة ما تثار عدة أسئلة لعل أهمها، هل الإصلاح يطال كل القطاعات أم يختص بقطاع واحد؟ وهل الإصلاح يسعى إلى تعديل السياسة القائمة فقط؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتوقف على القرار السياسي بين الحكومات والسياسات المالية والنقدية الدولية.

وهنا تختلف وجهات النظر، بحيث تؤكد النظرية الاقتصادية انه في ظل غياب التشوهات و مع وجود حركة كاملة لعوامل الإنتاج فان التحرك نحو الإصلاح يجب أن يكون سريعا، كما تقرر النظرية الاقتصادية أيضا انه

[1]- حكيمة سبع، آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، مرجع سابق، ص ص ، 37-38.

حتى مع وجود اختلال، فان الإصلاح يكون غامضا لو أن بعض العوامل تكون هي المحددة لعمليات الإصلاح مثل (تعارض المصالح مع أولئك الذين يعارضون الإصلاح).[1]

إن التطبيق العملي يوضح أن التدرج في عملية الإصلاح يثير مشكلة عدم تحقيق النتائج كاملة، بحيث تكون الخسارة مركزة و منافع التحرير مشتتة.

أما فيما يخص التتابع فان التجارب العملية تؤكد على ضرورة تحرير رأس المال داخليا من كل القيود قبل تحرير حساب رأس المال حتى لا يحدث هروب كبير لرأس المال، مع تفضيل تحرير كل من حساب رأس المال والحساب التجاري معا. كذلك يتطلب لإنجاح سياسة الإصلاح التجاري، التحكم في عجز الميزانية العامة قبل تحرير سوق رأس المال المحلي، أما فيما يخص العلاقة بين الإصلاح التجاري و سعر الصرف الحقيقي فتشير الوقائع إلى أهمية تحرير الحساب التجاري أولا على أن يكون انفتاح حساب رأس المال ببطء تجنبا لارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

إن وضعية ميزان المدفوعات في الأجل الطويل تعتبر مؤشرا على مدى نجاعة سياسة الإصلاح الخاصة بالتجارة الخارجية، فإذا كان فيه عجز أو فائض تطلب إجراءات للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإذا كان متوازنا تطلب إجراءات للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي، لكن هل يجب أن برنامج الاستقرار متزامن مع سياسة الإصلاح التجاري أم يكون قبل عملية تحرير التجارة الخارجية؟

إن المنطق يحتم على الدولة أن تحقق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، لان ذلك سوف يشجع عملية الإصلاح، وفي الحالة العكسية قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع الواردات و ندرة في السيولة الدولية مع احتمال زيادة معدلات التضخم.

كما أن نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية تتطلب إصلاح نظام الضرائب، وذلك في إطار السعي إلى بلوغ الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، بالقضاء على عجز الموازنة و توظيف الأدوات المالية للدولة في الأسواق المحلية.

المطلب الثاني: التوقيت والتتابع في تحرير سعر الصرف

لإعداد برامج تحرير سعر الصرف لابد من الإجابة عن بعض الأسئلة الجوهرية لإنجاح هذه البرامج، ومن بين أهم هذه الأسئلة:

ماهر الوقت المناسب لتحرير سعر الصرف؟ هل ينبغي أن يكون تحرير سعر الصرف تدريجيا أم دفعة واحدة؟ من يسبق أولا تحرير سعر الصرف الخاص بعمليات الحساب الجاري أم تحرير سعر الصرف الخاص بعمليات رأس المال؟

إن البلاد التي يتميز جهازها الإنتاجي بمرونة عالية، هناك علاقة ارتباط قوية بين تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف.[1]

[1]– بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع إشارة لحالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006–2007،ص 104.

إن برنامج الإصلاح التجاري لابد أن يتضمن إصلاحا في سياسة سعر الصرف، وان الحكم على هذا الإصلاح صعب في الأجل القصير، خاصة وان الصناعة التصديرية تكون بحاجة للمزيد من الوقت للاستجابة لتغيرات سعر الصرف، من اجل رسم استراتيجياتها المستقبلية في الأسواق الدولية.

من هذا المنطلق ولكي تكون سياسة الإصلاح التجاري ناجحة يجب أولا أن يسبقها تخفيض في سعر الصرف الحقيقي، أو على الأقل أن يقترن بها، إذا لم تكن هناك تشوهات كبيرة في الاقتصاد، وبصورة عامة فان التخفيض الحقيقي لقيمة العملة الوطنية قبل تحرير كل من حساب رأس المال والحساب الجاري هو شرط ضروري لنجاح إصلاح سياسة التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: السرعة الملائمة لإصلاح سياسة التجارة الخارجية وسعر الصرف

تثار في هذا الصدد مسالة إزالة التشوهات التي تصيب مختلف الأسواق، والطريقة المتبعة في ذلك، فهل يتم القضاء على هذه التشوهات بطريقة شاملة؟ أم عبر مراحل؟

وعند معرفة ذلك يمكن تحديد السرعة الملائمة لإصلاح سياسة التجارة الخارجية وسعر الصرف، مع الإشارة إلى أن هناك ثلاث محددات ضبط السرعة الملائمة لهذه الإصلاحات وهي كالأتي:

1 **الإيرادات الحكومية:** يمكن تعريف الإيرادات الحكومية على أنها المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة أو الهيئات العامة للدولة من مصادر مختلفة وتخصص لتغطية النفقات العامة، فالإيرادات العامة هي عبارة عن الموارد المالية للدولة.[2]

وتمثل الإيرادات الضريبية من التجارة الخارجية في العديد من الدول النامية نسبة مرتفعة من إيرادات الميزانية، وبالتالي تكون سرعة التحرير متوقفة على الآثار التي يحدثها إصلاح التجارة الخارجية على الميزانية.

2 **المصداقية:** إن وضوح واستقرار المستقبل يمثل عنصرا أساسيا في مصداقية الإصلاحات التجارية كما إن عدم التأكد من المستقبل يجعل حوافز الإصلاح ضعيفة، ولتدعيم المصداقية في إجراءات الإصلاح التجاري يتطلب من السلطات أن تختار التوقيت والتتابع اللذان يقويان فرص نجاح هذا الإصلاح.

يرى بعض المختصين أن الإصلاحات التجارية الشاملة وعلى نطاق واسع ودفعة واحدة قد يهز من مصداقية الإصلاحات ويجعلها غير ذات شان، فتزامن الإصلاحات مع إصلاح النظام الضريبي و سوق العمل وسوق رأس المال قد يضعف المصداقية فيها[3].

إن غياب الفساد والرشوة وانتشار الشفافية في الإجراءات و وجود دولة قوية مستقرة في الأجل الطويل يعطي الإصلاحات التجارية مصداقية اكبر.

3 **تكاليف الإصلاحات التجارية:** إن الانتقال من الحماية إلى الحرية التجارية يجعل الصناعة المحلية تواجه منافسة أجنبية قوية، غير متكافئة، خاصة في الأجل القصير، أما فيما يخص اثر الإصلاحات

---

[1]- بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع إشارة لحالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص، 104-105.

[2]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 130 .

[3]- حسان خضر ،برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، مرجع سابق، ص ص ،16-17.

على المعيشة، فلا يوجد ترابط يؤكد العلاقة في الأجل القصير بين سياسة إصلاح التجارة الخارجية وانعكاس ذلك على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع في الأجل القصير.

هذا لا يعني أن مستوى المعيشة سوف يتحسن في ظل غياب الإصلاحات، بشرط أن لا يؤدي هذا الانفتاح إلى زيادة درجة الفقر و هو ما يتطلب تدخل الدولة لتفادي الاضطرابات الاجتماعية (حماية مستوى المعيشة في الأجل القصير من خلال دعم السلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع ودعم أسعار الطاقة).

بحيث لا يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات الاستثمار و زيادة معدلات البطالة، وان كانت الإصلاحات في بدايتها تتطلب ضغط الاستهلاك لتفادي الآثار السلبية في الأجل المتوسط.[1]

أما فيما يخص المكاسب، فان عملية التحرير لا تعني أنها خالية من التشوهات و الهزات، فالمهم أن يقترن ذلك بارتفاع حجم الصادرات لتغطية الواردات، وانعكاس ذلك على استقرار قيمة العملة، بالإضافة إلى إمكانية استيراد التكنولوجيا المتطورة، بما ينعكس على القدرة التنافسية للمؤسسات الإنتاجية المحلية اكبر من تلك التي كانت سائدة في ظل الحماية، و بالإضافة إلى توافر المنتجات و بأسعار منخفضة، وهو ما يسمح برفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع[2].

[1]- باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي– دراسة حالة الجزائر،مرجع سابق،ص 81.

[2]– بيبي يوسف، السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع إشارة لحالة الجزائر، مرجع سابق، ص ص، 106–107.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تربط الاقتصاد المحلي بباقي اقتصاديات العالم، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي المعيار المناسب لمعرفة مدى تنافسية منتجات البلد في الأسواق الخارجية، وبالتالي صادراته ووارداته.

وقد عرف سعر الصرف عدة أنظمة عبر التاريخ، بدأت بقاعدة الذهب وانتهت بقاعدة تعويم سعر الصرف حاليا والذي اتبعته العديد من الدول بعد تخليها على نظام الرقابة على الصرف والتثبيت.

كما يعتبر سعر صرف عملة بلد ما المرآة العاكسة لاقتصاد ذلك البلد، وفي هذا الصدد قامت العديد من النظريات التي حاولت تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان، وكل منها لها منطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

ويتأثر سعر الصرف بمجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، الاقتصادية منها مثل (كمية النقود، حالة ميزان المدفوعات، تغير معدلات التضخم)،وغير الاقتصادية مثل(الاضطرابات والحروب، الإشاعات والأخبار)، وسياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية لا تقل أهمية عن باقي السياسات الاقتصادية الأخرى واهم سياسات سعر الصرف هي سياسة تخفيض قيمة العملة أو الرفع منها، لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التي تصبو إليها السياسة الاقتصادية.

من خلال المعطيات الاقتصادية لتقييم سياسات أسعار الصرف في التجارة الخارجية، وكذلك من خلال طرح الاعتبارات الزمنية لتحرير التجارة الخارجية و تحرير سعر الصرف من خلال التوقيت والتتابع في تحريرهما اتضح انه توجد علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية وتحرير سعر الصرف، بحيث انه ولكي تكون سياسة الإصلاح التجاري ناجحة، يجب أولا أن يسبقها تخفيض سعر الصرف الحقيقي، أو على الأقل أن يقترن معها إذا لم تكن هناك تشوهات كبيرة في الاقتصاد، وبصورة عامة فان التخفيض الحقيقي لقيمة العملة الوطنية قبل تحرير كل من حساب رأس المال و الحساب الجاري هو شرط ضروري لنجاح تحرير التجارة الخارجية و إصلاحها، ولكن هل ينطبق هذا الطرح على الاقتصاد الجزائري؟

الفصـل الثالث

مسار حياة التحرير لسعر الصرف
و التجارة الخارجية للجزائر

تمهيد:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها، وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح بعث النمو الاقتصادي، وهذا بالاعتماد على الآليات والأدوات الفعالة و المناسبة التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة. إذن فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي.
بعد الموجة العارمة من الانفتاح التجاري التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة، أصبحت سياسة سعر الصرف من السياسات الهامة في صنع السياسات الاقتصادية، بحيث تستخدمها الدول المتقدمة من خلال إتباع نظام الصرف المرن لمواجهة الصدمات الاقتصادية المحتملة، بينما الدول النامية تضعها ضمن برامج الإصلاح والتكييف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات المالية والنقدية، لاستعادة التوازنات المالية لهذه الدول.
في هذا الإطار قامت الجزائر بإرساء عدة تغييرات على مستوى هياكلها الإستراتيجية وخاصة الاقتصادية منها سعيا منها لتحرير تجارتها الخارجية والرفع من قدرتها التنافسية من اجل مواجهة منافسيها الحاليين والمحتملين. وبهذا يعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا، لاقتصاد في طور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، من خلال إدراج جملة من الإصلاحات على سياساتها الاقتصادية والتجارية، وقد لعبت سياسة تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية دورا هاما في هذه الإصلاحات، و ذلك بتحرير الدينار الجزائري من القيود الإدارية واعتماد سياسة تخفيض العملة لاستعادة التوازن الخارجي، وتحرير التجارة الخارجية من كافة القيود والرسوم الجمركية، في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على المحروقات في صادراته.
انطلاقا مما سبق سيكون هذا الفصل هو عبارة عن دراسة لحالة الجزائر من خلال التطرق إلى ما يلي:
المبحث الأول: تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.
المبحث الثاني: تحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

المبحث الأول: تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

لقد خصت الدولة الجزائرية قطاع التجارة الخارجية بعناية فائقة باعتباره احد الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني، في محاولة منها للنهوض به. ففي مرحلة أولى خصته بنظام يضمن الرقابة على كافة المبادلات التجارية، وفي مرحلة ثانية واستكمالا للنهج الاشتراكي المتبع بسطت الدولة سيطرتها التامة على هذا القطاع عن طريق فرض الاحتكار عليه، إلا انه ومع مرور الزمن والاقتناع بمحدودية هذا النظام و تسارع التطورات في السياسات التجارية الدولية، وبروز العديد من المعوقات أمام التطور والتنمية الاقتصادية و التعرض للعديد من الصدمات الاقتصادية و بخاصة في حالة الهبوط الحاد لأسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي استدعى إتباع أسلوب مغاير تماما للأسلوب المتبع، و من هنا بدأت بوادر تحرير التجارة الخارجية تلوح في الأفق.

المطلب الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي انتهجت سياسة حمائية بعد الاستقلال بهدف بناء قاعدة صناعية و زيادة الاستثمار والتقليل من البطالة، فقامت الجزائر بمراقبة ثم احتكار التجارة الخارجية، من اجل حماية المنتوج الوطني والتحكم في الواردات و الصادرات حسب إستراتيجية التنمية المتبعة، ولكن الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري بداية الثمانينات، اجبرها على إجراء إصلاحات في سياسة تجارتها الخارجية و تحريرها.

أولا: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1963-1970)

تعتبر كأول مرحلة لتدخل الدولة في التجارة الخارجية، خاصة من جانب الواردات، واتخذت في ذلك إجراءات تمثلت في[1]:

- مراقبة الصرف
- التعريفة الجمركية
- نظام الحصص

كل ذلك من اجل حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتحديد حجم الواردات من اجل الاقتصاد في العملات الصعبة ووضع تعريفة جمركية تشجع استيراد السلع التجهيزية وتحد من استيراد السلع التي لا تلزم عملية التنمية.

ثانيا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971-1988)

بدا هذا النظام في السبعينات حيث كان احتكار التجارة الخارجية بصفة شبه تامة لمؤسسات تابعة للدولة، أين استخدمت هذه الأخيرة مجموعة من الوسائل تمثلت في:

- منح حق الاحتكار للمؤسسات العمومية.

[1]- عجة الجيلاني، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، 2007،ص ص، 20-35

- منح حق الرخص الإجمالية للاستيراد للمؤسسات العمومية (والتي تم استبدالها فيما بعد بميزانية العملة الصعبة).

والهدف من ذلك هو التحكم أكثر في التدفقات التجارية وجعلها تساير سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة.

ثالثا: مرحلة التحرير الأولي، تحرير مقيد (1990-1991)

شهدت التجارة الخارجية أولى المحاولات لتحريرها في قانون النقد والقرض (14 أفريل 1990) و في 1991 تم إصدار تشريع خفض من احتكار الدولة للتجارة الخارجية بفتح مجال التدخل في عمليات الاستيراد والتصدير لتجار الجملة و الوكلاء المعتمدين لدى البنك المركزي، لكن مع تقييد الاستيراد في المنتجات ذات الاستهلاك الواسع واقتصار المعاملات على الحسابات بالعملة الصعبة للمتعاملين الخواص المرخص لهم.

رابعا: مرحلة العودة إلى التقييد (1992-1993)

عرفت هذه المرحلة الصعبة ندرة في الموارد بالعملة الأجنبية،واثر ذلك كثيرا على تحرير التجارة الخارجية، مما دفع السلطات بتشديد القيود على النقد الأجنبي و توسيع نطاق حظر الواردات، وتم إنشاء لجنة مخصصة لمتابعة عمليات التجارة الخارجية أين ميزت بين السلع الإستراتيجية " سلع ذات أولوية " و من بينها المواد الغذائية الأساسية و الأدوية ومواد البناء، واللوازم المدرسية،...الخ، السلع المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار" سلع ذات أولوية ثانية "، والسلع الممنوعة من الاستيراد " سلع محظورة " و تشمل أساسا السلع الاستهلاكية الكمالية.[1]

خامسا: التحرير الكلي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة (1994-1998)

تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في أربع عوامل أساسية هي المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم والإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

فيما يخص التجارة الخارجية فقد تم إلغاء القيود المتعلقة بالاستيراد في افريل 1994، وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة،وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين، ومنه السماح باستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي و الاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45 % ،وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط (المواد الممنوعة لأغراض صحية و اجتماعية، المواد الممنوعة بشكل مؤقت، والمواد الاستهلاكية التي تتلقى دعما من الدولة)، والتي تم

[1]- اقاسم قادة،كبير سمية، تقييم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4،الجزائر 2013،ص 11.

إلغاؤها في منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فان قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية.[1]

سادسا: التجارة الخارجية الجزائرية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)

بعد برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، واحتياطي الصرف ومعدلات التضخم و حجم المديونية، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) ، تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر ب 524.6 مليار دينار جزائري، اي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي على مدى أربع سنوات مقسمة على عدة قطاعات على التوالي[2]:

- 2001: 205 مليار دينار جزائري.
- 2002: 185.9 مليار دينار جزائري.
- 2003: 113.2 مليار دينار جزائري.
- 2004: 20.5 مليار دينار جزائري.

يهدف هذا البرنامج بصفة عامة إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة، والموفرة للشغل، إضافة إلى انه يدعم الخدمات العمومية و المنشات القاعدية، ويحقق التنمية المحلية و البشرية، حيث يصبح الحديث عن التنمية المستدامة ممكنا.

وبعدها سعت الحكومة لتطبيق برنامج تكميلي ثاني غطى الفترة (2005-2009) لدعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ 4200 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوات ابتداء من 2005 إلى 2009 موزع على قطاعات متعددة.

و الملاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 و هذا راجع إلى أزمة الغذاء العالمية و الارتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130%، الذرة 31% الصويا 87%، الأرز 74%، مع ارتفاع أسعار اللحوم والدجاج والبيض و مشتقات الحليب، وحتى يوليو 2008 ارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة 181%.

[1]- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية،مجلة الباحث،عدد 11 ، جامعة سعد دحلب البليدة،2012،ص 113.

[2]- yousef benhafsi :" l'Algérie une développement pas comme les autres" .Edition Houma .Alger.2008.page 227

سابعا: التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2009-2016)

الملاحظ انه خلال هذه الفترة الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت أعلى قيمة لها سنتي 2015 و 2016، و يمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى [1]:

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من اكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب.
- الزيادات في أجور العمال و الموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا.
- زيادة الطلب نتيجة زيادة السكان وضعف القطاع الفلاحي وعجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، وكما تمثل السلع التجهيزية نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات، وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة.

وعقب انهيار أسعار البترول نهاية السداسي الأخير سنة 2014 لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في:

- سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي و العملة الأوروبية الموحدة- الاورو- حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105.84 للدولار و إلى 117.48 مقابل الاورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79.6 للدولار في السداسي الأول لسنة 2014، كبح ارتفاع فاتورة الواردات.
- تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد.
- إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط.

و الملاحظ في سنتي 2015 و 2016 أن نسبة تغطية الصادرات للواردات اقل من 100% وهذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كليا، بسبب انخفاض أسعار النفط و التي أفرزت اختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات، وهذا بالرغم من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية .

المطلب الثاني: أسباب تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

ان حرية التجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر، وإنما فرضها التحول نحو اقتصاد السوق، وبما أن سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع،حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات من مواد غذائية وأولية ومستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير، فالانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد المبادرة ليس بالمهمة السهلة.

أولا: الأسباب الخارجية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

من بين الأسباب الخارجية التي ساهمت في تحرير التجارة الخارجية ما يلي:

[1]- مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائرعلى ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول: البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري،جامعة جيجل، 25 افريل 2016،ص ص، 6-7.

- **التحولات الاقتصادية العالمية:** إن النمو الهائل للاقتصاديات الغربية منذ الحرب العالمية الثانية، كانت ناجمة عن حتميات إعادة البناء و الإمكانيات الهامة لتطوير الاستهلاك الداخلي و وجود أسواق خارجية معتبرة، ناتجة عن هيمنة ذات طابع استعماري بشكله القديم و الجديد، وعن سوء تقييم أسعار المواد الأولية وتنظيم التحويل الواسع لمواد دول العالم الثالث عن طريق الشركات متعددة الجنسيات.[1]
- **انهيار الاتحاد السوفياتي:** إن انهيار الاتحاد السوفياتي 1989، وتوحيد الالمانيتين قد احدث صدمة شاملة على المنظومة السياسية العالمية تبعتها ارتدادات عكسية على المنظومة الاقتصادية، إذ فرض هذا التغيير على العديد من الدول بما فيها الجزائر إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية، إضافة إلى رفع الدول المصنعة لأسعار منتجاتها المصدرة إلى الدول النامية.
- **الأزمة البترولية لسنة 1986:** إن اعتماد الجزائر على مواد المحروقات بنسبة تفوق 95% من إيرادات الصادرات و 60% من إيرادات الميزانية، احدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث وصل هذا الانخفاض إلى 5 دولار سنة 1986 بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985 فوقع الاقتصاد الجزائري في أزمة.[2]
- **تزايد عدد التجارب الناجحة فيما يخص تحرير التجارة الخارجية:** حيث أفضت جميع الدراسات بوجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي،وان الدول التي ركزت على الانفتاح التجاري وتشجيع الصادرات، قد حققت نموا اكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات المبنية على حماية الصناعات المحلية،وكمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا.

ثانيا: الأسباب الداخلية لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

- **تفاقم أزمة المديونية:** الجزائر وعلى غرار معظم دول العالم الثالث عانت من معضلة المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني، ويعود سبب هذه المشكلة إلى السياسات المنتهجة بعد الاستقلال:
  1 -فقد وضعت مخططات تنموية قائمة أساسا على الصناعات الثقيلة، حيث إن هذه الأخيرة تتطلب مبالغ باهظة لتجسيدها وبالنظر إلى كون الجزائر حديثة الاستقلال، لجأت إلى الاستدانة لتمويل هذه المشاريع.
  2 -ارتفاع معدلات الفائدة، أو ما يعرف بتطور خدمة الدين الخارجي، فكما هو معلوم عند الاقتراض تلتزم الدولة المدينة إزاء هذه الدول و الهيئات الدائنة بتسوية هذه القروض، ولقد استنزفت معدلات خدمة الديون المتصاعدة الجزء الأكبر من احتياطات الجزائر من الذهب والعملات الأجنبية[3].
- **عجز الميزان التجاري:** يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات ، و يعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات

[1]– مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مجلة دفاتر بواداكس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد رقم 07، مارس 2017،ص ص،138–139.

[2]- مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مرجع سابق، ص 139.

[3]– باريك مراد،التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي– دراسة حالة الجزائر،مرجع سابق،ص 83.

من جهة والى زيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية[1]. و بذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة، فنجد انه منذ سنة 1967 كان الميزان التجاري في عجز دائم لكنه عرف تغيرات في سنة 1979 حيث سجل فائضا خلال سنوات متتالية إلى غاية 1985 السنة التي عاود فيها العجز[2].

- **التضخم:** إن عدم نجاح السياسات الاقتصادية المنتهجة و الاختلالات التي سادت طرق التسيير، أدت إلى ظهور مشكلة التوازنات المالية الداخلية، و يتجلى هذا في التضخم حيث أصبح العرض لا يستطيع مواكبة الطلبات التي كانت في السوق.

إن فشل نموذج التنمية التي اتبعتها الجزائر عقب حصولها على استقلالها، باعتبار أن الإستراتيجية التنموية المعتمدة لم توفر شروطا موضوعية تتلاءم وخصوصيات اقتصادياتها، واعتمادها على الإيديولوجية أكثر منه على الواقعية، جعل من السياسة المنتهجة غير نافعة، وبالتالي أضحى التغير يفرض نفسه و تحرير الاقتصاد الوطني و فروعه الهامة كقطاع التجارة الخارجية ضرورة ملحة لا يمكن التغاضي عنها.[3]

- **متطلبات الوضع الاقتصادي الجديد:** لقد أدى انخفاض سعر البترول مع تراجع قيمة الدولار وتقلص حجم القروض الممنوحة للجزائر على المدى المتوسط إلى نقص الاحتياطي من العملة الصعبة لتمويل مخططات التنمية، ضف إلى ذلك التسيير الإداري البيروقراطي الذي أدى بالدولة إلى نتائج وخيمة وانسداد كبير على مستوى كل القطاعات، فأصبح إحداث تصحيح هيكلي للاقتصاد الوطني لا مفر منه، بالإضافة إلى المتطلبات الدولية بحيث أصبح هناك نظرة جديدة للاقتصاد الدولي، هي في طريق التشكل في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد،وطهور المنظمة العالمية للتجارة التي تشجع تحرير التجارة الخارجية و تفضل اقتصاد السوق، لهذا الغرض ليس من المنطقي على الجزائر غض النظر عن هذه التغيرات و التطورات على المستوى الدولي، التي أصبحت حقيقة لا مفر منها لأنها أصبحت مقيدة بالتزامات اتجاه الهيئات الدولية المالية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي)، لهذا السبب أصبح لزاما الخضوع لشروط هذه المؤسسات التي تفرض تنفيذ إصلاحات عميقة و تحرير تام للتجارة الخارجية.[4]

المطلب الثالث: أهداف تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

لقد شهد الاقتصاد الوطني الجزائري و قطاع التجارة الخارجية بوجه الخصوص ظرفا استثنائيا تميز بانحصار منقطع النظير للقيد الخارجي، فتدهور في ميزان المدفوعات، والتفاقم الخطير للمديونية الخارجية للبلاد.

---

[1]– عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائرحصيلة وآفاق 2000/1999، مجلة الفا ديزاين باريس، فرنسا، فيفري 2004،ص04.

[2]– مصراوي منيرة، يوسفي رشيد، نفس المرجع،ص 140.

[3]- بن طيب زهية، تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون،كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2008/2007،ص 43.

[4]– زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005،ص 163.

و هذا ما يؤكد الارتباط الوثيق بين وضعية التجارة الخارجية خاصة والاقتصاد الوطني عامة و أسعار النفط العالمية، فكل مرة تنخفض فيها أسعار النفط تجد الجزائر نفسها تتخبط في جملة من المشاكل الاقتصادية، ومن هنا أصبح من الضروري التفكير وبجدية في الإعداد لمرحلة ما بعد البترول.

أولا: الإعداد لمرحلة ما بعد البترول

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني، حيث يمثل ما نسبته 98% من مجموع الصادرات وبالتالي فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة و التجارة الخارجية، إذ يعد فرع حيوي في المبادلات التجارية الخارجية، ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره، ومع تدهور سوق المحروقات وانعكاساته السلبية على اقتصاديات البلاد أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في التأثير على السياسة الاقتصادية للبلاد. [1] وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل وذلك من خلال تشجيع الصناعة المحلية ، وكذا القطاع الزراعي و السياحي وهما أهم قطاعين يمكن التعويل عليهما للخروج من تبعية الاقتصاد لتغيرات أسعار النفط.

ثانيا: التحكم في التضخم

وذلك عن طريق امتصاص فائض المعروض النقدي، عبر السياسة النقدية و الائتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء المحافظة على استقرار مستويات الأسعار، ويكون امتصاص فائض العرض بتوجيه وسائل السياسة المالية نحو تخفيض الإنفاق العام و ترشيده و زيادة حصيلة الدولة من الضرائب و تعبئة اكبر قدر من المدخرات بغية القضاء التدريجي على عجز الموازنة العامة، وبدلا من الاعتماد على التوسع في إصدار نقود جديدة، كما يتكامل مع وسائل السياسة النقدية و المالية الهادفة لامتصاص الفائض النقدي و الانفاقي، وبالتالي يكون على الجزائر توسيع طاقاتها الإنتاجية و تنويعها لتصحيح الاختلالات و العقبات السابقة و تجاوزها باستخدام واستغلال كل الطاقات المتاحة في هياكلها الإنتاجية.

نتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من اجل تدعيم القدرات التصديرية مع التقليل من التبعية، فاتجهت الجهود الأولى للإصلاح إلى الميدان الاقتصادي عامة بغرض التخفيف من حدة الأزمة و الرفع من النمو الاقتصادي تمهيدا للخروج من الأزمة ، وقد تجسدت هذه الجهود في برامج إعادة الهيكلة[2].

جدول رقم (1.3) : تطور معدل التضخم في الجزائر (2007-2017)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	3.6	4.9	5.7	5.5	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6

[1]- باريك مراد، التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي، مرجع سابق، ص 84.

[2]- بن طيب زهير ، مرجع سابق،ص 49.

Source : International Monetary Fund . World Economic Outlook.2017.cite web : http://www.imf.org/en/Countries/DZA

و الملاحظ من خلال هذا الجدول ان الفترات التي تنخفض فيها معدلات التضخم في الجزائر لا تدوم طويلا فتعاود للارتفاع ، لذا كان لزاما على الجزائر البحث عن ميكانيزمات وإصلاحات للتحكم في معدلات التضخم وهي من الأهداف التي سعت إليها الدولة الجزائرية من خلال تحرير تجارتها الخارجية، والاعتماد على المداخيل من الجباية من التجارة الخارجية أو الأرباح المتحققة من العمليات التجارية الخارجية، لا الاعتماد على طبع النقود وزيادة كمية النقود المتداولة، نتيجة لهذه الأسباب قامت الجزائر بانتهاج أسلوب جديد تهدف من ورائه إلى خلق الظروف الضرورية من اجل تدعيم القدرات التصديرية، مع التقليل من التبعية.

ثالثا: تحسين الجودة

في فترة ما كانت المؤسسات الوطنية تهتم بالإنتاج الكمي بغض النظر عن الإنتاج النوعي، ولابد عند إنتاج سلعة ما ان تكون مقبولة في السوق وقابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج والمستهلك، ولكن حين تحرير التجارة الخارجية فستلقى المؤسسات الوطنية منافسة شرسة من مثيلاتها الأجنبية ، ولكي تحافظ المؤسسات الوطنية على وجودها وزبائنها ومكانتها في السوق لابد أن تهتم أكثر بجانب الجودة الذي لا يكون على حساب الكمية و السعر.

كما انه لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية دوافع تتمثل في:

- دافع اقتصادي يهدف أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- دافع مالي يرتبط أساسا بمحاولة تخفيف العجز المالي الذي تسببه نفقات التجهيز والتسيير
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة و الحرية الشخصية للعنصر البشري.

المطلب الرابع: ركائز تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

كان لعملية تحرير التجارة الخارجية أسس و ركائز لا تتم ولا تكون إلا بها و تتمثل في:

أولا: الخوصصة

الخوصصة هي انتقال الأنشطة والممتلكات من الحكومة إلى القطاع الخاص، مع تقليص دور الحكومة في خلق الأسواق،وبعبارة أخرى هي تقليص دور الحكومة مقابل توسيع و تفعيل دور القطاع الخاص، سواء في الأنشطة أو في ملكية الموجودات، كما يمكن أن نقول أن الخوصصة هي قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات جزئيا أو كليا الى القطاع الخاص وذلك في إطار تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.[1]

[1]– فريدة لرقط و فتيحة نوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية و مبررات اصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 2004،ص 1.

ولقد شرع في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و تنفيذ عملية الخوصصة كأداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وإرساء علاقات تعاون دولية، و بالتالي فالخوصصة قد تسمح للجزائر بأداء دور نشيط في مسار الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

ثانيا: الشراكة

تعتبر الشراكة الأجنبية عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية و صناعية، أو خدمي أو تجاري) وعلى أساس ثابت و دائم، و ملكية مشتركة و هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منهما في رأس مال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع، العلامات التجارية و المعرفة التكنولوجية.

شرعت الجزائر على مستوى وزارة التجارة باستكمال الإجراءات الخاصة بانضمام الجزائر إلى الشراكة الاورو متوسطية شريطة تخفيض الحقوق والتعريفات الجمركية بنسبة 10% واتخذت نفس المسار مع المنظمة العالمية للتجارة بإجراء عدة إصلاحات على التجارة الخارجية بمزيد من تحرير العوائق التجارية لتسهيل عملية الاندماج الدولي.

ثالثا: الاستثمار الأجنبي المباشر

من اجل خلق مناخ استثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانيات البشرية و الطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شانها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993 ثم 2001 تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية من اجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح و النمو الاقتصادي.[1]

المبحث الثاني: تحرير سعر صرف الدينار الجزائري

تعد إستراتيجية إعادة النظر في نظام الصرف و تحرير التجارة الخارجية من أهم المحاور التي ترتكز عليها الإصلاحات في غالب الأحيان لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية تبنت الخطوات الانتقالية للاقتصاد محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، ومن بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير هي رسم خطة إستراتيجية قصد إعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية، من خلال إتباع خطوات تدريجية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، ومن اجل الإلمام بكل هذا قسمنا هذا المبحث إلى المطالب التالية: المطلب الأول مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري، المطلب الثاني : دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل تعويم الدينار الجزائري ، المطلب الثالث: أهمية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري اقتصاديا.

[1]– مصراوي منيرة ويوسفي رشيد، واقع تحرير التجارة الخارجية وتاثيرها على الاقتصاد في الجزائر، مرجع سابق،ص 143.

المطلب الأول: مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري

عرفت الجزائر عدة محطات في مسيرة تطور سعر صرف الدينار الجزائري و هذا تبعا لتطور الأحداث الاقتصادية الداخلية التي عرفتها الجزائر و تأثرا أيضا بالتغيرات الاقتصادية الدولية ، فبدأت بربط الدينار الجزائري بعملة واحدة و انتهت إلى مرحلة تعويم الدينار الجزائري.

أولا : مرحلة ربط الدينار بعملة واحدة

رغم استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية إلا أنها بقيت تابعة لمنطقة الفرنك و التي تميزت بوجود رقابة صارمة على المعاملات التجارية التي تتم بين منطقة الفرنك و المناطق الأخرى، ووجود حرية تامة في التجارة الخارجية وتحويل رؤوس الأموال و هذا في حدود منطقة الفرنك إلى غاية 1963. ولكن قبل انتهاء هذه السنة سارعت الجزائر إلى إيجاد استقلال نقدي ومالي من خلال إصدار قانون رقم 63-111 المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 والقاضي بعزل الجزائر عن منطقة الفرنك وبالتالي أصبحت لديها سياستها المتعلقة بالصرف والنقد.

ليتم بعدها إنشاء الدينار الجزائري بمقتضى القانون 64-111 المؤرخ في 10 افريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غ من الذهب و هو الوزن الذي يجب أن تتقيد به الدولة الجزائرية آنذاك بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي.[1]

نشير هنا إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي.

(1 دينار ⟵ 1 فرنك فرنسي) إلى غاية 1969 في حدود يتقلب فيها سعر صرف الدينار بـ ± 1%.

ثانيا: مرحلة ربط الدينار بسلة من العملات بداية من سنة 1973

نتيجة للفوضى التي شهدها النظام النقدي الدولي بعد انهيار نظام بريتن وودز و تعميم نظام تعويم العملات، لجأت الجزائر إلى ربط الدينار بسلة موزونة من العملات، حيث تعطي كل عملة وزنا محددا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة.

ويقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا حيث تهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة و تحقيق الاستقرار لسعر صرف الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، هذا بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعيرة يتفادى السلبيات التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والتي تتمثل في:

- عدم خضوع تسعيرة الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل.
- عدم تأثير التسعيرة بتطور رصيد الميزان التجاري.

وبالتالي فان القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير سلة من عملات اختيرت على أساس وزنها و أهميتها في المبادلات و التسويات الخارجية و يلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة و منه تحديد القيمة الخارجية للدينار ويقوم البنك

[1]- جعفري عمار،إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة، الصرف الدولية،دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر،مذكرة شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، 2013/2012،ص 99.

المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر صرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي.[1]

ثالثا: مرحلة سياسة الصرف الايجابية أو التسيير الديناميكي لسعر الصرف

أدت الأزمة البترولية سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة حيث تعرض إلى ما يعرف بالعجز التوأم، أي تزامن العجز في الموازنة العامة و ميزان المدفوعات مما ادخل الاقتصاد الوطني في ركود استدعى على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على الاقتصاد الوطني بشكل عام و سياسة الصرف بشكل خاص حيث تمثلت الإصلاحات في الإجراءات التالية:

1 +**الانزلاق التدريجي:** هو إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية و مراقبة، ثم العمل به طيلة الفترة الممتدة من نهاية 1987 إلى بداية 1991، ونتج هذا الانزلاق بسبب ضعف احتياطات الصرف المتاحة من جهة ، ومن جهة أخرى نتيجة لزيادة ثقل خدمة الدين الذي بلغ مستوى معتبرا رغم العمل على الحد من اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل و التي حالت دون تحقيق البرامج المسطرة من طرف حكومات متعاقبة.[2]

2 -**التخفيض الصريح:** نهاية سبتمبر 1991 و بعد استقرار الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي و ذلك بموجب الاتفاق الثنائي المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991 و الذي يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية
- رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك أسعارها تتحدد حسب قوى العرض والطلب.

رابعا: مرحلة تطور نظام التعويم المدار من سنة 1994 الى يومنا هذا

بداية من نهاية سنة 1994 عرف الدينار الجزائري مرحلة تحول فعلي وتغيير تدريجي لوجهة تحديده وفق قواعد العرض و الطلب، ليتم الإعلان عن قرار التخلي عن نظام الربط الذي تبنته الجزائر منذ 1974 و يمكن تقسيم هذه الرحلة الى فترتين:

---

[1]-حكيمة سبع،آليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات أسعار الصرف، مرجع سابق،ص 58.

[2]- الهادي خالدي،المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي (مع إشارة إلى علاقته بالجزائر)،الجزائر، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، 1996،ص 49.

1 **نظام جلسات التثبيت (Le fixing):** هو عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي، التي كانت أسبوعية في البداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة، أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف،ومعبرا عنه بدلالة العملة المحورية و هي الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى، حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه و بالسعر الذي يناسبها، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر و الطلب عليها من طرف البنوك التجارية إلى أن يتحدد سعر صرف الدينار الجزائري عند اقل سعر معروض من طف البنوك المشاركة و ما ساعد على إنشاء هذا النظام مايلي:[1]

- نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (الفعالية في مجال الضبط النقدي)
- اتجاه معدلات التضخم نحو الانخفاض.
- تحسن مستوى الاحتياطات من العملة الصعبة.

2 **سوق الصرف البينية:** في إطار برنامج التعديل الهيكلي و إيمانا بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية و دورها في تامين عمليات عرض وطلب العملات ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، اصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 95-08 [2]، تتضمن إنشاء سوق صرف بينية يتدخل فيها يوميا جميع البنوك والمؤسسات المالية لبيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، بشكل حر يوميا بين جميع البنوك التجارية بما فيها البنك المركزي و المؤسسات المالية، وانطلق نشاط سوق الصرف رسميا في 1996/01/02، وتتحدد أسعار الصرف فيه وفق العرض والطلب،وأصبحت البنوك والمؤسسات المالية لها الحق في:[3]

- بيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حسابات الدينارات المحولة.
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل.
- بيع وشراء المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

استمر سعر صرف الدينار الجزائري في الارتفاع في الفترة 1996-2002 بمعدلات مستقرة مقارنة بالفترة السابقة وكان أكثر استقرارا في الفترة 2000-2002 ثم تراجعت قيمة الدولار خلال الفترة 2003-2008 حيث بلغ سعر الصرف المتوسط للدولار 64,58 دج للدولار في سنة 2008.

[1]- حكيمة سبع،اليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات اسعار الصرف، مرجع سابق، ص 59.

[2]- المادة رقم (04) من القانون رقم 08-95 المؤرخ في:1995/12/23 المتعلق بأسواق الصرف.

[3]- بالطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 01، الشلف،جامعة حسيبة بن بوعلي،2004،ص 190.

وكان للازمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي في 2008 أثرا على قيمة الدينار الجزائري من خلال تحسن سعر صرف الدولار مقابل الاورو الذي أدى إلى تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 12,5% و2,4% في سنتي 2009 و 2010 على التوالي، كما بلغت نسبة التدهور في سنة 2012 6.5% و 2% سنة 2013.[1]

المطلب الثاني : : دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل تعويم الدينار الجزائري

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية و توفر أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها.

لهذا الغرض يكلف بتنظيم حركة النقدية و يوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض و تنظيم السيولة و يسهر على التعهدات المالية اتجاه الخارج و ضبط سوق الصرف و التأكد من سلامة النظام المصرفي و صلابته.

وفيما يتعلق بإصلاحات مهام بنك الجزائر التي تسمح للبنك بممارسة أفضل لمهامه و ذلك من خلال مايلي:

- الفصل على مستوى بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض.
- توسيع مهام مجلس النقد و القرض، وتدعيم استقلالية مجلس البنوك.

يعتبر استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي (تقريب سعر الصرف الحقيقي من سعر الصرف الاسمي) من أهم الأهداف التي يسعى بنك الجزائر إلى تحقيقها و ذلك من خلال أهم العمليات التالية:

أولا: التنظيم القانوني لسوق الصرف

تندرج عملية الرقابة على الصرف ضمن آليات تنظيم سوق الصرف و العمل على استقراره، حيث تتم هذه العملية من خلال وضع مجموعة من التعليمات و الآليات من قبل بنك الجزائر للتحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج، و من أبرزها ضرورة أن تتم عملية تحويل الأموال من والى الجزائر عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة أو المرخص بها في الجزائر.

و قد حدد النظام 92-04 المؤرخ في 22 مارس 1992 فيما يتعلق بمراقبة الصرف، شروط و ضوابط تنفيذ هذه الرقابة و انجازها، و يمكن تفويض حق تسيير الصرف وخاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية الناتجة عن إيرادات المحروقات إلى الوسائط المالية المتعددة ، ومن أهم الوسائط الداخلة في هذا التفويض نذكر التالي:

- ودائع الزبائن من حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط.
- عوائد الصادرات خارج المحروقات و العوائد المنجمية.
- المبالغ الناتجة عن عمليات الشراء في سوق الصرف.
- الأموال الناتجة عن الاقتراض بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من قبل الوسائط المالية المتعددة.

ثانيا: تفعيل لدور البنوك في سوق الصرف البينية

[1]- radia renane ; Le rôle de la Banque d'Algérie dans la gestion de la politique de change sous le flottant au cours de la période (2000-2013).revue d'économie et de statistique appliqué. Volume 12.numéro 02.page 280.

اتخذ بنك الجزائر في سنة 2011 إجراءات جديدة قصد تفعيل اكبر لدور المصارف في السوق البينية لاسيما فيما يتعلق بتغطية مخاطر الصرف لصالح المؤسسات، فتم تطوير آليات تغطية مخاطر الصرف الاجل سنة 2012 حيث مكنت هذه التدابير البنوك التجارية من تغطية خطر الصرف الذي يمكن ان تواجهه زبائنها،مع إبقاء هذه البنوك نشطة في السوق البينية للصرف، ونظرا للآجال القصيرة جدا الخاصة بتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما في ذلك تسوية الواردات من مواد التجهيز، فان مخاطر الصرف هي منخفضة نسبيا، ون التسديدات الخارجية تتم غالبا فورا[1].

ثالثا: ضبط السوق البينية للصرف

في إطار دوره في ضبط السوق البينية للصرف، عزز بنك الجزائر بصفة خاصة سنة 2012 المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي انسجاما مع أفاق تطور الأسعار النسبية للصرف، حيث استقر سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار في سنة 2012، في حين سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا في قيمته قدره 5.8%، كمتوسط سنوي نتيجة لتوسع فوارق التضخم بين الجزائر و شركائها التجاريين.

رابعا: الحفاظ على احتياطات الصرف

تعود مسؤولية و إدارة وتسيير احتياطات الصرف إلى بنك الجزائر، فهو يعمل على المحافظة على قيمتها الحقيقية و حمايتها من الاستنزاف و التآكل و هي تستعمل في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية مثل تسديد الدين الخارجي، تنويع الصادرات، معالجة العجز في ميزان المدفوعات و التصدي للازمات المالية ...الخ بلغت احتياطات الصرف للجزائر 190,7 مليار دولار سنة 2012 لتصل إلى 194,4 في سنة 2013.

والملاحظ أن احتياطات الصرف في الجزائر لم تعرف انخفاضا خلال الفترة 2000-2013، ويعود ذلك إلى التسيير الحذر من قبل بنك الجزائر لاحتياطات الصرف وذلك بقيام بنك الجزائر بمايلي:

- إدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بيعا أو شراء، بهدف إحداث استقرار في سعر صرف الدينار، و يتم ذلك من خلال استثمار في صناديق الأوراق المالية خاصة في الخارج بمعدل عائد 2%، وكذلك استثمارها في شكل سندات لها هامش كبير من الضمانات المقدمة للجزائر، ويعمل بنك الجزائر على تحقيق هدف تعويض تكلفة الفرصة البديلة بإدارة حافظة الأوراق المالية إدارة مربحة دون أن يعرض احتياطاته للخطر من خلال ضمان سلامة رأس المال.
- تنويع العملات المشكلة للاحتياطات لتفادي المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات في سوق الصرف الدولية باختيار العملات التي يتم استعمالها في الساحة الدولية.
- اتخاذ إجراءات الحوافظ المالية بزيادة العائدات عن كل عملة إلى أقصى حد مع مراعاة التقليل من المخاطر إلى أدنى حد.

[1]- radia renane ; Le rôle de la Banque d'Algérie dans la gestion de la politique de change sous le flottant au cours de la période (2000-2013).revue d'économie et de statistique appliqué. Volume 12.numéro 02.page 281-282.

إلا انه و بفعل الأزمة البترولية لسنة 2014 و تراجع المداخيل النفطية بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية أخذت احتياطات الصرف في الانخفاض ، وذلك لتغطية العجز في الميزانية فكان احتياطي الصرف في سنة 2014 هو 178.93 مليار دولار أما في سنة 2015 فانخفض إلى 159.91 مليار دولار و تواصل الانخفاض إلى سنة 2016 ليبلغ 114.1 مليار دولار نهاية ديسمبر 2016 و نهاية ديسمبر 2017 بلغت 97.3 مليار دولار. [1]

المطلب الثالث: أهمية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري اقتصاديا

إن الخطوات التدريجية التي اتبعتها السلطة النقدية في شان تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بشكل تدريجي قصد السماح للبرامج و المؤسسات الاقتصادية أن تتجاوب و تتأقلم مع هذا التوجه بشكل الذي يعطي للدينار الجزائري أن يساهم في تحسين مناخ الاقتصاد وانتعاش وضعية الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية منها و الجزئية، وبناءا على ذلك كان يرمي إلى عدة أبعاد اقتصادية ،منها:

1 -هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي و السعر الموازي.

2 -الحد من نشاط و توسع سوق الصرف الموازي، وذلك عن طريق تحسين و تكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذا السوق الذي أصبح فيه سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.

3 -يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار.

4 -يساهم في تنشيط و تفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين و ترقية مناخ السياحة.

5 -يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب انه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة و عليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك و منه انخفاض الواردات غير الأساسية.

6 -يعمل على تخفيض الواردات و زيادة الصادرات و منه تحسين وضعية الميزان التجاري.

7 -يساهم في تنشيط و تفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد و منه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة،....الخ).

8 -يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بان تستغلها في إعادة بناء وهيكلة النقص الموجود في اقتصاد البلد.

[1]- محمد لوكال، محافظ بنك الجزائر، تصريحات للإذاعة الجزائرية بتاريخ 2018/02/12، الساعة 10:29.

9 -من شانه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية و منطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للأجنبي.[1]

10 – يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلون في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق.

11 – له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية و تقليص ضغوط المضاربة.

12 – يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات و أن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض أثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي ا والى بعض قطاعاته خاصة في ظل انتشار مختلف مظاهر العولمة الاقتصادية.

13 – يحد من هروب و تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة آو غير مباشرة.

14 – يساهم في تنشيط و تفعيل السوق المالي و النهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية.

15 – تسمح للدينار الجزائري بان يلعب دوره في التأثير و التأثر على كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني.

16 – يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة و الانتهازية التي يمارسها بعض التجار و المنتجين و عليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

17 – تعمل على تعزيز و تسهيل أشكال الاندماج و الشراكة مع الأطراف الخارجية.

18 – تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو و تشجعها على تنمية قدرتها التنافسية و تشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الاحلالي للواردات.

19 – تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي.

20 – يلزم المؤسسات الاقتصادية و خاصة البنوك و المؤسسات المالية على اتخاذ التدابير في شان تعزيز الرقابة الداخلية و الخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف).

21 – يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين و ترقية الجودة و سرعة أداء الخدمات.[2]

[1] – بربري محمد الأمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري،الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، كلية الحقوق و العلوم التجارية ، جامعة بومرداس، الجزائر، 2006/05/04،ص ص ، 11-12.

[2] – بربري محمد الأمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، مرجع سابق، ص ص، 12-13.

خلاصة الفصل الثالث

خاضت الجزائر أشواطا كبيرة في سبيل تحرير تجارتها الخارجية ، فكانت البداية بمرحلة التحرير التدريجي من سنة 1990 إلى غاية 1993 و وصولا إلى مرحلة التحرير الكلي بداية من سنة 2004، والذي كان لزاما على الجزائر إتباعه نظرا للتطورات الاقتصادية العالمية الهامة في تلك المرحلة.

و كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تطورا عبر الزمن تخللتها برامج وإصلاحات اقتصادية هامة للنهوض بالاقتصاد الوطني، برزت خلالها مرحلتين هامتين أولاهما نظام سعر الصرف الثابت و المعزز بالرقابة على التجارة الخارجية وقد جاء هذا النظام لأجل إعطاء نفس جديد للاقتصاد الوطني بعد خروجه من فترة الاستعمار الفرنسي، أما النظام الثاني فهو نظام سعر الصرف المرن ، جاء هذا النظام في محاولة للانتقال من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة الاقتصاد الحر المرن.

وقد سمحت الدراسة الوصفية والتحليلية للميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2001-2015 بالتعرف على وجود خلل هيكلي في تطور الميزان التجاري ناجم أساسا عن تلك السياسات والتوجهات الاقتصادية و التجارية المتبعة من جهة و مدى الاعتماد على مورد مالي واحد فقط للمداخيل بالعملة لصعبة المتأتية من الريوع البترولية من جهة أخرى، الأمر الذي يبرز عدم وجود انسجام في تطور كل من الصادرات والواردات ، وهشاشة الاقتصاد الوطني أمام الهزات والأزمات الاقتصادية الخارجية خاصة العوامل المتعلقة بتغيرات أسعار النفط و تقلبات أسعار الصرف.

نظريا إن ارتفاع قيمة العملة الجزائرية (تخفيض سعر الصرف) تؤدي بالتبعية إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات مما يؤدي بالمقابل إلى انخفاض في رصيد الميزان التجاري، وهذا ما لم نلحظه في الاقتصاد الجزائري وسبب ذلك أن إجمالي الصادرات بحسب الشكل (06) تتكون أساسا من مواد أولية نفط وغاز فهي لا تعتمد على سوق الصرف و إنما تعتمد على أسعار المواد الخام في السوق العالمية ، كما أن إيرادات الدولة الجزائرية هي دالة تابعة لمداخيل الدولة من الجباية البترولية ، وهذه المعطيات تفسر العجز الكبير للميزان التجاري للجزائر سنة 2015 و سببه الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في السداسي الثاني من سنة 2014 ، وهذا راجع لكون الصادرات مهيمنة من طرف قطاع المحروقات في حين ان الواردات ليست مرنة رغم الإجراءات المتخذة في جانب توجيه سعر الصرف.

الفصل الرابع

واقع اثر تحرير سعر الصرف سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الأول: دراسة تحليلية لأثر تغير سعر صرف الدينار على تحرير التجارة الخارجية

يكتسي موضوع تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية أهمية بالغة، ففي الوقت الذي يعتبر فيه سعر الصرف الأداة المنظمة للتبادل الدولي المعاصر، وذلك لما يوفره من تسهيلات أثناء عمليات التبادل المختلفة التي يمكن من خلالها تحويل عملة بلد إلى عملة بلد آخر و تتحدد على أساسها أسعار صرف العملات، وكما هو معلوم أن الارتفاع و الانخفاض في سعر الصرف يكون بحسب العرض والطلب أما التخفيض و الرفع يكون بتدخل السلطات النقدية،وان لجميع هذه الحالات علاقة مباشرة بتوازن ميزان المدفوعات عموما و الميزان التجاري خصوصا،كون تغيرات سعر الصرف تؤثر مباشرة على المعاملات التجارية مع العالم الخارجي، ويمكن أن نبين اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال أثرها على الصادرات و الواردات.

وفي سياق هذه العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور الهيزان التجاري خلال الفترة (1970-2015)، و سنخص هذه المعطيات بدراسة وصفية وتحليلية محاولين إبراز أهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري

إن الميزان التجاري من أهم الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات ويمكن تعريفه على انه الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، أي يعبر عن رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع و الخدمات.[1]

[1]- محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999،ص 320.

الشكل رقم (1.4): العلاقة بين سعر الصرف و الميزان التجاري

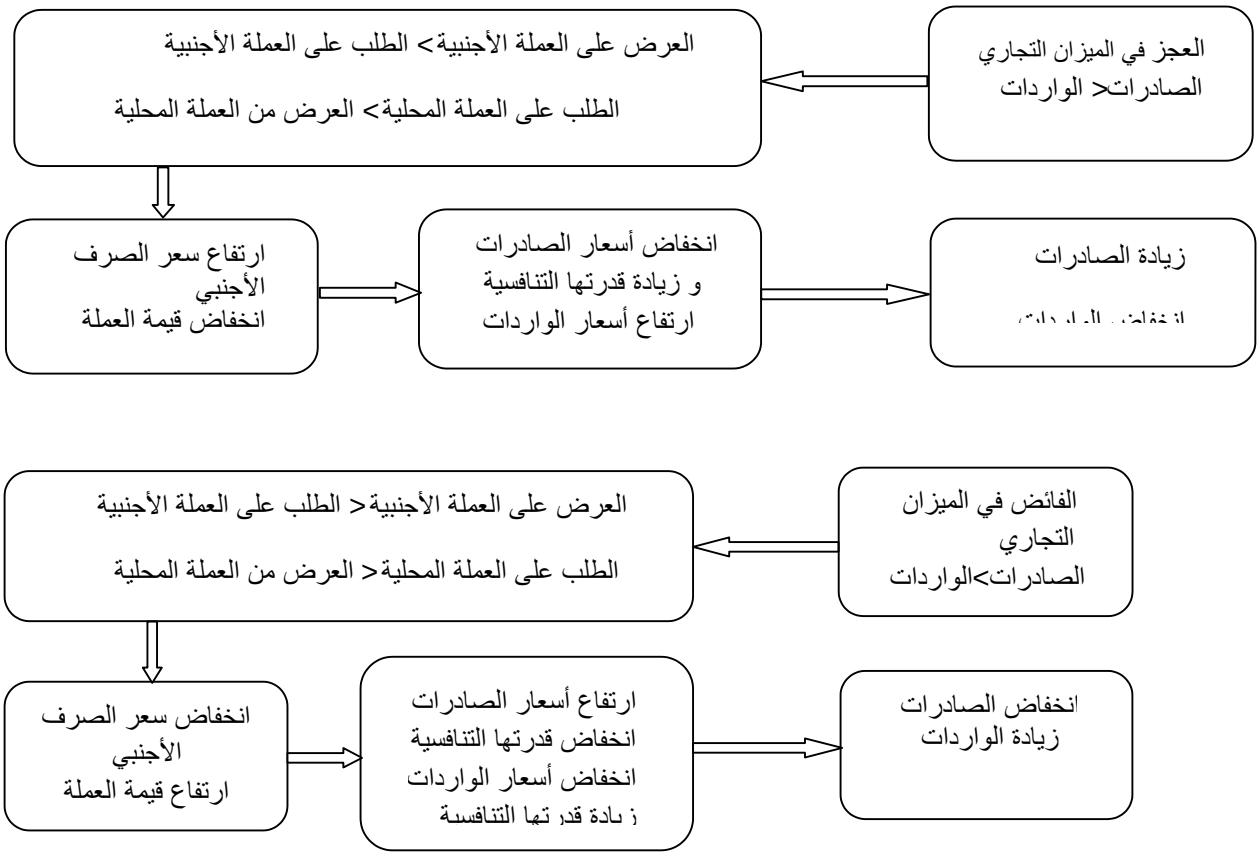

المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999،ص 320.

لقد مرت مراحل السياسة التجارية الجزائرية بثلاث مراحل و هي: مرحلة الرقابة (1963–1969)، مرحلة الاحتكار(1970–1989)، ومرحلة تحرير التجارة الخارجية (1990–2015)، وهي المراحل التي قد تم التطرق إليها سابقا وعرفنا سياسة سعر الصرف التي تميز كل مرحلة، وعليه ستكون دراستنا لتحليل تطور الميزان التجاري وفق مرحلتي الاحتكار والتحرير.

1 تحليل تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1970-1989)

الجدول رقم (1.4): تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1970-1989)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الصادرات	1010	816	1224	1950	4944	4501	5221	6009	6340	9484
الواردات	1078	996	1303	2141	3667	5452	4693	6313	7136	7820
الميزان التجاري	-68	-180	-79	-191	1277	-951	528	-304	-796	1664
معدل التغطية %	93,7	81,9	93,9	91,1	134,8	82,6	111,3	96,7	86,7	121,3

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
الصادرات	13652	14117	13509	12742	12792	13034	8065	9029	7620	9534
الواردات	9614	10105	9916	9543	9245	8820	7896	6630	6685	8390
الميزان التجاري	4038	4012	3593	3199	3547	4214	169	2399	935	1144
*معدل التغطية	142,0	139,7	136,2	133,5	138,4	147,8	102,1	136,2	114,0	113,6

المصدر: تقارير بنك الجزائر الموقع: algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

http://www.bank-of-

***معدل التغطية= (الصادرات/الواردات)×100.**

من خلال الجدول 2.3 يتضح لنا في هذه المرحلة أن وضعية الميزان التجاري في الغالي كانت في فترة السبعينات على عكس فترة الثمانينات، ففي فترة السبعينات شهد الميزان التجاري عجزا باستثناء السنتين (1974 و 1979) وقد ميز هذه المرحلة حدثين هامين هما[2]:

- الأول في سنة 1971 و المتعلق باتخاذ السلطات إجراء تأميم المحروقات و الذي انجر عنه إحجام السلطات الفرنسية عن استقبال الصادرات الجزائرية حيث قدر الميزان التجاري في سنة 1971ب -

[2]- بربري محمد الأمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، مرجع سابق، ص ، 14

180 مليون دولار بمعدل تغطية 93.7% واستمر العجز إلى سنة 1973، أما الفترة (1975-1978) فقد شهد فيها الميزان التجاري عجزا من جديد باستثناء سنة 1976 إلى أن تحسن وضع الميزان التجاري في سنة 1979 فعرف فائضا قدر ب 1664 مليون دولار بمعدل تغطية 121.3%، بقي هذا التحسن إلى غاية سنة 1985 حيث بلغ اكبر قيمة له خلال الفترة والتي قدر ب 4241 مليون دولار.

- الثاني الصدمة البترولية الثانية (1979- 1980) ففي خلال الفترة (1970-1985) عرف الميزان التجاري فائضا بحيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 147.8%، بسبب تداعيات الحرب العربية الإسرائيلية ، وبالنسبة لسنة 1986 و التي تسجل الاستثناء لقطاع التجارة الخارجية، فقد أدى انهيار أسعار البترول في تلك السنة إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 96% مقارنة مع سنة 1985 والذي أوضح جوانب الضعف في هيكل الاقتصاد الوطني، من اجل الخروج من هذه الأزمة قامت الدولة برفع معدلات الاقتراض و فرض قيود على المستوردات ، ويبين الجدول أيضا انخفاض المستوردات للسنوات 1987 و 1988 وكانت هذه الإجراءات بمثابة الحافز لظهور السوق الموازية للعملة الوطنية، هذا ما يؤكد إن اقتصاديات الدول النامية سريعة التأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية و خاصة النفط، أما في سنة 1987 عرف الميزان التجاري فائضا قدر ب 2399 مليون دولار وبمعدل تغطية 136.2% واستمر الفائض في الميزان التجاري إلى غاية 1989 قدر ب 1144 مليون دولار بمعدل تغطية 113.6% والسبب في ذلك الارتفاع الطفيف لأسعار البترول وكذا إجراءات تخفيض الواردات.[3]

[3]- بالطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق،ص 192.

الجدول رقم (2.4): تطور الميزان التجاري خلال المرحلة (1990-2015)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الصادرات	12964	12330	11510	10410	8890	1025	13210	13820	10140	12320	21650	19090	18710
الواردات	8786	6862	8310	7990	9150	10100	9090	8130	8630	8960	9350	9480	12010
الميزان التجاري	4178	5468	3200	2420	-260	-9075	4120	5690	1510	3360	12300	9610	6700
معدل التغطية%	147,6	179,7	138,5	130,3	97,2	10,1	145,3	170,0	117,5	137,5	231,6	201,4	155,8
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
الصادرات من المحروقات	23990	31550	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71662	70584	63663	58362	33081
الصادرات خارج المحروقات	470	667	746	1133	985	1386	771	970	1227	1152	1050	1634	1485
الصادرات الكلية	24460	32217	46334	54741	60590	78590	45186	57091	72889	71736	64713	59996	34566
الواردات	13320	17954	19857	20681	26348	37993	37402	38885	46927	51569	54984	59670	52649
الميزان التجاري	11140	14263	26477	34060	34242	40597	7784	18206	25962	20167	9729	326	-18083
معدل التغطية%	183,6	179,4	233,3	264,7	230,0	206,9	120,8	146,8	155,3	139,1	117,7	100,5	65,7

المصدر: تقارير بنك الجزائر الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

من خلال الجدول رقم 3.3 يتضح لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة هذه المرحلة فائضا باستثناء كل من السنوات : 1994،1995،2015 التي سجل فيها الميزان التجاري عجزا، فمع بداية المرحلة في سنة 1990 قدر رصيد الميزان التجاري ب 4178 مليون دولار واستمر هذا الفائض إلى غاية سنة 1993 حيث قدر ب 2420 مليون دولار و هي الفترة التي تميزت بتراجع الدولة في إدارة التجارة الخارجية و زيادة مساهمة القطاع الخاص أما سنتي 1994 و 1995 فعرف فيها الميزان التجاري عجزا قدر على التوالي ب -260 مليون دولار و - 9075 مليون دولار و السبب في ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول بسبب خروج العراق من غزوها للكويت و دخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لإعادة الجدولة، و بسبب عجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد وامتناع البنوك عن تقديم القروض اللازمة ، لذلك استفادت الجزائر سنة 1995 في ظل اتفاق القرض الموسع المنعقد مع صندوق النقد الدولي من قرض قيمته 116928 مليون دولار مدة ثلاث سنوات.

وبعد ذلك عاد الميزان ليسجل الفائض من جديد بداية من سنة 1996 غير انه انخفض نوعا ما في سنة 1998 قدر بـ 1510 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار البترول إلى ادني مستوى له (اقل من 12 دولار للبرميل)، واستمر الميزان التجاري يشهد فائضا وتزايدا بشكل تصاعدي قدر في سنة 2003 بـ 11140 مليون دولار وهي سنة الغزو الأمريكي للعراق و التي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعا،وفي سنة 2008 وصلت قيمة الفائض في الميزان التجاري إلى اكبر مستوى له بـ 40597 مليون دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى و بالإضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية وتدعيمها بقوانين وتشريعات جديدة في مجال الاستيراد و التصدير وكذا تطوير نظام الجمارك و تحديثه، أما في سنة 2009 نلاحظ تراجع كبير للميزان التجاري بنسبة 80.82% حيث قدر بـ 7784 مليون دولار و السبب راجع للازمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على البترول في السوق العالمية ، حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست بنفس المعدل الذي ارتفعت به الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة، وارتفع الفائض في الميزان التجاري من جديد في سنة 2010 بقيمة 18205 مليون دولار، مكنت هذه الفوائض من التراكم المستمر لاحتياطي الصرف الذي بلغ مستواه رقما قياسيا قدر بـ 194 مليار دولار في نهاية سنة 2013.

كذلك نلاحظ انتقال رصيد الميزان التجاري من شبه التوازن في سنة 2014 بفائض قدر بـ 225 مليون دولار إلى عجز قدره 18.083 مليار دولار في سنة 2015، بفعل صدمة أسعار النفط الحادة ، بحيث سجل الميزان التجاري أول عجز له بعد ثمانية عشرة سنة من الفوائض المتتالية، بسبب استمرار انخفاض أسعار البترول في السوق الدولية بداية من النصف الثاني من سنة 2014، بحيث انخفض مستوى السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015 أي انخفاض قدره 47.1%[4].

[4]- التقرير السنوي بنك الجزائر www.bank-ofalgeria.dz .

الشكل رقم (2.4): تطور بنود الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1970-2015)

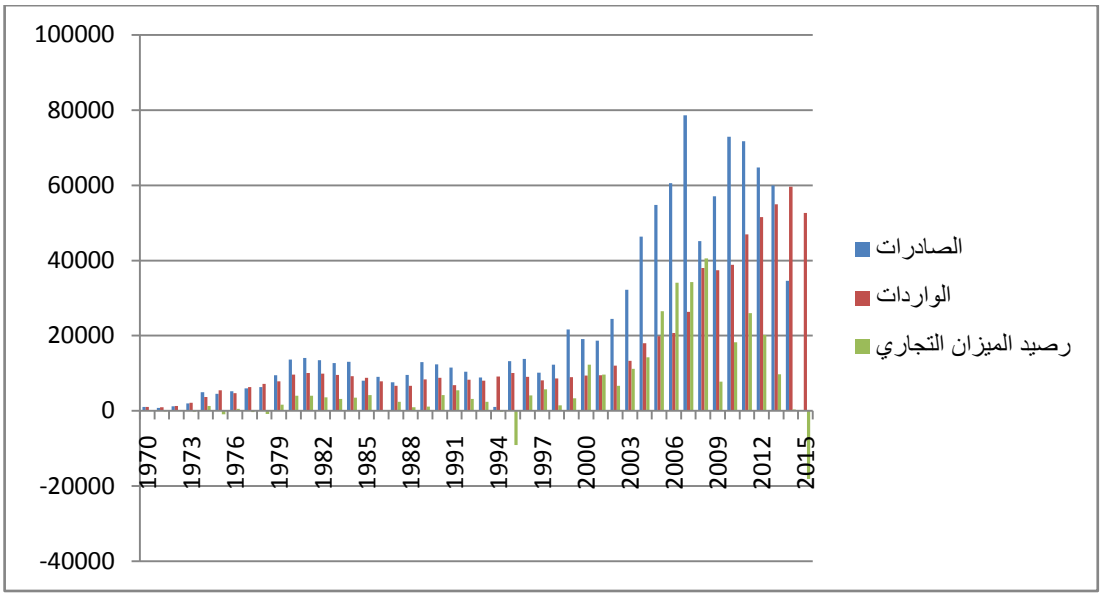

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات الجدولين (1.4) و (2.4) وذلك باستخدام برنامج EXCEL

ثانيا: هيكل الصادرات و الواردات الجزائرية

لا يختلف الميزان التجاري الجزائري في هيكله عن باقي الدول النامية الأخرى والذي يبين موقع المعاملات الدولية للاقتصاد الجزائري، بحيث تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع والتوازن و هيمنة قطاع واحد على الصادرات و هو قطاع المحروقات، حيث يمثل مصدر الإيرادات الأساسي للاقتصاد الجزائري[5].

بينما نجد في المقابل إنها تستورد بكميات كبيرة المواد الغذائية والمواد الخام، والسلع نصف مصنعة وسلع التجهيز و بالتالي فان دراسة اتجاه الصادرات و الواردات يكون موضح في الجدول التالي:

[5]- بالطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مرجع سابق،ص 193

الجدول رقم (3.4): تركيبة الصادرات والواردات الجزائرية حسب المنتجات خلال الفترة (2004-2015)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

الصادرات و الواردات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الواردات												
المواد الغذائية	3385	3374	3572	4656	7397	5512	5696	9261	8483	9013	10550	8946
الطاقة	158	199	230	305	560	516	898	1094	4659	4139	2720	2247
المواد الأولية	733	706	792	1245	1318	1128	1325	1676	1729	1732	1812	1489
المواد النصف المصنعة	3422	3845	4637	6678	9502	9557	9494	10047	9994	10642	12301	11482
التجهيزات الفلاحية	157	150	90	137	164	219	321	364	310	477	629	638
التجهيزات الصناعية	6681	7950	8015	9361	14394	14141	16200	15091	12793	15233	18115	16369
السلع ا غ غذائية	2610	2922	2830	3546	4122	5868	4119	6890	9400	10539	9894	8243
أخرى	0	0	0	0	0	0	0	1986	3682	2686	2998	2672
المجمـــوع	**17146**	**19146**	**20166**	**25928**	**37457**	**36941**	**38053**	**46409**	**51050**	**54461**	**59019**	**52086**
الصادرات												
المواد الغذائية	66	67	73	88	119	113	315	355	315	404	323	238
الطاقة	31550	45588	53608	59605	77194	44415	56121	71661	70584	63327	58362	33081
المواد الأولية	97	136	195	170	334	169	94	161	168	109	110	107
المواد النصف المصنعة	430	481	765	640	834	393	498	660	618	492	1173	1111
التجهيزات الفلاحية	0	0	1	1	1	0	1	0	0	0	1	0
التجهيزات الصناعية	50	37	44	46	67	42	30	35	32	29	16	18
السلع الاستهلاكية غير غذائية	15	19	44	35	32	49	30	16	19	16	11	11
المجمـوع الكلي للصادرات	**32208**	**46328**	**54730**	**60585**	**78581**	**45181**	**57089**	**72888**	**71736**	**64377**	**59996**	**34566**
نسبة صادرات من م %	**98.0**	**98.4**	**97.9**	**98.4**	**98.2**	**98.3**	**98.3**	**98.3**	**98.4**	**98.4**	**97.3**	**96.7**
نسبة صادرات خ م %	**2.0**	**1.6**	**2.1**	**1.6**	**1.8**	**1.7**	**1.7**	**1.7**	**1.6**	**1.6**	**2.7**	**4.3**
سعر برميل البترول	**38.5**	**54.6**	**64.7**	**74.8**	**99.9**	**62.2**	**80.2**	**112.9**	**111.0**	**109.5**	**100.2**	**53.1**

المصدر تقارير بنك الجزائر الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_AR.htm

1: بالنسبة للصادرات

بناء على معطيات الجدول رقم (3.4) يمكن التوصل إلى ما يلي:

- صادرات المحروقات تحتل موقعا رئيسيا و رائدا في القطاع التصديري، حيث ما يقارب 98 % من إجمالي الصادرات من السلع خلال الفترة (2004-2015)، وهي معرضة لأخطار تذبذبات و هزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر و ما لها من انعكاسات سلبية على سعر النفط.

كما هو الحال في سنة 2014 كانت صدمة النفط الحادة لها اثر كبير على تراجع إيرادات المحروقات من 58363 مليون دولار سنة 2014 إلى 33081 مليون دولار سنة 2015، أما الصادرات من السلع خارج المحروقات مثلت ما يقارب 2%، فتبقى مستوياتها ضعيفة جدا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال، فبعد أن ارتفعت بين سنتي 2013 و 2014، تراجعت هذه الصادرات في 2015 مسجلة 48.1 مليار دولار، مقابل 67.1 مليار دولار في 2014.

- بلغت صادرات المحروقات سنة 2008 بـ 77194 مليون دولار محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة،ويعود سبب الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار البترول حيث بلغ سنة 2008 سعر 99.97 دولار للبرميل، ثم نلاحظ انخفاض أسعار المحروقات في السنة الموالية 2009 إلى 44115 مليون دولار والسبب راجع في ذلك إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية حيث قدر ب 65 دينار للدولار مع بقاء سعر برميل البترول في حدود 100 دولار.

وكخلاصة فان التحسن المسجل في قيمة الصادرات مرده دائما تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار البترول العالمية ، و بالتالي يمكن القول ان الاقتصاد الجزائري ككل مرهون ببساطة بسعر البترول وتقلباته الإجمالية و يمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل التالي:

الشكل رقم (3.4): تطور إجمالي الصادرات والصادرات من المحروقات للجزائر خلال الفترة (2004-2015)

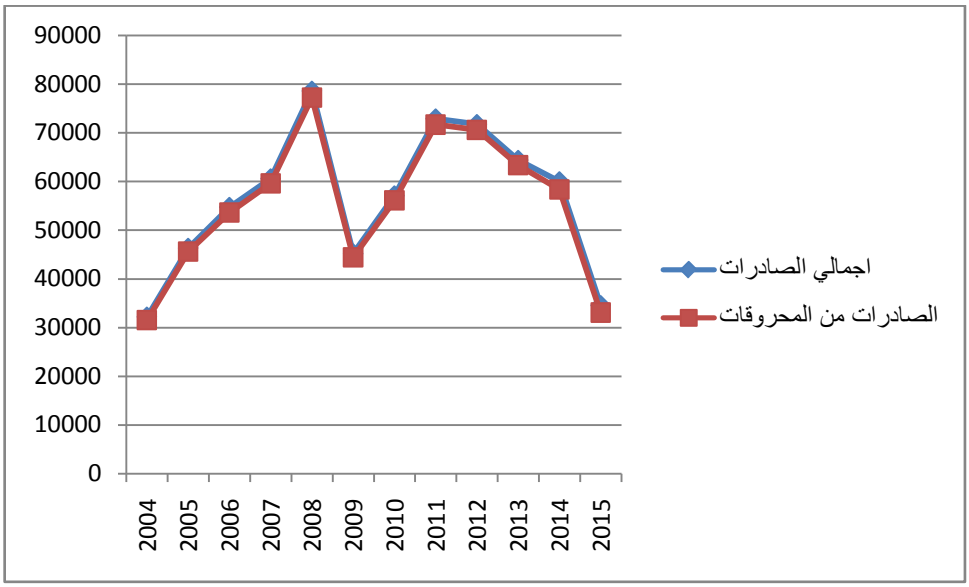

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (3.4) وذلك باستخدام برنامج Excel

2: بالنسبة للواردات

من خلال الجدول رقم (3.4) نلاحظ:

- أدت الوتيرة المتزايدة للواردات من السلع و الخدمات، التي بدأت في 2004، مع تسارع حاد انطلاقا من 2008، إلى رفع مستوى الواردات إلى 59 مليار دولار في 2014، ما يمثل أكثر من 3.5 أضعاف مستواها في سنة 2004 (17.14 مليار دولار).
- تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها 1.31 %، 75.1 مليار دولار.
- بحصة نسبية قدرها 81.21% من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات نصف مصنعة المرتبة الثانية ،و تراجعت واردات هذه السلع من 12.30 مليار دولار في 2014 إلى 11.48 مليار دولار في 2015 أي بانخفاض يتجاوز 205 مليون دولار، مما يفسر 7.11% من الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع النصف مصنعة.
- انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية، التي تحتل المرتبة الثالثة بحصة قدرها 0.17% من إجمالي الواردات بـ 60.1 مليار دولار، أي بتراجع من 10.55 مليار دولار في 2014 إلى 8.95 مليار دولار في 2015 ويرجع هذا الانخفاض الذي يمثل 23.07% من تراجع إجمالي الواردات في السنتين 2014 و 2015.
- بحصة نسبية قدرها 15.5% من إجمالي، تحتل المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، بلغت واردات هذه السلع 9.89 مليار دولار في سنة 2014 مقابل 8.24 مليار دولار في سنة 2015 أي بانخفاض يتجاوز 1.65 مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض الذي يفسر23.5% من تراجع إجمالي الواردات من السلع.(المنتجات الاستهلاكية غير غذائية)

الجدول (4.4): تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر2001-2015

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	1.480.335.8	764.862.4	40..715.473
2002	1.501.191.9	957.039.8	544.152.10
2003	1.902.053.5	1.047.441.4	854.612.10
2004	2.337.447.8	1.314.399.8	1.023.048.00
2005	3.421.548.3	1.493.644.8	1.927.903.50
2006	3.979.003.9	1.558.540.8	2.420.463.10
2007	4.214.163.1	1.946.829.1	2.267.334.00
2008	5.095.019.7	2.572.033.4	2.522.986.30
2009	3.347.636.0	2.854.805.3	492.830.70
2010	4.333.587.4	3.011.807.6	1.321.779.80
2011	5.374.131.3	3.442.501.6	1.931.629.70
2012	5.687.369.4	3.907.071.9	1.780.297.50
2013	5.217.099.8	4.368.548.4	848.551.40
2014	4.917.598.2	4.179.708.3	737.889.90

2015	3.481.837	5.193.460	1.711.623-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على

Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie : période onze premies moi 2016, centre nationale d'informatique et des statistiques, DGD, www.douane.gov.dz.

الجدول (5.4): تطور معدل التغطية (tc) خلال الفترة 2001-2015

السنة	معدل التغطية TC %	السنة	معدل التغطية TC %	السنة	معدل التغطية TC %
2001	193.54	2006	255.30	2011	156.11
2002	156.86	2007	216.46	2012	145.57
2003	181.59	2008	198.09	2013	119.42
2004	177.83	2009	117.26	2014	117.65
2005	229.07	2010	143.89	2015	67.04

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (4.4)

الشكل رقم (4.4): نسبة تغطية الصادرات للواردات في الجزائر سنة 2001-2015

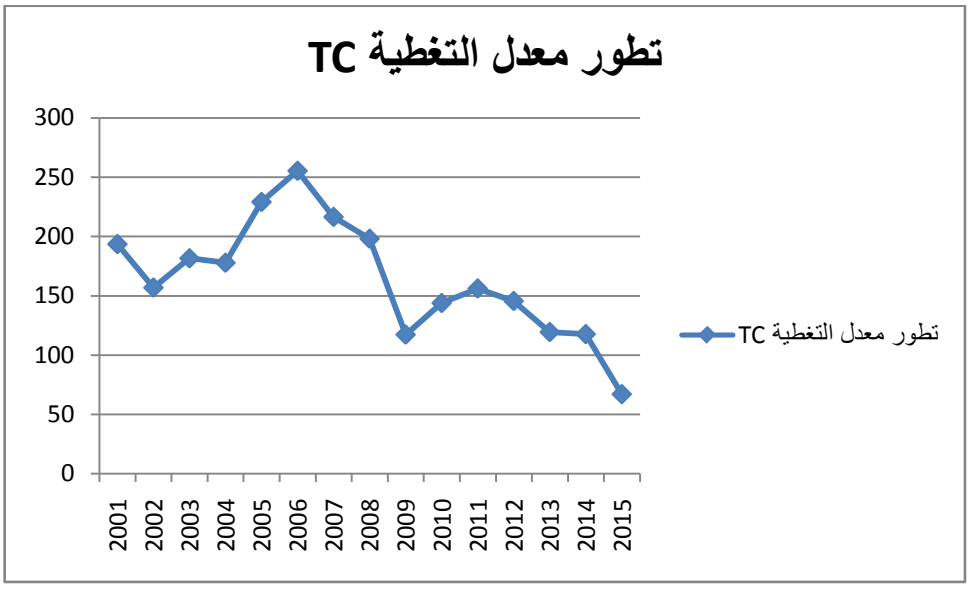

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول (11) و برنامج EXCEL

نلاحظ من خلال المنحنى أعلاه ، أن نسبة تغطية الصادرات الجزائرية للواردات من سنة 2001 إلى غاية 2014 تفوق 100% وهذا يعني أن الواردات مغطاة كليا بالصادرات ، وبالتالي نقول ان الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الجزائري من المستوردات وأكثر، وهذا ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري ، حيث بلغت نسبة التغطية أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة 255.30% أما سنة 2015 فنلاحظ إن نسبة تغطية الصادرات للواردات اقل من 100% و هذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كليا، بسبب انخفاض أسعار النفط و التي أفرزت اختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات ، بالرغم من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية و الحد من الإجراءات المتبعة في ظل الاحتكار و إصلاحات التحرير التام للتجارة الخارجية (1994-2002).

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على الصادرات والواردات

الشكل رقم (5.4): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي (2001-2015)

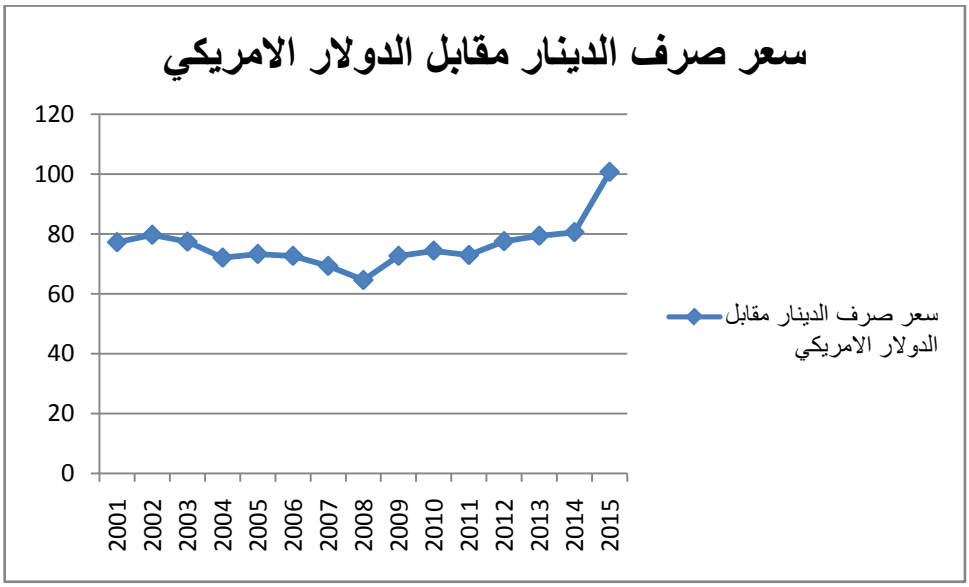

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

Http:// data.worldbank.org/country/algeria ?view

سنة 2002 شهد الدينار الجزائري شبه تذبذبات بسيطة في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي ميز الفترة الممتدة من 2002-2011 حيث لاحظنا تحسنا في سعر صرفه ابتداء من سنة 2004 أين أصبح الدولار يساوي 72.06 دينار بعد أن كان سنة 2003 يساوي 77.39 أي بتحسن في سعر صرف الدينار قدره 05 دينار تقريبا.

و تواصل التحسن إلى سنة 2008 حيث سجل الدينار أحسن مستوى له مقابل الدولار في هذه الفترة بسعر صرف قدره 64.58، ليعود ليسجل الدينار انخفاضات كبيرة متتالية ابتداء من سنة 2009 دون العودة إلى المعدلات السابقة و التي كان مردها إلى سياسات الحكومة الرامية إلى الحد من الاستيراد الذي تفاقم في سنوات البرامج التنموية بين سنتي 2001 و 2014، وقد جاءت هذه السياسة في إطار حماية الاقتصاد

الوطني من التبعية المطلقة للخارج خاصة بعد بداية ظهور بوادر أزمة في الموارد المالية التي قد تمس الجزائر جراء تراجع معدلات النمو العالمي و الذي يفضي إلى انخفاض أسعار البترول الذي تعتبر جبايته المورد شبه الوحيد للميزانية العامة للدولة.

كما لا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى الدور الكبير الذي لعبته التجارة الخارجية في تخفيض أسعار صرف الدينار من خلال الارتفاع غير المسبوق لفاتورة الاستيراد و التي كان يجب أن يقابلها حجم كبير من العملة الأجنبية التي ستغطي هذه المعاملات الخارجية ما يفضي إلى عرض اكبر للدينار الجزائري و من ثم انخفاض أسعار صرفه في الأسواق العالمية ، وبالمحصلة انخفاض القدرة الشرائية له داخليا.

أولا: بالنسبة للصادرات

من خلال الشكلين (04) و (06) يمكن أن نقول انه في الفترة الممتدة من 2001– 2008 و التي سادها نظام التعويم المدار، نلاحظ أن السلطات النقدية للبلاد و المتمثلة في بنك الجزائر ، اعتمدت على سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري حيث بلغ سعر صرف الدولار أمام الدينار الجزائري في سنة 2002 قيمة 79.7 دينار جزائري، في حين نلاحظ أن الصادرات في تزايد مستمر، حيث بلغت في نفس السنة قيمة 18.82 مليار دولار ثم قفزت سنة 2008 إلى 79.29 مليار دولار و السبب راجع في ذلك إلى ارتفاع سعر البرميل من البترول الذي وصل أعلى قيمة له في سنة 2008 بواقع 99.97 دولار للبرميل.

و بعدها وفي سنة 2009 عاد الدينار الجزائري ليسجل انخفاضات كبير و متتالية ليسجل أعلى قيمة له أمام الدولار الأمريكي في سنة 2015 بقيمة 100.69 دينار جزائري ، أما بالنسبة للصادرات فبعد الأزمة العالمية الأولى سنة 2008 و التي أثرت على أسعار النفط العالمية و التي تسببت في انخفاض قيمة الدينار الجزائري و كذا إجمالي الصادرات في سنة 2009 ليبلغ 57089 مليون دولار أمريكي ، و بعدها وفي سنة 2010 أخذت هذه القيمة تتعافى تدريجيا و لكنها لم تبلغ مستوياتها السابقة حتى تأثرت بالأزمة البترولية في السداسي الثاني سنة 2014 لتسجل ادني قيمة لها في 2015 لتبلغ قيمة 34566 مليون دولار.

ثانيا: بالنسبة للواردات

من خلال الشكلين (04) و (06) يمكن أن نقول انه خلال الفترة 2011-2008 و التي سادها نظام التعويم المدار واصلت السلطات النقدية ممثلة في بنك الجزائر في تخفيض قيمة العملة الوطنية، فكانت قيمة العملة في انخفاض مستمر و إجمالي الواردات في ارتفاع مستمر، ليبلغ سعر الصرف خلال هذه الفترة أعلى قيمة له سنة 2002 بقيمة 79.68 دينار جزائري للدولار الواحد، في حين أن الواردات فهي في تزايد مستمر بالرغم من سياسة تخفيض العملة بحيث بلغت لعلى قيمة لها في سنة 2008 بواقع 39.47 مليار دولار.

و بعدها وفي سنة 2009 عاد الدينار الجزائري ليسجل انخفاضات كبير و متتالية ليسجل أعلى قيمة له أمام الدولار الأمريكي في سنة 2015 بقيمة 100.69 دينار جزائري ، أما بالنسبة للواردات فكانت في تزايد مستمر لتبلغ اعلي قيمة لها في 2014 بقيمة 59019 مليون دولار و تتراجع إلى 52086 مليون دولار سنة 2015 وهذا لبداية ظهور أثار الإجراءات المتخذة من السلطات الجزائرية بعد الأزمة البترولية الأخيرة من خلال برامج تراخيص الاستيراد وتشجيع الصناعة المحلية .

المبحث الثاني : الدراسة القياسية لأثر تحرير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 1990-2015

إن منهجية هذه الدراسة تعتمد على بيانات سنوية تغطي الفترة 1990-2015، تم الحصول عليها من معطيات البنك الدولي و كذا التقارير و النشريات الدورية للبنك المركزي و النتائج تم الحصول عليها باستعمال برنامج Eview9.

1 تقدير نموذج الدراسة:

سوف نعتمد في دراستنا على تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) و التي تعطى بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية على شكل معادلات تعطي كل منهما تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية ، ويعتبر سيمس أول من جاء بفكرة VAR، وهي عبارة عن نظام لمجموعات متغيرة، تعتبر كل متغيرة دالة خطية لقيمها الماضية و قيم المتغيرات الأخرى.

سيتم اعتماد أرصدة ميزان المدفوعات (رصيد الميزان التجاري BC،و رصيد حساب رأس المال BCA، الرصيد الكلي لميزان المدفوعات BP)في الجزائر كمتغير تابع في كل نموذج على حدا، وسعر الصرف الرسمي TCH في الجزائر كمتغير مستقل، مع إضافة متغير مفسر آخر في كل نموذج، حيث تم إضافة متغير أسعار النفط OILفي نموذج رصيد الميزان التجاري و الرصيد الكلي لميزان المدفوعات باعتباره يؤثر في تغيراتهم، أما نموذج رصيد حساب رأس المال تم إضافة متغير خدمة المديونية الخارجيةSD باعتباره متغير يندرج في حساب رأس المال ويؤثر عليه وذلك في الفترة 1990-2015.

وعلى ضوء ما سبق فان نماذجنا الدراسية ستكون بالشكل التالي:

BC=f(TCH.OIL)

BCA=f(TCH.SD)

BP=f(TCH.OIL)

2 -اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة :

من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة، وللكشف عن ذلك نعتمد على اختبار ديكي فولرو فيليبس بيرون و النتائج مبينة في الجدول (12)

الجدول (6.4): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 5%

	اختبار ADF					اختبار PP				
السلسلة	مستوى الاختبار	Tc	Tt	النتيجة	الاحتمال	مستوى الاختبار	Tc	Tt	النتيجة	الاحتمال
TCH	المستوى	-1.93	-3.60	غ مستقرة	0.6048	المستوى	-1.93	-3.60	غ مستقرة	0.6048
	الفرق 1	-2.25	-3.61	غ مستقرة	0.4409	الفرق 1	-2.17	-3.61	غ مستقرة	0.4835
	الفرق 2	-5.24	-3.63	مستقرة	0.0019	الفرق 2	-5.50	-3.62	مستقرة	0.0010
OIL	المستوى	-1.93	-3.60	غ مستقرة	0.6063	المستوى	-2.03	-3.60	غ مستقرة	0.5559
	الفرق 1	-3.47	-3.61	غ مستقرة	0.0651	الفرق 1	-3.37	-3.61	غ مستقرة	0.0791
	الفرق 2	-3.95	-3.67	مستقرة	0.0299	الفرق 2	-13.6	-3.62	مستقرة	0.0000
BC	المستوى	-0.78	-3.60	غ مستقرة	0.9534	المستوى	-0.78	-3.60	غ مستقرة	0.9534
	الفرق 1	-4.87	-3.61	مستقرة	0.0035	الفرق 1	-4.86	-3.61	مستقرة	0.0036
BP	المستوى	-0.58	-3.60	غ مستقرة	0.9708	المستوى	-0.20	-3.60	غ مستقرة	0.9890
	الفرق 1	-5.06	-3.61	مستقرة	0.0023	الفرق 1	-5.06	-3.61	مستقرة	0.0023
BCA	المستوى	-2.92	-3.60	غ مستقرة	0.1720	المستوى	-3.01	-3.60	غ مستقرة	0.1492
	الفرق 1	-5.02	-3.61	مستقرة	0.0025	الفرق 1	-5.32	-3.61	مستقرة	0.0013
SD	المستوى	-2.41	-3.62	غ مستقرة	0.3615	المستوى	-1.72	-3.61	غ مستقرة	0.7104
	الفرق 1	-3.23	-3.62	غ مستقرة	0.1020	الفرق 1	-3.07	-3.62	غ مستقرة	0.1351
	الفرق 2	-5.22	-3.63	مستقرة	0.0020	الفرق 2	-11.9	-3.63	مستقرة	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eview 9

من خلال نتائج الجدول (6.4) نلاحظ أن السلاسل ليست متكاملة من نفس الدرجة بحيث:

- جميع سلاسل أرصدة ميزان المدفوعات مستقرة عند المستوى الأول، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.
- سلسلة سعر الصرف الرسمي، خدمة المديونية وأسعار النفط مستقرة عند الفرق الثاني، وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الثانية.

المطلب الأول : الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري

1 اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR

ان عدد مدد التباطؤ الزمني يعتمد في تحديدها على معايير كل من اكايك (AIC) و شوارتز (SC)، معيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) و معيار هانان كوين (HQ) و نختار الفترة التي تكون فيها اقل قيم مشاهدات لهذه المعايير و نتائج هذا الاختبار حسب الجدول (13) بحيث و باستخدام برنامج Eview9 ظهرت لنا خمس فترات للتباطؤ الزمني:

الجدول (7.4): اختار مدد التباطؤ الزمني للميزان التجاري

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BC TCH OIL
Exogenous variables: C

Sample: 1990 2015
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-243.6320	NA	10322325	24.66320	24.81256	24.69236
1	-176.7336	107.0375	32084.35	18.87336	19.47080	18.98999
2	-171.3931	6.942667	49928.12	19.23931	20.28483	19.44340
3	-160.0303	11.36281	48302.24	19.00303	20.49663	19.29459
4	-153.6914	4.437224	99438.97	19.26914	21.21082	19.64817
5	-91.63045	24.82437*	1395.611*	13.96304*	16.35280*	14.42955*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

2: اختبار التكامل المشترك واختبار السببية

اولا: اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

من شروط اجراء هذا الاختبار ان تكون جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى، وعليه وبما انها متكاملة من درجات مختلفة كما قد راينا سابقا، فانه لا يمكن تطبيق التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

ثانيا: اختبار السببية لجرانجر

السببية في الاقتصاد هي قدرة احد المتغيرات في التنبؤ بمتغير آخر، حيث يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها، ومن خلال السببية لجرانجر، وحسب النتائج الموضحة في الجدول أدناه من خلال مخرجات برنامج Eview9 تبين علاقة سببية واحدة:

– أسعار النفط تسبب في تغير رصيد الميزان التجاري عند مستوى معنوية 5%

الجدول (8.4): اختبار السببية لرصيد الميزان التجاري

Sample: 1990 2015
Included observations: 21

Dependent variable: BC

Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
TCH	5.753246	5	0.3310
OIL	12.15081	5	0.0328
All	17.74896	10	0.0593

Eviews 9 :

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

3 تقدير نموذج VAR(VECTOR AUTO REGRESSION)

وفقا لفترة التباطؤ الزمني المحددة سوف نقوم بتقدير نموذج VAR باستخدام برنامج Eview9

BC = 2.12329000754*BC(-1) - 1.00480464195*BC(-2) + 0.0200422946976*BC(-3) - 2.07629678832*BC(-4) + 0.80069845679*BC(-5) - 0.34623706848*TCH(-1) - 1.1239012714*TCH(-2) + 1.19608882902*TCH(-3) - 1.77718291835*TCH(-4) + 2.06581182443*TCH(-5) - 1.58978648308*OIL(-1) + 0.678659015041*OIL(-2) + 0.10488671958*OIL(-3) + 1.59875880448*OIL(-4) - 0.427238021253*OIL(-5) + 25.6946957633

R-squared	0.959072
Adj. R-squared	0.805590
F-statistic	6.248772

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

4 التقييم الإحصائي للنموذج

- بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 95.90$ وهذا دليل على الارتباط القوي بين المتغيرات، سعر الصرف وأسعار النفط المفسرة لرصيد الميزان التجاري، أما معامل التحديد المصحح بلغت قيمته 80.55 ما يدل على أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بلغت 80.55% و الباقي راجع الى متغيرات أخرى تؤثر في الميزان التجاري ولم تدرج في النموذج.
- كما أن قيمة إحصائية فيشر 06.24> 4.25 أي FT<FC وهذا دليل على انه للنموذج معنوية إحصائية.

5 اختبار استقرارية النموذج

يؤدي عدم استقرارية النموذج إلى الوصول إلى نتائج مضللة و غير صحيحة لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرارية ، وكما هو مبين في الشكل (07) أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الاحادية ، و هذا ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

الشكل (6.4): اختبار استقرارية النموذج للميزان التجاري

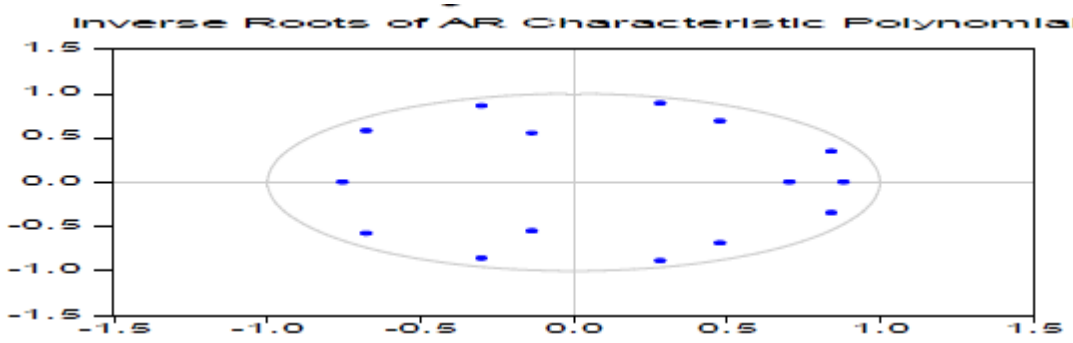

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

6 التفسير الاقتصادي للنموذج

- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري و رصيد الميزان التجاري في المدى القصير وهي لا توافق منطق النظرية الاقتصادية، ثم تحولت إلى علاقة طردية في المدى المتوسط ، وهو ما يفسر ان نتائج تخفيض العملة لا يمكن أن تظهر في المدى القصير و يمكن أن تظهر نتائج ايجابية على المدى المتوسط و تحقق الأهداف المرجوة منها في تصحيح اختلالات الميزان التجاري لكن في المدى المتوسط.
- هناك علاقة عكسية بين رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط المؤخرة بفترة واحدة وهي لا توافق منطق النظرية الاقتصادية، لكن تحولت إلى علاقة طردية مع فترات التأخير الثانية والثالثة والرابعة، حيث عند ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة شبه كلية على عائدات النفط في الصادرات و عليه يكون لها تأثير ايجابي على رصيد الميزان التجاري ابتداء من الفترة الثانية.

7 تحليل التباين

يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات وتأثير كل منها على بعضها البعض من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغيرو الذي يعود إلى خطا التنبؤ بالمتغير نفسه و باقي المتغيرات الأخرى، والجدول (15) يوضح تحليل التباين لنموذج الميزان التجاري.

الجدول (9.4): تحليل التباين لرصيد الميزان التجاري

Period	S.E.	BC	TCH	OIL
1	9.214067	100.0000	0.000000	0.000000
2	9.417075	98.75962	0.946532	0.293847
3	9.829868	92.58528	2.434337	4.980385
4	12.15122	88.88566	5.986385	5.127954
5	16.63535	73.92100	4.540220	21.53878
6	17.27996	71.06788	7.127053	21.80507
7	19.65825	69.17339	11.48313	19.34349
8	27.40970	70.77941	5.917244	23.30335
9	39.05842	69.31299	3.110968	27.57605
10	40.77977	65.51976	4.738258	29.74198

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

تبين نتائج تحليل تباين رصيد الميزان التجاري المبينة في الجدول أعلاه أن نسبة 100% من خطا التنبؤ في تباين الرصيد خلال الفترة الأولى تنسب إلى المتغير نفسه، أما في الفترة الثانية فان 98.75 من الخطأ تنسب إلى المتغير نفسه، في حين يساهم متغير سعر الصرف ب 0.94% وأسعار النفط ب 0.29%، ويستمر هذا التذبذب في النسب إلى غاية السنة العاشرة لتصبح 65.51% للمتغير نفسه، 4.73% لسعر الصرف و 29.74 لأسعار النفط، ومن خلال هذا نستنتج أن نسبة مساهمة المتغيرين في تفسير خطا التنبؤ لرصيد الميزان التجاري لفترة مستقبلية ب 10 سنوات كانت ضعيفة بالنسبة لمتغير سعر الصرف وقوية لأسعار النفط.

المطلب الثاني :الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على رصيد حساب رأس المال

1 -اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR

إن اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني يعتمد في تحديدها على معايير كل من اكايك (AIC) و شوارتز (SC) ، معيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) معيار هانان كوين (HQ) و نختار الفترة التي تكون فيها اقل قيم مشاهدات لهذه المعايير، ونتائج الاختبار بحسب الجدول (16) أشارت إلى فترة واحدة للتباطؤ الزمني.

الجدول (10.4): اختبار مدد التباطؤ الزمني لرصيد حساب رأس المال

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BCA TCH RDE
Exogenous variables: C

Sample: 1990 2015
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-202.2049	NA	5361.065	17.10040	17.24766	17.13947
1	-161.6750	67.54982*	390.9967*	14.47291*	15.06194*	14.62918*
2	-153.3244	11.82998	430.8339	14.52703	15.55783	14.80050

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

2 -اختبار التكامل المشترك واختبار السببية

2-1 اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

من شروط إجراء هذا الاختبار أن تكون جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند نفس المستوى، وعليه وبما أنها متكاملة من درجات مختلفة فانه لا يمكن تطبيق التكامل المشترك الذي يحدد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل.

2-2 اختبار السببية لرانجر

السببية في الاقتصاد هي قدرة احد المتغيرات بالتنبؤ بمتغير أخر، حيث يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها، ومن خلال السببية لرانجر و حسب النتائج المبينة في الجدول أدناه تبين عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات ماعدا علاقة واحدة سعر الصرف يسبب في خدمات المديونية.

الجدول (11.4): نتائج اختبار السببية لحساب رأس المال

Pairwise Granger Causality Tests
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
TCH does not Granger Cause BCA	24	0.15900	0.8541
BCA does not Granger Cause TCH		1.03648	0.3739
SD does not Granger Cause BCA	23	0.87539	0.4337
BCA does not Granger Cause SD		0.65807	0.5299
SD does not Granger Cause TCH	23	0.00772	0.9923
TCH does not Granger Cause SD		3.71981	0.0444

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

3 -تقدير نموذج VAR

وفقا لفترة التباطؤ الزمني المحددة والتي كانت درجة واحدة و بالتالي سوف نقوم بتقدير نموذج VAR(1)

BCA = 0.393128355454*BCA(-1) - 0.0160101895919*TCH(-1) - 1.24957880902*SD(-1) + 1.64816653469

R-squared	0.314431
Adj. R-squared	0.211595
F-statistic	3.057612
D w	1.777783

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

4 -التقييم الاحصائي للنموذج

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 =31.44 و هي مقبولة ودليل على الارتباط القوي بين المتغيرات ، سعر الصرف و خدمة المديونية الخارجية المفسرة لرصيد حساب رأس المال، أما معامل التحديد المصحح بلغت قيمته 21.15 ما يدل على أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بلغت 21.15% و الباقي راجع إلى متغيرات أخرى مفسرة لم تدرج في النموذج.

- كما أن قيمة إحصائية فيشر 3.05<4.25 أي FC>FT و هذا يدل على انه ليس للنموذج معنوية إحصائية.

5 اختبار استقرارية النموذج

يؤدي عدم استقرارية النموذج إلى الوصول إلى نتائج مضللة و غير صحيحة لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرارية و الذي يوضح لنا كما هو مبين في الشكل أدناه أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية و هذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل التجانس

الشكل (7.4): اختبار استقرارية نموذج حساب رأس المال

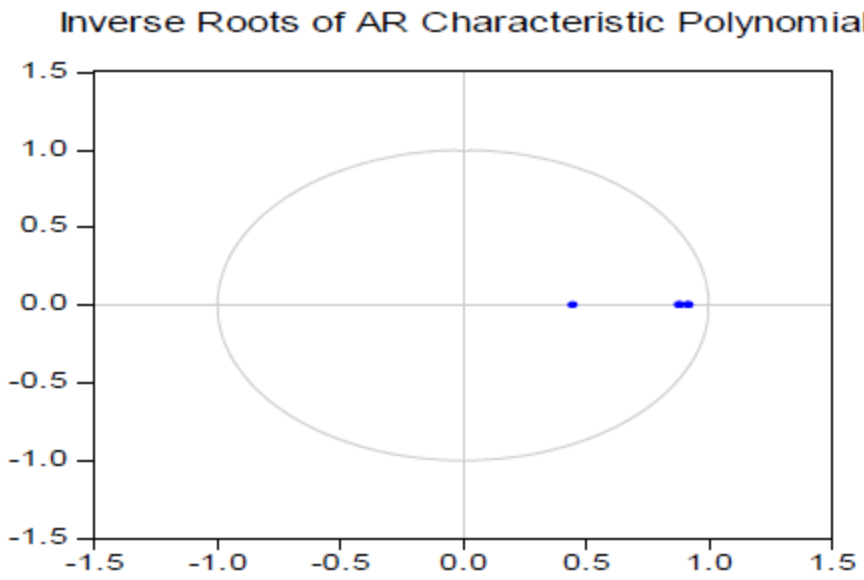

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

6 التفسير الاقتصادي للنموذج

- هناك علاقة طردية بين رصيد حساب رأس المال و قيمته المؤخرة و هذا يعني انه في حالة ارتفاع (تحسن) الرصيد لسنة ما ب 1% فانه من المتوقع أن يستمر الارتفاع و التحسن في السنة المقبلة ب 0.39% لأنه من المفترض أن يساهم الرصيد الموجب في الاستقرار و التحسن مستقبلا.
- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الرسمي و رصيد حساب رأس المال و هي لا توافق منطق النظرية الاقتصادية حيث أن ارتفاع سعر الصرف الرسمي أي انخفاض قيمة العملة لسنة ما ب 1%

يؤدي إلى انخفاض في رصيد حساب رأس المال ب 0.016% في السنة المقبلة ن وهذا راجع كون تقييم حركة رؤوس الأموال و القيود المفروضة عليها.

- هناك علاقة عكسية بين خدمة المديونية و رصيد حساب رأس المال و هي توافق منطق النظرية الاقتصادية حيث عند ارتفاع خدمة المديونية الخارجية لسنة ما ب 1% يؤدي إلى انخفاض رصيد حساب رأس المال و استمرار عجزه في السنة المقبلة الموالية ب 1.24% و هذا لاعتبارها تدفقات نقدية تدفع نحو الخارج و تزيد من انخفاض الرصيد وعجزه.

7 تحليل التباين

يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات و تأثير كل منها عل بعضها البعض من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير و الذي يعود إلى خطا التنبؤ في المتغير نفسه و باقي المتغيرات الأخرى و الجدول (12.4) يوضح تحليل التباين لنموذج رصيد حساب رأس المال.

الجدول (12.4): تحليل التباين لرصيد حساب رأس المال

Period	S.E.	BCA	TCH	SD
1	2.638954	100.0000	0.000000	0.000000
2	2.850849	99.39641	0.134315	0.469278
3	2.888932	98.35290	0.320333	1.326766
4	2.906364	97.22380	0.469710	2.306485
5	2.922501	96.19243	0.559996	3.247578
6	2.937867	95.30773	0.602653	4.089615
7	2.951634	94.56247	0.616094	4.821439
8	2.963544	93.93440	0.615586	5.450015
9	2.973712	93.40123	0.611426	5.987343
10	2.982379	92.94452	0.609703	6.445772

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

تبين نتائج تحليل مكونات التباين لرصيد حساب رأس المال الموضحة في الجدول (18) إن 100% من الخطأ التنبؤ في تباين الرصيد خلال الفترة الأولى تنسب إلى المتغير نفسه، أما الفترة الثانية فان 99.36% من الخطأ ترجع للمتغير نفسه في حين يساهم متغير سعر الصرف ب 0.13% و خدمة المديونية ب 0.46% و يستمر هذا التذبذب في النسب إلى غاية السنة العاشرة لتصبح 92.94% للمتغير نفسه، 0.60% لسعر الصرف و 6.44% لخدمة المديونية ، ومن خلال هذا التحليل نجد أن نسبة مساهمة سعر

الصرف في تفسير خطا التنبؤ لرصيد حساب رأس المال تكاد تكون منعدمة على المدى القصير ، المتوسط والبعيد و هو ما يثبت انعدام التأثير على تغيرات رصيد حساب رأس المال في حين تساهم متغيرة خدمة المديونية في التفسير كونها تدخل في حسابه.

المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

1 -اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني لنموذج VAR

إن اختبار عدد مدد التباطؤ الزمني يعتمد في تحديدها على معايير كل من اكايك (AIC) و شوارتز(SC) ، معيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) معيار هانان كوين (HQ) و نختار الفترة التي تكون فيها اقل قيم مشاهدات لهذه المعايير، ونتائج الاختبار بحسب الجدول (13.4) أشارت إلى 5 فترات للتباطؤ الزمني.

الجدول (13.4): اختبار مدد التباطؤ الزمني لرصيد الكلي لميزان المدفوعات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BP TCH OIL
Exogenous variables: C

Sample: 1990 2015
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-262.7224	NA	19647922	25.30690	25.45611	25.33928
1	-201.0899	99.78592	132558.5	20.29428	20.89115	20.42382
2	-199.9127	1.569633	298079.8	21.03931	22.08383	21.26599
3	-183.8666	16.81026	180908.3	20.36824	21.86042	20.69208
4	-173.9218	7.576988	240651.0	20.27826	22.21809	20.69926
5	-121.0994	25.15350*	8300.632*	16.10471*	18.49219*	16.62285*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

2 اختبار السببية لجرانجر

السببية في الاقتصاد هي قدرة احد المتغيرات على التنبؤ بمتغير آخر،حيث يركز على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها.

من خلال السببية لجرانجر وحسب النتائج المتوصل إليها في الجدول (14.4) من خلال مخرجات برنامج Eview9 تبين:

- أسعار النفط تسبب في تغير رصيد ميزان المدفوعات عند مستوى معنوية 5%
- أسعار النفط و رصيد ميزان المدفوعات تسبب في تغير سعر الصرف في الجزائر.

الجدول (14.4): اختبار السببية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Sample: 1990 2015
Included observations: 21

Dependent variable: BP			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
TCH	1.986346	5	0.8510
OIL	13.04106	5	0.0230
All	16.63132	10	0.0829

Dependent variable: TCH			
Excluded	Chi-sq	Df	Prob.
BP	64.81022	5	0.0000
OIL	78.06219	5	0.0000
All	114.0754	10	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

3 تقدير نموذج VAR

وفقا لفترة التباطؤ الزمني المحددة و التي كانت درجة واحدة سوف نقوم بتقدير نموذج VAR(5)

BP = - 0.421141596873*BP(-1) - 0.84653851624*BP(-2) + 2.17188606596*BP(-3) + 0.707341188556*BP(-4) - 0.27672533939*BP(-5) - 0.823720888901*TCH(-1) + 0.363825831368*TCH(-2) + 1.01489628279*TCH(-3) - 1.44944038922*TCH(-4) + 0.864545862647*TCH(-5) + 0.428025511328*OIL(-1) + 0.5385944205*OIL(-2) - 1.22964527199*OIL(-3) - 0.4757577782*OIL(-4) - 0.00392385502731*OIL(-5) + 27.7899309642

R-squared	0.882153
Adj. R-squared	0.528612
F-statistic	5.596167

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

4 التقييم الاحصائي للنموذج

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2 =88.21 هي مقبولة و هذا دليل على الارتباط القوي بين المتغيرات ، سعر الصرف و أسعار النفط المفسرة للرصيد الكلي لميزان المدفوعات ، أما معامل التحديد المصحح بلغت قيمته 52.86 ما يدل على أن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة بلغت 52.86% و الباقي راجع إلى متغيرات أخرى مفسرة تؤثر في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات لم تدرج في النموذج.
- كما أن قيمة إحصائية فيشر 4.25<5.59 أي FC>FT و هذا دليل على انه للنموذج معنوية احصائية.

5 اختبار استقرارية النموذج

يؤدي عدم استقرارية النموذج إلى الوصول إلى نتائج مضللة و غير صحيحة لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرارية و الذي يوضح لنا كما هو مبين في الشكل أدناه أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة الأحادية و هذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكل التجانس

الشكل (8.4): اختبار استقرارية نموذج الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

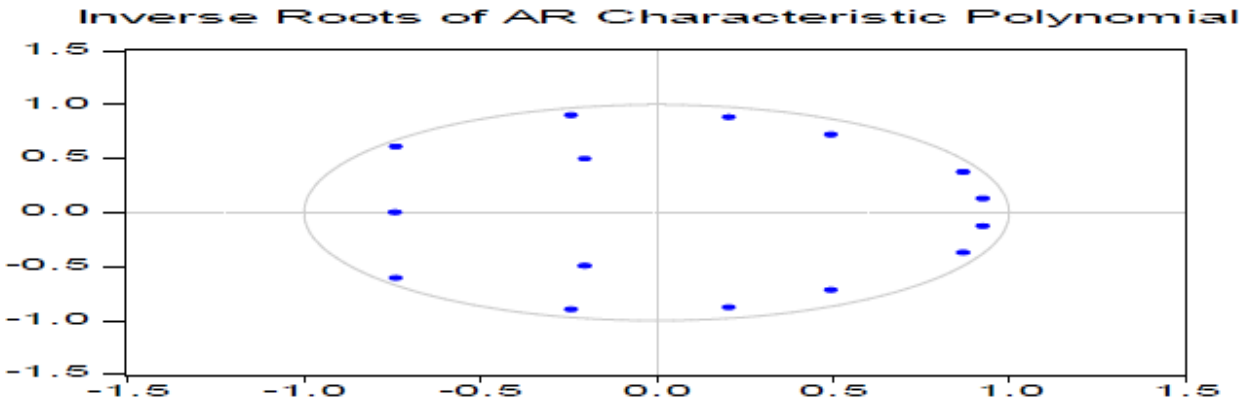

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

6 التفسير الاقتصادي للنموذج

- هناك علاقة عكسية بين الرصيد الكلي لميزان المدفوعات و قيمته المؤخرة الأولى والثانية وهذا يعني انه في حالة ارتفاع الرصيد لسنة ما ب 1% فانه من المتوقع أن يعاني من الانخفاض في السنتين المواليين ، ثم يساهم في التحسن بعدها في المدى المتوسط.
- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الرسمي و الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في المدى القصير و هي لا توافق منطق النظرية الاقتصادية ، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الرسمي أي انخفاض قيمة العملة من شانه أن يؤدي إلى تحسن وارتفاع في الرصيد الكلي و لكن ابتداء من السنة الثانية حسب نتائج الدراسة.
- هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و الرصيد الميزان التجاري في المدى القصير و هي توافق منطق النظرية الاقتصادية ، حيث عند ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة شبه كلية على عائدات النفط في الصادرات و عليه يفترض تأثير ايجابي لها على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات .

7 تحليل التباين

يوضح تحليل التباين العلاقة بين المتغيرات و تأثير كل منها عل بعضها البعض من خلال تحديد مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير و الذي يعود إلى خطا التنبؤ في المتغير نفسه و باقي المتغيرات الأخرى، والجدول (15.4) يوضح تحليل التباين لنموذج الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

الجدول (15.4): تحليل تباين للرصيد الكلي لميزان المدفوعات

Period	S.E.	BP	TCH	OIL
1	9.444907	100.0000	0.000000	0.000000
2	10.93157	88.56206	5.681268	5.756674
3	14.48678	57.11916	18.29028	24.59056
4	16.33104	62.93486	15.36776	21.69738
5	17.84326	68.70320	13.11624	18.18056
6	18.61394	66.32283	14.11757	19.55959
7	20.58166	56.94597	18.45172	24.60232
8	25.33371	41.80568	22.94170	35.25262
9	31.82000	26.94935	27.86436	45.18629
10	36.65214	32.26167	25.39282	42.34551

المصدر: مخرجات برنامج Eview9

تبين نتائج تحليل مكونات التباين للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الموضحة في الجدول أعلاه ،إن 100% من خطا التنبؤ في تباين الرصيد الكلي خلال الفترة الأولى تنسب للمتغير نفسه، أما في الفترة الثانية فان 88.56% من الخطأ ترجع إلى المتغير نفسه في حين يساهم متغير سعر الصرف ب 5.68% وأسعار النفط ب5.75% ويستمر هذا التذبذب في النسب إلى غاية السنة العاشرة لتصبح 32.26% للمتغير نفسه،25.39% لسعر الصرف و 42.34% لأسعار النفط، ومن خلال هذا التحليل نجد أن نسبة مساهمة المتغيرين في تفسير خطا التنبؤ للرصيد الكلي لميزان المدفوعات لفترة مستقلة ل 10 سنوات كانت قوية وان متغير أسعار النفط له قدرة تنبؤية اعلي في تفسير خطا التنبؤ بالرصيد الكلي لميزان المدفوعات، وهذا متوقع لما تحتله الصادرات النفطية من مكانة في ميزان المدفوعات الجزائري.

الخـــاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة الالمام ببعض جوانب العلاقة بين تحرير سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية

و خلصنا انه توجد علاقة بين تحرير سعر الصرف (سعر الصرف غير الثابت) و تحرير التجارة الخارجية مبرزين ذلك في نموذج الدراسة، سعر صرف الدينار الجزائري و الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري .

و خلصنا كذلك إلى أن التجارة الخارجية الجزائرية ممثلة في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات أكثر تأثرا بتغير أسعار النفط من تغير أسعار الصرف وبخاصة في الأجل القصير.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

- فيما يخص الفرضية الرئيسية فقد تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث، بحيث يعتبر الهدف الرئيسي من وراء تحرير سعر صرف الدينار الجزائري هو تحرير التجارة الخارجية،وذلك من خلال الغاء بعض القيود المفروضة على الواردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات، ومواكبة الاقتصاد الوطني للتطورات الاقتصادية العالمية.
- الفرضية الأولى والتي تقول بعدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية لتحريرها، فقد أثبتت الدراسة أن للدولة التدخل لتوجيه التجارة الخارجية ، وتشجيع الصناعات الوطنية الناشئة ، أي أن الدولة تتدخل إذا كان هناك ضرر كبير للاقتصاد الوطني فقط و لا يجب عليها احتكار أعمال التجارة الخارجية ، لكي نقول أن هناك حرية للتجارة الخارجية .
- أما الفرضية الثانية التي تقول انه في حالة تحرير سعر الصرف فانه يتحدد وفق الطلب والعرض عليه في سوق الصرف الأجنبي، و هو ما وقفنا عليه في بحثنا هذا في سياسة سعر الصرف المرن إلا أن هذا لا يمنع من أن تتدخل الدولة من حين لأخر في تخفيض آو رفع قيمة عملتها كسياسة لتصويب اختلال ميزان المدفوعات خاصة.
- الفرضية الثالثة و التي تقول بان التجارة الخارجية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار الصرف و هو ما تم نفيه في دراسة حالة الجزائر ، بحيث تم التوصل إلى أن التجارة الخارجية تتأثر بشكل كبير بأسعار البترول وليس أسعار الصرف.

من خلال استعراضنا لعناصر البحث استخلصنا مجموعة من النتائج و ذلك بناء على فرضيات محل الدراسة وذلك حسب الاتي:

- ان عملية تحرير التجارة الخارجية تمت على مرحلتين، مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية من سنة 1990 الى غاية 1993 وصولا الى غاية مرحلة التحرير الكلي للتجارة الخارجية بداية من سنة 1994،و كان هذا التحرير امر حتمي فرضته التوجهات الاقتصادية العالمية .
- ان عملية تحرير سعر صرف الدينار الجزائري مرت بمرحلتين هامتين ، مرحلة أولى تميزت بنظام سعر صرف ثابت معزز بالرقابة على التجارة الخارجية وقد جاءت هذه المرحلة بعد الاستقلال مباشرة في محاولة للنهوض بالاقتصاد الوطني و إعطائه نفس جديد، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة نظام سعر الصرف المرن الذي جاء في مرحلة مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية و بخاصة ما يعرف بالعولمة الاقتصادية .
- لم يكن لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني و بخاصة جانب الصادرات ، إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل خارجية عن نطاق سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

التوصيات والمقترحات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن أن نقدم مجموعة من التوصيات و المقترحات التي من شانها أن تساهم في تحرير سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية بما يخدم أكثر الاقتصاد الوطني :

- التحرير الكلي لسعر الصرف يجب أن يعتمد على اقتصاد متين يعتمد على القطاعات الإنتاجية المختلفة .
- دعم الصناعات الوطنية الناشئة في محاولة لتشجيع الصادرات والحد من الواردات.
- القضاء على أسواق الصرف الموازية ، من اجل التحكم أكثر في الكتلة النقدية المتداولة و جعل سعر الصرف أكثر حرية.
- القضاء على الأسواق التجارية الموازية، لضمان المنافسة الشريفة في التجارة و حتى يتهيأ مناخ مناسب لاستقطاب المستثمرين الأجانب.
- الاستثمار في العنصر البشري الكفء ، لإعادة إحياء بورصة الجزائر، و ممارسة عملها كسوق محرك لعجلة الاقتصاد في الجزائر.
- عدم الاعتماد على سياسة تخفيض العملة آو طبع لنقود في كل مرة لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات بالأخص الميزان التجاري و التي لم تثبت نجاعتها وبالأخص في الأجل القصير ، حيث انه ما أن تظهر نتائجها حتى تعصف بها أزمة بترولية جديدة تعيدها إلى الصفر، والعمل على التنويع في مدخلات الاقتصاد الوطني و هذا نظرا للقدرات التي تمتاز بها الجزائر في مجالات عدة كالفلاحة والسياحة مثلا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1 الكتب:

1 – احمد الناشد، التجارة الخارجية، منشورات جامعة حلب، سوريا، 1977.

2 – احمد حشيش عادل و مجدي شهاب،أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية،لبنان،2003.

3 – احمد حشيش عادل وآخرون،أساسيات الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة للنشر،الاسكندرية،1998.

4 – احمد حشيش عادل،العلاقة الاقتصادية الدولية،الدار الجامعية، بيروت،1993.

5 – اشرف احمد العدلي،التجارة الدولية،الطبعة الأولى،مؤسسة رؤيا للطباعة و النشر و التوزيع،مصر،2006.

6 – أمين صيد،سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان،2013.

7 – بسام الحجار،العلاقات الاقتصادية الدولية،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،2001.

8 – جودة عبد الخالق،الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة،دار النهضة العربية، مصر،1992.

9 – حسام علي داود وآخرون،اقتصاديات التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى،دار الميسرة للنشر والتوزيع،عمان،2002.

10 – خليل الشحمراني،منظمة التجارة العالمية والدول النامية،دار النفائس،لبنان،2003.

11 – رعد حسن الصرن،أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا،2000.

12 – زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية،الفتح للطباعة والنشر،الاسكندرية،2003.

13 – زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2004.

14 – السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات،دار الفكر، عمان،الأردن 2011.

15 – السيد محمد احمد السريتي،اقتصاديات التجارة الدولية،مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، مصر،2009.

16 – صالح مفتاح،النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر و التوزيع،الجزائر،2005.

17 – الطاهر لطرش،تقنيات البنوك،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة السادسة،2007.

18 – عبد الحق بوعتروس،الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2000.

19 – عبد المطلب عبد الحميد،السياسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

20 – عبيد على احمد الحجازي،الاقتصاد الدولي، الجزء الأول،دار الدليل الذهبي للدعاية والإعلان، الإمارات العربية المتحدة،2003.

21 – عجة الجيلاني، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر،2007.

22 – عرفان تقي الحسيني،التمويل الدولي،الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، الأردن،1999.

23 – علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة، عمان، الأردن،2007.

24 – الفاتح الابوابي عبد الوهاب،السودان و مواجهة العولمة الاقتصادية عبر التكتلات الاقتصادية،الطبعة الأولى الشركة العالمية، السودان،2008.

25 – قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2006.

26 – كامل بكري،الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل،مؤسسة شباب الجامعة، الأردن،1995.

27 – لحلو موسى بوخاري،سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة والنشرو التوزيع،لبنان 2010.

28 – مجدي محمود شهاب،الاقتصاد الدولي المعاصر،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007.

29 – محمد جاسم،التجارة الدولية،دار زهران للنشر والتوزيع،الاردنن2006.

30 – محمد دويدار،مبادئ الاقتصاد الدولي،دار الجامعة الجديدة،القاهرة، مصر،2007.

31 – محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة،الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني، بيروت،2010.

32 – محمد سيد عابد،التجارة الدولية،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الأردن،1999.

33 – محمد صقار، جغرافية التجارة الدولية، دار هومة للنشر، الجزائر، 1992.

34 – محمد علي حسين،العلاقات الدولية في القران والسنة،الطبعة الأولى، مكتبة النهضة الإسلامية،عمان،الأردن،1980.

35 – محمد يونس،مقدمة في نظرية التجارة العامة،الدار الجامعية، بيروت، لبنان،1996.

36 – مدحت صادق،النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى،دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع، القاهرة، مصر،1979.

37 – مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل،دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان،2008.

38 – مروان عطون،الأسواق النقدية والمالية البورصة ومشكلاتها في عالم النقد والمال، ديوان المطبوعات الجامعية 2000.

39 – مصطفى رشدي شيحة،الأسواق الدولية،دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2003.

40 – ناصر عدون و محمد منتاوي،الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003.

41 – الهادي خالدي،المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي(مع إشارة لحالة الجزائر)، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد، بوزريعة، الجزائر، 1996.

42 – هوشيار معروف،تحليل الاقتصاد الدولي،دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

2 -المذكرات والرسائل الجامعية:

43 – ألاء عبد السلام عبد الرزاق،اثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الدول النامية،مذكرة ماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي،جامعة الرباط، المغرب، 2017/2016.

44 – بن ديب عبد الرشيد،تنظيم وتطور التجارة الخارجية – حالة الجزائر– رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2003/2002.

45 – الحسين دوغة،اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال (1970–2015)، مذكرة لنيل ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة،2017/2016.

46 – حكيمة سبع،اليات تمويل التجارة الخارجية في ظل تقلبات اسعار الصرف،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التجارة الدولية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2015.

47 – زبير طيوح،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية،جامعة بسكرة،2015.

48 – زهية بن طيب،تحرير التجارة الخارجية في الجزائر،مذكرة ماجستير في القانون، كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2008/2007.

49 – سعاد بليمان،إشكالية تسيير سعر الصرف في اقتصاد ناشئ – دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2008/2007.

50 – سمية موري،اثر تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية– حالة الجزائر– مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010/2009.

51 – شيخي حفيظة،ترشيد السياسات التجارية من اجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2012/2011.

52 – صدر الدين صواللي، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 2006/2005.

53 – عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف و أثرها على الميزان التجاري– دراسة حالة الجزائر (1999–2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التجارة والمالية الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

54 – علاء الدين عماري،اثر تقلبات اسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي،2016/2015.

55 – علي بن قدور،دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2013/2012.

56 – فيصل لوصيف،اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970–2012، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2014/2013.

57 – مراد باريك،التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي – دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجستير في الاقتصاد القياسي المالي و البنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2014/2013.

58 – مراد زايد،دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005.

59 – يمينة درقال، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/2010.

60 – يوسف بيبي،السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة مع اشارة لحالة الجزائر،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2007/2006.

3 -المقالات والمجلات و الدوريات العلمية:

61 – بغداد بنين، سياسات سعر الصرف في ظل الأزمات المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية،جامعة الوادي، العدد10،الجزء1، 2017.

62 – رائد فاضل جويد،النظرية الحديثة في التجارة الخارجية،مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية،المجلد 5، العدد 17 ،جامعة ذي قار، العراق،2013.

63 – شعيب بونوة،خياط رحيمة،سياسة سعر الصرف بالجزائر– نمذجة قياسية للدينار الجزائري، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد5، 2011.

64 – العباس بلقاسم،سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 23 ،2003.

65 – عبد المجيد عبود، اثر تغيرات سعر الصرف على ارصدة ميزان المدفوعات الجزائري،مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، العدد4، 2014.

66 – علي بالطاهر، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2004.

67 – عيسى محمد الغزالي،سياسات أسعار الصرف، مجلة المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23 ،2003.

68 – فوزية خدا كرم، التكتلات الاقتصادية وانعكاساتها على الدول النامية، العدد 43، مجلة العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2011.

69 – فيصل بهلولي،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث،العدد 11،جامعة سعد مراد دحلب، البليدة، 2012.

70 – منيرة مصراوي، رشيد يوسفي، واقع تحرير التجارة الخارجية و تأثيرها على الاقتصاد في الجزائر مجلة دفاتر بواداكس،جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد02 ،2017.

4 -الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

71 – فريدة لرقط و فتيحة نوغي، الخوصصة بين خلفيات المصالح الرأسمالية و مبررات إصلاح الاقتصاديات النامية، ملتقى حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف،2004.

72 – محمد الأمين بربري، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس، الجزائر،2006.

73 – محمد بن ابراهيمالتو يجري، التجارة الدولية و أثرها على التنمية المستدامة، المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس،2007.

74 – مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر على ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة ضمن يوم دراسي حول البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل 25 افريل 2016.

5 -التقارير:

75 – التقرير السنوي لبنك الجزائر للسنوات 2013-2014-2015.

6 -القوانين والتشريعات والمراسيم:

76 – المادة رقم (04) من القانون رقم 08-95 المؤرخ في 1995/12/23 المتعلق بأسواق الصرف.

7 -الأحاديث التلفزيونية والإذاعية:

77 – محمد لوكال، محافظ بنك الجزائر، تصريحات للإذاعة الجزائرية بتاريخ 2018/02/12، الساعة 10:29.

8 -الجرائد والمجلات العامة:

78 – عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة وافاق 2000/1999، مجلة الفا ديزاين باريس،فيفري 2004.

9 -الانترنت:

79 – - محمد نبيل الشيمي، حرية التجارة وتحرير التجارة والأزمة المالية، صحيفة الكترونية الحوار المتمدن، العدد2684 ،2008، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155306

80 – حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها،محاضرة على الموقع العربي للتخطيط، الموقع: http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/70/

81 – احمد فاروق غنيم،تحرير التجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2004، الموقع : www.cipe-arabia.org/files/pdf/book7.pdf

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

82- Maurice Bye, Relation économique internationale, Dalloz, Paris, 1971
83- yousef benhafsi :" l'Algérie une développement pas comme les autres" .Edition Houma .Alger.2008.
84- radia renane ; Le rôle de la Banque d'Algérie dans la gestion de la politique de change sous le flottant au cours de la période (2000-2013).revue d'économie et de statistique appliqué. Volume 12.numéro 02.